



بحوث رجالية في كتب تفسيرية

٢

تفسير علي بن إبراهيم القمي

القسم الأول

بجهد رجالي

بِقَلَمِ
الشيخ عادل هاشم

طبعة محققة

بُحُوثُ رِجَالِيَّةٌ
فِي تَفْسِيرِ الْقُمَّيِّ

سلسلة بحوث رجالية في كتب تفسيرية / ٢

بُحُوثُ رِجَالِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِ الْقُمِّيِّ

القسم الاول



بِقَلَمِ
السَّيِّحِ عَادِلِ هَاشِمِ

طَبْعَةٌ مُحَقَّقَةٌ

| | |
|---|---|
| سرشناسه | : هاشم، عادل، ۱۹۸۱-م. Hashim, Adil |
| عنوان قراردادی | : تفسیر القمی. شرح |
| عنوان و نام پدیدآور | : بحوث رجالیه فی تفسیرالقمی / بقلم عادل هاشم. |
| مشخصات نشر | : تهران: دارالکوخ، ۱۴۴۴ ق. = ۲۰۲۳ م. = ۱۴۰۲. |
| مشخصات ظاهری | : ج: ۲؛ ح: ۵/۲۱×۱۴/۵ س.م. |
| فروست | : سلسله بحوث رجالیه فی کتب تفسیری؛ ۲. |
| شابک | : ج: ۱-۵-۴-۹۳۷۲۸-۶۲۲-۹۷۸؛ ج: ۲-۵-۲-۹۳۷۲۸-۶۲۲-۹۷۸ |
| وضعیت فهرست نویسی | : فیبا |
| یادداشت | : زبان: عربی. |
| یادداشت | : کتاب حاضر شرحی بر کتاب «تفسیرالقمی» تألیف علی بن ابراهیم قمی است. |
| یادداشت | : ج: ۲. (چاپ اول: ۱۴۴۴ ق. = ۲۰۲۳ م. = ۱۴۰۲) (فیبا). |
| یادداشت | : کتابنامه. |
| موضوع | : تفاسیر شیعه -- قرن ۳ ق. -- نقد و تفسیر |
| Qur'an -- Shiite hermeneutics -- 9th century -- Criticism & interpretation | |
| موضوع | : قمی، علی بن ابراهیم، قرن ۳ ق. . تفسیر القمی -- نقد و تفسیر |
| شناسه افزوده | : قمی، علی بن ابراهیم، قرن ۳ ق. . تفسیر القمی . شرح |
| رده بندی کنگره | : BP۹۳ این کتاب با کاغذ حمایتی منتشر شده است |
| رده بندی دیویی | : ۲۹۷/۱۷۲۶ |
| شماره کتابشناسی ملی | : ۹۲۸۱۱۷۷ |

﴿ بَحُوثُ رِجَالِيَّةٍ فِي تَفْسِيرِ الْقَمِيِّ ﴾

القسم الاول

تألیف: الشیخ عادل هاشم

الطبعة: الاولى، ۱۴۴۵ هـ - ۲۰۲۳ م - ۱۴۰۲ ش

القطع: رقعی

المطبعة: الصادق علیا

عدد النسخ: ۱۰۰۰ نسخة

عدد الصفحات: ۲۵۲ صفحة

ردمک: ۹۷۸-۶۲۲-۹۳۷۲۸-۴-۵

الناشر: دارالکوخ



موسسة الصادق علیا

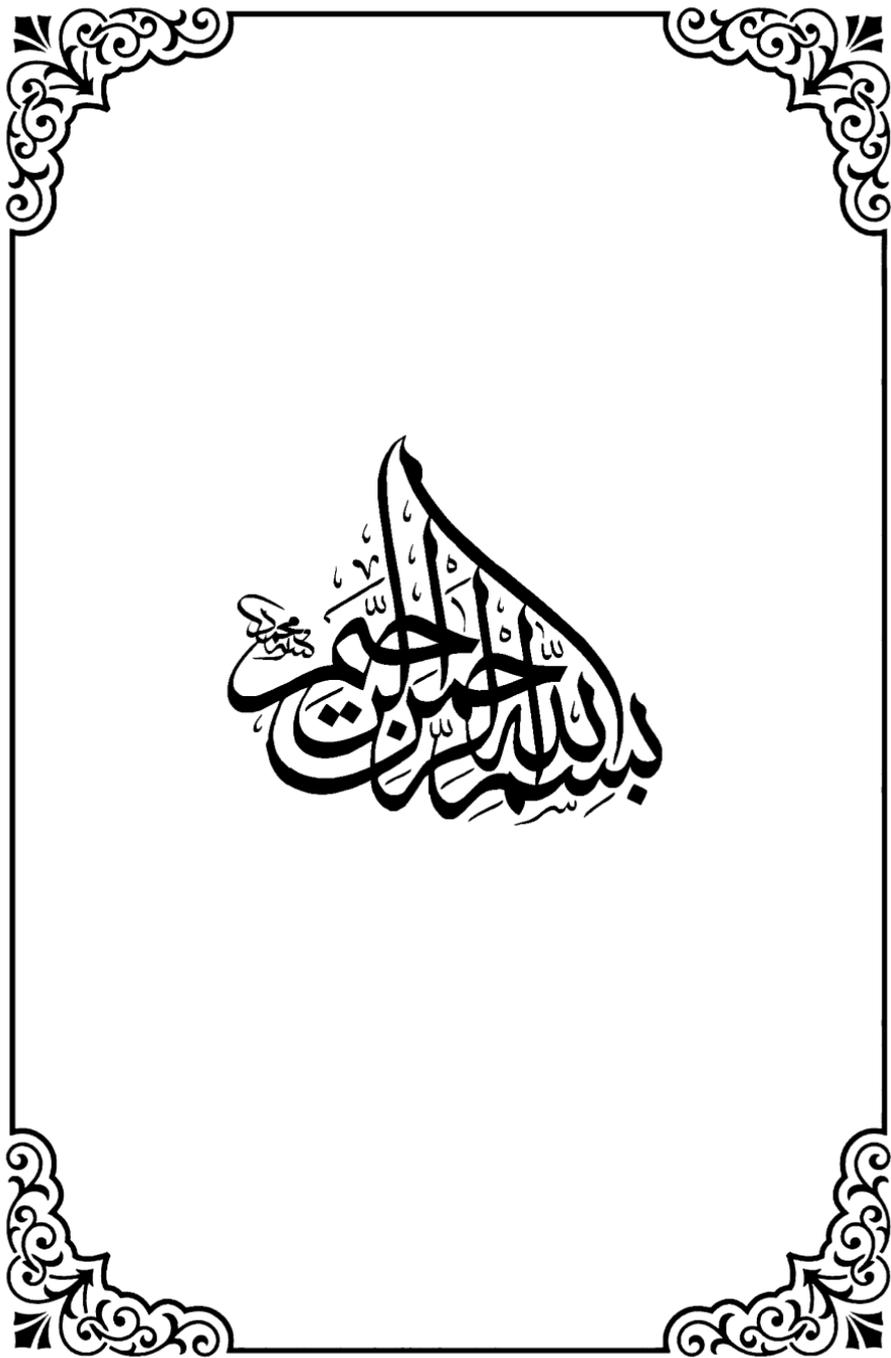
www.alsadegh.com

مراکز التوزیع: ایران - قم - شارع معلم - مجمع ناشران - طابق الأرضي - رقم B ۴۰

موسسة الصادق ۹۱۲۴۱۰۲۰۹۶ (۰۰۹۸)

ایران - تهران - شارع ناصر خسرو - زقاق حاج نایب - سوق المجیدی

موسسة الصادق ۳۳۹۳۴۶۴۴ (۰۰۹۸۲۱)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد:

هذه مجموعة أبحاث رجالية تتعلق بالحديث عن ما يسمى بتفسير علي بن إبراهيم القمِّي، ألقيناها على جمع من طلبة البحث الخارج في الحوزة العلمية في النجف الأشرف، وكنا تعرضنا فيها للحديث عن جملة من الوجوه في هذا التفسير وما يمكن أن يستفاد منه في التوثيق العامة، وعن ما وصل إلينا من نسخة الكتاب ومطابقتها لنسخة الأصل من عدمه، مضافاً للحديث وتتبع مسيرة الكتاب في خلال أكثر من ألف سنة؛ للوقوف على أمر هذا الكتاب وإمكانية الاعتماد عليه من عدمه .

وبعد انتهاء هذه الأبحاث رغب جمع من الإخوة الطلبة إلى إخراجه للنور، ونشره على هيئة كتاب مقروء، فلم نجد ما يمنع من ذلك، تعميماً للفائدة وتسهيلاً على الباحثين

للاطلاع على هذه الأبحاث والاستفادة منه .
ومن الله نستمد العون والتوفيق، والحمد لله أولاً وآخراً.

مقدمة

في تفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي

أمّا القمّي فهو علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، واحد من مشايخ الشيعة في زمانه، وكان حيّاً عام (٣٠٧) للهجرة، وهو أحد مشايخ الكليني (طاب ثراه). ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((علي بن إبراهيم بن هاشم، أبو الحسن القمّي، ثقةٌ في الحديث، ثبت، معتمدٌ، صحيح الحديث، سمع فأكثر، وصنّف كتباً، وأضّر في وسط عمره، وله كتاب التفسير، كتاب النَّاسخ والمنسوخ، كتاب قرب الإسناد، كتاب الشرائع، كتاب الحيض، كتاب التوحيد والشرك، كتاب فضائل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب المغازي، كتاب الأنبياء، رسالة في معنى هشام ويونس، جوابات مسائل سأله عنها محمّد بن بلال، كتاب يُعرَف بالمشدّر، والله أعلم أنّه مضاف إليه.

أخبرنا محمّد بن محمّد وغيره، عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله قال: كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه))^(١).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٠٨.

بينما ترجم له الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((له كتب، منها: كتاب التفسير، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وكتاب المغازي، وكتاب الشرائع، وكتاب قرب الإسناد، وزاد ابن النديم كتاب المناقب، وكتاب اختيار القرآن والروايات.

أخبرنا بجمعها جماعة، عن أبي محمد الحسن بن حمزة العلوي الطبري، عن علي بن إبراهيم، وأخبرنا بذلك الشيخ المفيد (رحمته الله)، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، وحمزة بن محمد العلوي، ومحمد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، إلا حديثاً واحداً استثناه من كتاب الشرائع في تحريم لحم البعير، وقال: لا أرويه لأنه محال. وروى أيضاً حديث تزويج المأمون من أم الفضل من أبي جعفر محمد بن علي الجواد (رحمته الله) رويناه بالإسناد الأول))^(١).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ - ١٥٣ الرقم ٣٨٠.

السَّماتُ العامَّةُ لِعَليِّ بنِ إِبْراهيمِ القَمِّيِّ

السَّمةُ الأولى:

كثرة روايته عن الآخرين من مشايخه، - كما سيأتي استقراء أعدادها مع التعرّض لاستعراض مشايخه -، وكذلك كثرة رواية الآخرين عنه، حيث روى عنه الكليني (طاب ثراه) في الكافي في سبعة آلاف وثمانمائة وستين مورداً^(١).

وقد وقع في أسناد كثير من الروايات، تبلغ سبعة آلاف ومئة وأربعين مورداً^(٢)، وقد روى عن أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي ستة آلاف ومائتين وأربعة عشر مورداً^(٣).

ولكننا استقرأنا عدد مرويات الرجل في مسند علي بن إبراهيم القمّي، فوجدناها (٩٧٣٥)^(٤) رواية، غير ما ورد في تفسير القمّي.

(١) ينظر: السيّد الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٨ / ٥٤ الرقم ١٢٠٣٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ١١ / ١٩٤ الرقم ٧٨١٦.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢ / ٢١٢ الرقم ٧٨٣٠.

(٤) ينظر: أحمد عابدي، كتاب مسند علي بن إبراهيم القمّي.

مشايخه:

لعلي بن إبراهيم مشايخ كُثُر، فقد روى عن جمع من الرواة منهم:

١ - والده إبراهيم بن هاشم القمي.

٢ - صالح بن السّندي، وقد روى عنه في ثلاثة وستين مورداً.

٣ - محمّد بن عيسى، وقد روى عنه في أربعمئة وستة وثمانين مورداً.

٤ - محمّد بن عيسى بن عبيد، وقد روى عنه في اثنين وثمانين مورداً.

٥ - هارون بن مسلم، وقد روى عنه في ثلاثة وثمانين مورداً.

٦ - يعقوب بن يزيد، وغيره الكثير^(١).

والغاية من استعراض مشايخه إجمالاً والإشارة إلى بعض منهم، هو الاطلاع بصورة عامّة على المقطع الزمني الذي تحمّل فيه الرواية وعمّن تحمّلها، وهذا مؤثّرٌ في فهم محلّ

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢/٢١٤ الرقم ٧٨٣٠.

الكلام من البحث الرجالي في تفسير القمّي.

من روى عن علي بن إبراهيم:

من أهمّ من روى عن القمّي، هو محمّد بن يعقوب الكليني (طاب ثراه) صاحب كتاب الكافي، وقد روى عنه في أكثر من سبعة آلاف مورد كما تقدّم^(١)، ويُضاف إليه:

١- أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني.

٢- الحسن بن حمزة العلوي.

٣- محمّد بن موسى بن المتوكّل^(٢).

وقد امتدّت حياة علي بن إبراهيم القمّي من عصر الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وكان لا يزال حيّاً إلى سنة (٣٠٧) للهجرة، كما هو مقتضى ما ذكره الصدوق (طاب ثراه) في عيون أخبار الرضا (عليه السلام)^(٣)، مُضافاً إلى صدور مكاتبات عنه في سنة (٣٠٧) للهجرة.

(١) يراجع: ص ٤.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٢/ ٢١٤ الرقم ٧٨٣٠.

(٣) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ٢/ ٢٦٢ ح ٤٣.

إِطْلَالَةٌ تَارِيخِيَّةٌ عَلَى مَسِيرَةِ تَفْسِيرِ الْقَمِّي

تتبعنا -شخصياً- المسيرة التاريخية لكتاب تفسير القمّي من أول زمان يهتمل صدوره فيه، فوجدنا أنّ هناك ظاهرة تستحق الوقوف عندها بالتحليل والتدقيق، وهي:

أنّ اصحابنا من المتقدمين -في عصر القمّي وما بعده- قد نقلوا عدة روايات في عدة كتب ومصنفات لهم، كان مؤداها ومعناها موجوداً في ما بين أيدينا من التفسير المنسوب للقمي، فعلى سبيل المثال:

١- ورد في الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام)، كلاماً في باب مواقيت الصلاة، وتحديدًا في أنه يقضي المصلي النوافل متى ما فرغ، من ليل أو نهار، في أي وقت أحب، غير ممنوع من القضاء في وقت من الأوقات^(١).

فإنه قد ورد هذا المعنى في الجزء الثاني من تفسير القمّي الواصل إلينا^(٢).

٢- قد ورد في كتاب المقنع للشيخ الصدوق (طاب ثراه)

(١) ينظر: الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام): ص ٧٣.

(٢) ينظر: القمّي، تفسير القمّي: ٨٩/٢.

(المتوفى ٣٨١ للهجرة) أنه:

((وإن عرقت في ثوبك وأنت جنب حتى يتل ثوبك، فانضح به شيء من ماء وصل فيه)).^(١)

فإنه قد ورد هذا المعنى في ما بين أيدينا من التفسير.^(٢)

٣- قد ورد في كتاب الهداية للشيخ الصدوق (طاب ثراه) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)، في باب أن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) والأئمة (عليهم السلام) هم أفضل الخلق، فقد ذكر: ((ويعتقد أن الله (عز وجل) الذي جعل النبي (صلى الله عليه وآله) نبياً، هو الذي جعل إماماً)).^(٣)

وقد ورد هذا المعنى في ما بين أيدينا من التفسير.^(٤)

٤- قد ورد في المسائل السروية للشيخ المفيد (طاب ثراه) (المتوفى ٤١٣ للهجرة) في فصل في شبهة الرجعة،^(٥) وقد ورد

(١) الصدوق، المقنع: ص ٤٣.

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١ / ١٢٩.

(٣) ينظر: الصدوق، الهداية: ص ٢٦.

(٤) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١ / ٢٤٧.

(٥) ينظر: المفيد، المسائل السروية: ص ٣٥.

نفس المعنى في تفسير القمّي. (١)

٥- ما أورده الشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى ٤٦٠ للهجرة) في كتابه (الخلاف)، حيث ذكر كلاماً في شرائط الكلب المَعْلَم (٢)، وكان قد ورد معناه هذا في تفسير القمّي. (٣)

وما تقدّم مؤثّر واضح على أمرين:

الأمر الأول:

أن محتوى ومادة ما وصل إلينا من التفسير كان متداولاً بين الأصحاب في القرون الأولى- ولو بالمعنى وبمقدار معين- ، وأنه كان منتشرأً في مصنفات أصحابنا، ولكن هذا لا ينفي احتمال أن ما بأيدينا من التفسير قد تعرض لجملة إضافات كبيرة وعديدة، أخرجته عن مسمى تفسير القمّي.

أو أن ما وصل إلينا من التفسير ليس هو التفسير الذي صدر من علي بن إبراهيم القمّي- كما سيأتي تفصيل كل

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١٣١ / ٢.

(٢) ينظر: الطوسي، الخلاف: ٦ / ٦.

(٣) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١٦٢ / ١.

ذلك^(١) -.

الأمر الثاني:

أن كتاب علي بن إبراهيم القمّي لم يكن متداولاً بين الأصحاب بعنوانه الخاص المعروف، الذي ذكره كل من الشيخ الطوسي والنجاشي في فهرستيها - كما سيأتي بيانه مفصلاً^(٢) -.

ففي القرن الرابع والخامس الهجري:

نقل عنه - وإن كان بالمعنى المحتمل - جمع من الأعلام في أكثر من كتاب لهم، كما عن الشيخ الصدوق (قدس سره) (المتوفى ٣٨١ للهجرة)^(٣)، والشيخ المفيد (قدس سره) (المتوفى ٤١٣ للهجرة)^(٤)، والشيخ الطوسي (قدس سره) (المتوفى ٤٦٠ للهجرة)^(٥).

(١) ينظر: ص ١٩٣.

(٢) ينظر: ص ٣٥.

(٣) ينظر: الصدوق، المقنع: هامش ص ٤١٠، الهداية: هامش ص ٢٣.

(٤) ينظر: المفيد: المسائل السروية: هامش ص ٢٥.

(٥) ينظر: الطوسي: الخلاف: هامش ٦/٦.

وأما في القرن السادس الهجري:

فقد أكثر العلامة الطبرسي (طاب ثراه) (المتوفى ٥٤٨ هـ للهجرة) من النقل عن التفسير في كتابه التفسيري (مجمع البيان) في عشرات الموارد - كما ستأتي الإشارة إليها مفصلاً^(١) - ، والملاحظ أن نقله منه لم يسلم من الزيادة والنقيصة والتفاوت في بعض الفقرات، مضافاً إلى نقله أحاديث ليست بالقليلة عن المعصوم (عليه السلام) في مجمع البيان، ظهر بعد ذلك - بمعية التفسير الواصل إلينا - بأنها من كلام علي بن إبراهيم القمّي نفسه، وسيأتي تفصيل ذلك^(٢)، وكذا نقل عنه في (إعلام الوري).

وفي الحقيقة أنّ نقولات الطبرسي الكثيرة عن الكتاب، أعطتنا معطيات ومؤشرات على جهات كثيرة في التفسير - كما سيأتي^(٣) - وأضاءت لنا مناطق كثيرة، كانت مظلمة على الباحث والمحقق.

وكذلك نقل عنه ابن شهر آشوب (رحمته الله) (المتوفى ٥٨٨ هـ للهجرة)

(١) ينظر: ص ٢١٢.

(٢) ينظر: ص ٢١٣.

(٣) ينظر: ص ٢١٢.

في كتاب (مناقب آل أبي طالب) (١).

وأما في القرن السابع الهجري:

فقد نقل عن التفسير جمع، منهم السيد علي بن طاووس (طاب ثراه) (المتوفى ٦٦٤ للهجرة) في كتابه (سعد السعود)، وكذلك في كتابه الآخر (فرج المهموم) (٢)، وهذا متوقع جداً؛ وذلك لأنَّ الرجل كان يمتلك مكتبة كبيرة لمصنفات وكتب أصحابنا في الحلة، وكان من المهتمين بالأدعية والزيارات والسيرة والتاريخ، فمن الطبيعي أن يجد ضالته في كتب مثل تفسير القمِّي، بعد أن كان التفسير يحتوي على معلومات ومعطيات مختلفة ومتنوعة، سواء ما كان متعلقاً منها بالتفسير، أو بأسباب النزول، أو بتاريخ الأئمة المعصومين (عليهم السلام)، والملاحم (حروب المسلمين مع الكفار) و الفتن (حروب طوائف

(١) ينظر: ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب: ٣/ ٢٤٣.

(٢) بل أكثر من ذلك فقد أشار إلى أن لديه نسخة من التفسير، أربعة أجزاء في مجلدين، مضافاً إلى نقله ما يشابه بالمضمون ما ورد في تفسير القمي في غير مورد وغير كتاب من كتبه كما في:

١- كتاب الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: هامش ص ٦٥.

٢- كتاب جمال الأسبوع: هامش ص ١١٩.

المسلمين بعضها مع البعض الآخر)، وسيوضح أن هذا التنوع المعلوماتي في التفسير، كان سبباً لاستكشاف مصادر ومنابع ما أُضيف إلى التفسير في المراحل الزمنية المختلفة، المتعقبة لعصر تصنيفه وتأليفه، إلى أن وصل إلى أيدينا بهذه الصيغة الموجود فيها، ولذلك سنذكر أن من محتملات مصادر الإضافة للتفسير كتب النوادر والملاحم والتفسير وعلوم القرآن.

وكذلك لم يكن من المحقق الحلي (طاب ثراه) (المتوفى ٦٧٦ للهجرة)، إلا أن ينقل عن التفسير في غير مورد من كتابه (المعتبر).^(١)

وأما في القرن الثامن الهجري:

فقد شهد هذا القرن النقل عن التفسير من قبل غير واحد من أعلام الطائفة، وعلى رأسهم العلامة الحلي (طاب ثراه) (المتوفى ٧٢٦ للهجرة)، حيث نقل عن التفسير صريحاً في غير مورد من كتابه (المختلف).^(٢)

ومن المحطات المهمة في هذا القرن، محطة الشيخ ابن العتائقي الحلي (الذي كان حياً سنة ٧٨٠ للهجرة)، وأهمية هذه

(١) ينظر: المحقق الحلي، المعبر: ص ٢٨٠ وغيرها.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، المختلف: ٣ / ٢٠٢ في موردين.

المحطة تنبع من أهمية الحدث الذي وقع على تفسير القمّي،
والمتمثل باختصاره في غرة ذي الحجة من سنة (٧٦٧) للهجرة،
- بعد أن كان التفسير على ما ذكره ابن العتّاق في سبعة
أجزاء- وكذلك وصول هذا المختصر إلينا وتحقيقه وطبعه
- وهو متوفر بين أيدينا حالياً-، وقد كشف لنا هذا الاختصار
والمختصر معلومات كثيرة عن التفسير- كما ستأتي الإشارة إليه
مفصلاً^(١) - .

ومن المحطات المهمة في هذا القرن نقل الشهيد
الأول (طاب ثراه) (استشهد ٧٨٦ للهجرة) في كتابه (البيان)
صريحاً عن التفسير في غير مورد^(٢).

وأما في القرن التاسع:

فكذلك شهد حالة من النقل عن التفسير من غير
واحد، كما حصل مع ابن فهد (رحمه الله) (المتوفى ٨٤١ للهجرة)
في كتاب (المهذب البارع)^(٣)، وكذلك قام في هذا القرن

(١) ينظر: ص ٢٧٦.

(٢) ينظر: الشهيد الأول، البيان: ص ٩٥، ٣١٣.

(٣) ينظر: ابن فهد، المهذب البارع: ١ / ٣٥١.

الكفعمي بالنقل عنه كما في (المصباح) وكذلك اختصاره.^(١) ومن بعد ذلك ظهرت ظاهرة واضحة جلية، وهي شيوع النقل عن التفسير بعنوانه الخاص - بل كثرتها - من غير واحد من الأعلام في موارد كثيرة، والظاهر أن منشأ هذا هو ظهور نسخ من التفسير، والقول باعتبارها من قبل جمع من الأعلام في تلك الفترة - كما سيتضح من خلال ما سيأتي -.

فقد نقل عنه على رأس القرن العاشر الهجري، الشيخ مفلح الصيمري البحراني (رحمه الله) (المتوفى ٩٠٠ للهجرة)، في (غاية المرام في شرح شرائع الإسلام)^(٢)، وكذلك نقل عنه الشهيد الثاني (طاب ثراه) (استشهد ٩٦٦ للهجرة) في كتابه الشهير (مسالك الأفهام)^(٣)، ومن ثم نقل عنه صريحاً المحقق الأردبيلي (قدس سره) (المتوفى ٩٩٣ للهجرة)، في كتاب (زبدة البيان في أحكام القرآن) وهذا متوقع جداً؛ لوحدة الموضوع تقريباً بين الكتابين، أو لا أقل من الاشتراك في جملة من

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة: ١ / ٣٥٥.

(٢) ينظر: الصيمري، غاية المرام في شرح شرائع الإسلام: ١ / ٢٦٧.

(٣) ينظر: الشهيد الثاني، مسالك الافهام: ١ / ٤١٥.

الأبحاث من جهة آيات الأحكام ونحو ذلك. (١)

ومن ثم نقل عنه صريحاً العلامة المجلسي الأول (طاب ثراه) (المتوفى ١٠٧٠ للهجرة) في كتابه (روضة المتقين). (٢)

ومن ثم نقل عنه صريحاً الفيض الكاشاني (طاب ثراه) (المتوفى ١٠٩١ للهجرة) في الوافي، وتحديداً في أبواب خصائص الحجج وفضائلهم (عليهم السلام) وهذا متوقع ايضاً؛ وذلك لأن التفسير كان يضم بين طياته جملة كبيرة من الروايات، التي تحكي عن خصائص وفضائل الأئمة المعصومين (عليهم السلام). (٣)

ومن أهم المحطات في التفسير، النقل عنه من قبل المحدث العاملي (طاب ثراه) (المتوفى ١١٠٣ للهجرة) -صاحب وسائل الشيعة-، فإنه قد اعتمد الكتاب وصحح طريقه إلى القمّي -بمعية طرقه وإجازاته العامة الكثيرة إلى الشيخ الطوسي، ومن ثم إلى أصحابنا المتقدمين- واعتبر نسخة التفسير التي بين يديه، ومن ثم صار مصدراً من مصادره الكثيرة، التي

(١) ينظر: الأردبيلي، زبدة البيان في أحكام القرآن.

(٢) ينظر: المجلسي الاول، روضة المتقين: ٧/٣، ١٠/١٧١، ١٣/١٣٢.

(٣) ينظر: الكاشاني، الوافي: ٣/٤٧٩، ٥/٧٧٦، ١٤/١٣٨٣.

اعتمدها في كتابه (وسائل الشيعة) جنباً إلى جنب مع العشرات من المصادر والكتب الأخرى، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فقد نقل عنه العاملي في غير وسائل الشيعة، كما جاء في الفوائد الطوسية، وتحديدًا في مبحث (حديث قياس إبليس) حيث ذكر أنه:

((قد روى علي بن إبراهيم في تفسيره بإسناده، عن إسحاق بن جرير، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): أي شيء يقول أصحابك في قول إبليس: (خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ)^(١)؟ قلت: جعلت فداك، قد قال ذلك وذكره الله في كتابه، قال: كذب إبليس (لعنه الله)، يا إسحاق ما خلقه الله إلا من طين، ثم قال: قال الله: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقَدُونَ)^(٢)، خلقه الله من تلك النار، وخلق النار من تلك الشجرة، والشجرة أصلها من طين))^(٣).

ومن الآثار المهمة لاعتماد الكتاب من قبل صاحب الوسائل، هو التأثير في قبوله على جمع ممن جاء من بعده،

(١) سورة الأعراف: الآية ١٢.

(٢) سورة يس: الآية ٨٠.

(٣) ينظر: الحر العاملي، الفوائد الطوسية: ص ٣٣ الفائدة ٦.

من يحسنون الظن بتحقيقه وتدقيقه في الكتب والمصنفات، أو من ينتهجون نفس منهجه في اعتبار الكتب، فزاد النقل عن التفسير حتى من قبل الفقهاء- كما سيتضح-.

ونقل عن التفسير صريحاً الفاضل الهندي (قدس سره) (المتوفى ١١٢٧ للهجرة) في كشف اللثام في مبحث القراءة في الصلاة، حيث قال:

((قال علي بن إبراهيم في تفسيره (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً)^(١))
قال: بينه بياناً، ولا تنثره نثر الرمال، ولا تهذه هذاء الشعر)).^(٢)
وكذلك نقل عنه السيد عبد الله الجزائري (رحمه الله) (المتوفى ١١٧٣ للهجرة) في كتاب تحفة السنية في شرح نخبة المحسنية، وتحديدًا في باب الحدِّ والتعزير.^(٣)

ونقل عن التفسير صاحب الحقائق (قدس سره) (المتوفى ١١٨٦ للهجرة) في حدائقه في غير مورد، وفي أكثر من مبحث.^(٤)

(١) سورة المزمل: الآية ٤.

(٢) ينظر: الهندي، كشف اللثام، ٥٠/٤، ١٦/٥، ١٤٥/٦، ٧/٢٥ (مرتين)، ٩/١١٤، ١١/٤٦.

(٣) ينظر: الجزائري، تحفة السنية في شرح نخبة المحسنية: ص ٣١ (مخطوط).

(٤) ينظر: البحراني، الحقائق الناضرة: ٤/٢٤، ٦/٢٢، ٩/٦٨، ١٠/٨٤.

وكذلك نقل عنه الوحيد البهبهاني (قدس سره) (المتوفى ١٢٠٥ للهجرة)، في رسائله الفقهية في مبحث القرض بشرط المعاملة المحابائية^(١)، وكذلك نقل عنه في مصابيح الظلام^(٢). وكذا فعل الميرزا القمّي (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٣١ للهجرة)، حيث نقل عنه في كتاب (غنائم الأيام) في غير مورد^(٣).

وكذلك نقل من التفسير السيد محمد جواد العاملي (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٣٨ للهجرة) في كتاب مفتاح الكرامة^(٤). وكذا نقل عنه السيد علي الطبطبائي (قدس سره) (المتوفى ١٢٣١ للهجرة) في رياض المسائل، في غير مورد وفي أكثر من مبحث^(٥).

١٢ / ١٣، ١٣ / ١٣، ١٠٧ / ١٥، ٣١٨ / ١٦، ٩٣ / ٢٢، ٣٤٠ / ٢٣، ١٣ / ٢٤، ١٠ / ١٢

(١) ينظر: البهبهاني، الرسائل الفقهية: ص ٢٥٥.

(٢) ينظر: البهبهاني: مصابيح الظلام: ٣ / ١٩٠، ٧ / ٥١٣.

(٣) ينظر: القمي، غنائم الأيام: ٢ / ١٨٤، ٦ / ١٤٧.

(٤) ينظر: العاملي، مفتاح الكرامة: ٣ / ٧٧، ٥ / ١٩٥، ٧ / ١٩٩، ١١ / ١١،

١٢ / ٥٤٧، ١٦ / ٥٧.

(٥) ينظر: الطبطبائي، رياض المسائل: ٣ / ٣٩٩، ١٠ / ٦٧، ١٢ / ٢٣٥.

وكذلك فعل النراقي (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٤٤ للهجرة) في مستند الشيعة، حيث نقل عنه في غير مورد^(١).

وأكثر من النقل عن التفسير باسمه الصريح صاحب الجواهر (قدس سره) (المتوفى ١٢٦٦ للهجرة)، في جواهره في أغلب كتب الفقه^(٢).

وكذلك فعل الشيخ الأعظم الأنصاري (طاب ثراه) (المتوفى ١٢٨٨ للهجرة) في أبحاثه الفقهية، حيث استند إلى التفسير في غير مورد منها، كما في حكم سجود ذي الدملى وغيرها^(٣).

ولكن سيأتي أنّ أول من ضرباً معولاً للهدم في هذا التفسير كان السيد أسد الله الكاظمي والمحقق آغا بزرك الطهراني (قدس سره) (المتوفى ١٣٨٩ للهجرة)، وتوالت المعاول بعد ذلك على

(١) ينظر: النراقي، مستند الشيعة: ١١/٢١٨، ١٧/٢٣٣، ١٩/٢٦٢.

(٢) ينظر: النجفي، جواهر الكلام: ٣/٥٠، ٦/٦، ٧/٥٦، ٨/٦، ١١/٢٨٩، ١٥/١١، ١٦/١١٩، ١٨/٣٥٥، ١٩/١٦٣، ٢٣/١٢، ٢٦/٦، ٢٨/١٠١، ٢٩/٢٦، ٣١/٢٠٦، ٣٣/٥٩، ٣٤/١٣٤، ٣٥/٢٢٤، ٣٦/٨، ٣٨/١٠١، ٤١/١٤١٤٢، ٨٤.

(٣) ينظر: الانصاري، كتاب الصلاة: ٢/٦٤، كتاب المكاسب: ٤/١٦، ٥/١٧، كتاب النكاح: ص ٤٦، وغيرها.

الكتاب الذي بين أيدينا، حتى أضحي اليوم من أكثر الكتب المتسمة بالجدل والخلاف والنقاش فيه، بعد أن كان - إلى زمن قريب حتى من معاصرنا - معتبراً معتمداً عليه، ووصل الأمر إلى اعتبار الوقوع في أسانيده أمارة على الوثاقة في الحديث واعتبار المرويات، كما تبنّى ذلك جمع من الأعلام في هذا العصر، كسيد مشايخنا المحقق الخوئي (رحمته الله) (المتوفى ١٤١٣ للهجرة).

بل قد لاحظت في الآونة الأخيرة بروز ظاهرة اهتمام الفريقين بالبحث في هذا التفسير، - حتى من قبل الجامعات والمراكز البحثية - كما سيأتي مفصلاً^(١)، والتأكيد على البحث في إمكانية استكشاف منهج القمّي في تفسيره، أو في جملة الاعتراضات العامة والخاصة على ما ورد في التفسير، - وهي كثيرة تلمس كل جوانب التفسير تقريباً -، بدءاً من محتواه وورود روايات التحريف فيه، ومخالفة ما فيه لجملة مما اتفق عليه الإمامية، وانتهاءً بمخالفاته الفقهيّة لما هو ثابت عند الإمامية، وكل هذا سيظهر لك في مطاوي البحث فانتظر.

(١) ينظر: هامش ص ١٩٣.

نظرةٌ عامّةٌ في ترتيب أبحاث وأبواب تفسير القمّي

ذكر المحقق الشيخ آغا بزرك الطّهْراني (رحمته) في كتابه الذّريعة أنّ تفسير القمّي:

((طُبِعَ مُسْتَقْلَالاً فِي إِيرَانَ عَلَى الْحَجَرِ فِي (١٣١٣)، وَأُخْرَى مَعَ تَفْسِيرِ الْعَسْكَرِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فِي (١٣١٥)، وَهُوَ الْمَوْجُودُ عِنْدِي وَأَنْقَلَ عَنْ صَفْحَاتِهِ، أَوْلَاهُ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْأَحَدِ الصَّمَدِ الْفَرْدِ الَّذِي لَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ).

ومرّ في تفسير الأئمّة أنّه ليس للقمّي تفسيران صغير وكبير، كما أنّه ليس تفسير القمّي مأخوذاً من تفسير العسكري (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، على ما يظهر من رسالة مشايخ الشيعة المنسوبة إلى والد الشيخ البهائي، كما هو ظاهر لمن راجعها.

نعم، قد أورد المفسّر القمّي في أوّل تفسيره مختصراً من الروايات المبسوطة المسندة، المروية عن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، عن جدّه أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في بيان أنواع علوم القرآن، وقد أورد النعماني -تلميذ الكليني- تلك الروايات بطولها في أوّل تفسيره، وأخرجها منه السيّد المرتضى وجعل لها خطبةً ويُسمّى بـ(رسالة المحكم والمتشابه)، وطُبِعَت مُسْتَقْلَلَةً فِي الْأَوَاخِرِ، وَهِيَ مُدْرَجَةٌ بَعَيْنَهَا فِي أَوَائِلِ الْمَجْلَدِ التَّاسِعِ عَشَرَ - وَهُوَ كِتَابُ

القرآن - من كتاب بحار الأنوار.

وكذلك عمَدَ المفسر القمِّي في تفسيره هذا على خصوص ما رواه عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) في تفسير الآيات، وكان جُلَّه مَّارواه عن والده إبراهيم بن هاشم، عن مشايخه البالغين إلى (٦٠) رجلاً من رجال أصحاب الحديث، والغالب من مرويات والده ما يرويه عن شيخه محمد بن أبي عمير بسنده إلى الإمام الصادق (عليه السلام) أو مرسلًا عنه.

ومن روايته عن غير الإمام الصادق (عليه السلام) ورواية والده عن غير ابن أبي عمير ما رواه عن والده في صفحة (١١٣) عن شيخه الآخر ظريف بن ناجح، عن عبد الصمد بن بشير، عن أبي الجارود، وما رواه عن والده أيضاً صفحة (٥٩)، عن شيخه صفوان بن يحيى، عن أبي الجارود، عن الإمام الباقر (عليه السلام).

وكذلك قد يروى علي بن إبراهيم في هذا التفسير، عن غير والده من سائر مشايخه، مثل روايته عن هارون بن موسى في الصفحة (٢٦٨)، ولكن في الصفحة (٨٣) هكذا: (فإنه حدَّثني أبي عن هارون بن مسلم عن مُسعدة بن صدقة)، وكأنه يروي عن هارون بلا واسطة أبيه ومعها.

وكذا في الصفحة (٣١١) روى عن يعقوب بن يزيد، ولخُلُوِّ تفسيره هذا عن روايات سائر الأئمة (عليهم السلام)، قد عمَد تلميذه الآتي ذكره والراوي لهذا التفسير عنه، على إدخال بعض روايات الإمام الباقر (عليه السلام)، التي أملاها على أبي الجارود في أثناء هذا التفسير، وبعض روايات أخر عن سائر مشايخه مما يتعلّق بتفسير الآية، ويناسب ذكرها في ذيل تفسير الآية، ولم يكن موجوداً في تفسير علي بن إبراهيم فأدرجها في أثناء روايات هذا التفسير؛ تمييزاً له وتكثيراً لنفعه، وذلك التصرف وقع منه في أوائل سورة آل عمران إلى آخر القرآن.

والتلميذ هو الذي صدر التفسير باسمه في عامّة نُسخه الصحيحة، والتي رأيناها، فإنّ فيها بعد الديباجة والفراغ عن بيان أنواع علوم القرآن، ما لفظه: (حدّثني أبو الفضل العباس بن محمّد بن قاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر (عليه السلام))، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم بن هاشم، قال: حدّثنا أبي (رحمه الله)، عن محمّد بن أبي عمير، عن حمّاد بن عيسى، ثمّ ذكر عدّة من طرق والد علي بن إبراهيم بن هاشم بعنوان) وقال حدّثني أبي عن فلان)، عطفاً على قوله الأوّل قال حدّثني أبي.

ثمَّ شرع في تفسير البَسْمَلَةِ، وأورد الأحاديث بعنوان (قال: وحدثني أبي)، وفي أول سورة البقرة تحت عنوان (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم حدثني أبي)،

وقد يقول (فإنه حدثني أبي)، الصريح جميعها في أنها روايات علي بن إبراهيم عن أبيه، وهكذا إلى أواخر سورة آل عمران في تفسير آية:

(وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ) ^(١) في صفحة (٥٥)، فغير أسلوب الرواية هكذا: (حدثني أحمد بن محمد الهمداني، قال: حدثني جعفر بن عبد الله، قال: حدثنا كثير بن عيَّاش، عن زياد بن المنذر أبي الجارود، عن أبي جعفر محمد بن علي عليه السلام).

وروى بهذا السند أيضاً في صفحة (١٠٨) و صفحة (١٤٦)، وهذا السند بعينه هو الطريق المشهور إلى تفسير أبي الجارود، وقد روى الشيخ الطوسي في الفهرست، وكذا النجاشي تفسير أبي الجارود عنه، بسندهما إلى أحمد بن محمد الهمداني هذا المعروف بابن عُقْدَةَ (والمتوفى ٣٣٣ للهجرة)، إلى آخر سنده هذا الذي ذكرنا في تفسير أبي الجارود أنه سندٌ ضعيفٌ بسبب

(١) سورة آل عمران: الآية ٤٩.

كثير بن عيَّاش، لكنَّه غير ضائر حيث أنَّه رواه أيضاً كثير عن ثقات أصحابنا، عن أبي الجارود كما سنشير إليه.

وقائل: (حدَّثنا بن عُقْدَة) في المواضع الثلاثة ليس علي بن إبراهيم جزمًا؛ لأنَّ القمِّي هو الذي روى عنه الكليني (المتوفى ٣٢٨ للهجرة) كثيراً من روايات كتابه الكافي، الذي يرويه ابن عُقْدَة هذا عن مؤلِّفه الكليني، فكيف يروي عن ابن عُقْدَة رجل هو من أجلِّ مشايخ أستاذه؟!

وهذا أول حديث أدخله أبو الفضل عن شيخه ابن عُقْدَة مسنداً إلى أبي الجارود في هذا التفسير، ولم يذكر أبا الجارود قبل ذلك أبداً، ثمَّ أنَّه بعد ذلك لم يذكر تمام هذا الإسناد، إلا في صفحة (١٠٨) و صفحة (١٤٦)، وأمَّا في غيرهما فقد اكتفى بقوله: (وفي رواية أبي الجارود كذا)، وهكذا إلى آخر تفسير القرآن، وفي الغالب بعد تمام رواية أبي الجارود أو رواية أخرى عن بعض مشايخه الأخر كما يأتي، يعود إلى تفسير علي بن إبراهيم القمِّي بقوله:

(وقال علي بن إبراهيم كذا)، أو (ثمَّ قال علي بن إبراهيم كذا)، أو (قال علي بن إبراهيم كذا)، وفي عدَّة مواضع يقول: (رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم)، كما في الصفحات (٦٥ - ١٤٦)

(١٦٣ -)، وفي بعضها: (رجع إلى رواية علي بن إبراهيم)، كما في الصّفحات (١٥١ - ١٨٢ - ٢٣٥)، وفي بعضها: (رجع الحديث إلى علي بن إبراهيم)، كما في الصّفحة (١٥٥)، وفي بعضها: (وفي رواية علي بن إبراهيم كذا)، كما في الصّفحات (١٥٩ - ١٦٠ - ٢٧٢)، وفي بعضها: (من هنا عن علي بن إبراهيم)، كما في الصّفحة (٢٦٤)، لكن في بعض النُّسخ لم يوجد كلمة (من هنا).

وبالجملة:

يظهر من هذا الجامع أنّ بناءه على أن يُفصّل ويُميّز بين روايات علي بن إبراهيم، وروايات تفسير أبي الجارود، بحيث لا يشتبه الأمر على الناظرين في الكتاب، كما أنّه لا يخفى على أهل الخبرة والاطلاع بالطبقات تمييز مشايخ المفسر القمّي في هذا الكتاب، عن مشايخ تلميذه أبي الفضل المذكور في أول الكتاب، وإنّما يُعرف طبقة أبي الفضل ومقدار معلوماته عن مشايخه ومروياته.

وإلّا فلم يوجد لأبي الفضل العبّاس هذا ذكر في الأصول الرجالية، بل المذكور فيها ترجمة والده المعروف بـ(محمد الأعرابي)، وجدّه القاسم فقط، فقد ترجم والده الشيخ

الطوسي في رجاله، في أصحاب الإمام الهادي (عليه السلام) بعنوان: محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى العلوي، والكشي ذكر جدّه القاسم بعنوان: القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر (عليه السلام)، ودُكر أنّه يروي عن أبي بصير، ويروي عنه أبو عبد الله محمد بن خالد البرقي.

نعم، العباس هذا مذكور في عامّة كتب الأنساب ومسلّم عند النسابين، وهم ذاكرون له ولأعمامه وإخوانه ولأحفاده، عند تعرّضهم لذكر أعقاب الحمزة بن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، على ما رأيت في المُجدي، وعمدة الطالب صفحة (٢١٨) من طبع لكهنو، وبحر الأنساب المقدّم تأليفه على العمدة الذي ذكرناه في الجزء الثالث صفحة (٣٠)، والمشجر الكشاف، والنسب المُسطّر المؤلف في حدود الستائة الهجرية، كما يظهر من أثنائه.

فعند ذكر عقب محمد الأعرابي بن القسم بن حمزة بن موسى الكاظم (عليه السلام)، ذكروا أنّ محمداً هذا أعقب من خمسة بنين: موسى، وأحمد والمجدور، وعبد الله، والحسين أبي زيّة، والعبّاس، وذكروا من ولد العبّاس ابن محمّد ابنه جعفر بن العبّاس، ثمّ ابن جعفر زيد الملقّب (بزيد سياه)، وقال في

المُجدي:

إنَّ لقبَ زيد (دنهشا)، ثمَّ ابنه أحمد بن زيد، الَّذي سكن ببغداد وولده بها، ومنهم محمد الملقَّب بزنجار بن أحمد بن زيد بن جعفر بن العبَّاس بن محمَّد الأعرابي، ويُقال لمحمد محمد الزنجار بنو سياه، كما في المُجدي.

وكذلك ذكروا أخوة محمَّد الأعرابي أيضاً وهم أعمام العبَّاس، ولم نظفر بدقَّة أعقاب العبَّاس ومكانهم، إلَّا في كتاب (النسب المُسطَّر) المؤلَّف بعد سنة (٥٩٣ إلى ٦٠٠) للهجرة، فإنَّه عند ذكر العبَّاس قال:

(وأما العبَّاس بطبرستان ابن محمَّد الأعرابي، فله أولاد بها منهم جعفر وزيد والحسن ولهم أعقاب)، وأما في سائر الكتب فلم يُذكر من أولاده إلَّا جعفر وأعقابه إلى محمد الزنجار كما مرَّ، فيظهر من كتاب (النَّسب) أنَّه نزل بطبرستان ولأولاده الثلاثة أعقاب بها، ويظهر من سائر الكتب أنَّ خصوص أحمد بن زيد بن جعفر بن العبَّاس منهم، أول من هاجر من طبرستان وسكن بغداد واستقرَّ ولده بها.

وبما أنَّ طبرستان في ذلك الأوان كانت مركز الزَّيدية، فينقح في النَّفس احتمال أنَّ نزول العبَّاس إليها إنَّما كان لترويج

الحقّ بها، ورأى من الترويج السعي في جلب الرغبات إلى هذا التفسير الكتاب الديني المروي عن أهل البيت (عليهم السلام)، الموقوف ترويجه عند جميع أهلها على إدخال بعض ما يرويه أبو الجارود عن الإمام الباقر (عليه السلام) في تفسيره، المرغوب عند الفرقة العظيمة من الزيدية الذين كانوا يُسمّون بالجارودية نسبةً إليه.

وقد ذكرنا أنّ تفسير أبي الجارود لا يقتصر في الاعتبار عن تفسير علي بن إبراهيم، بل هو في الحقيقة تفسير الإمام الباقر (عليه السلام) كما سمّاه ابن النديم، لكنّه يُنسب إلى أبي الجارود لروايته له في حال استقامته، وليس طريق الرواية عن أبي الجارود منحصرًا بكثير بن عيَّاش الضعيف.

بل يروي عن أبي الجارود جماعة من الثقات الأثبات، منهم:

١- منصور بن يونس الثقة، روى عن أبي الجارود في أصول الكافي في باب الإشارة إلى علي بن الحسين (عليهم السلام).

٢- ومنهم حمّاد بن عيسى يروي عنه في الجزء الثاني من بصائر الدرجات.

٣- ومنهم عامر بن كثير السراج في أمال الصدوق

صفحة (١٠).

٤- ومنهم الحسن بن محبوب في أخبار اللوح.

٥- ومنهم أبو إسحاق النحوي ثعلبة بن ميمون، في كتاب الحجّة من أصول الكافي في باب (أنّ الأئمّة نور الله).

٦- ومنهم إبراهيم بن عبد الحميد، الذي وثّقه الشيخ في الكافي في باب (إدخال السرور على المؤمن).

٧- ومنهم صفوان بن يحيى، في تفسير علي بن إبراهيم صفحة (٥٩).

٨- ومنهم المفضّل بن عمر الجعفي، في الخصال في باب الأربعة صفحة (١٠٤).

٩- ومنهم سيف بن عميرة، في الكافي في (باب التعزي) صفحة (٦٠) عن علي بن سيف، عن أبيه، عن أبي الجارود، والظاهر أنّه سيف بن عميرة.

١٠- ومنهم عمر بن أذينة.

١١- ومنهم عبد الصّمد بن بشير^(١).

(١) الطهراني، الذريعة الى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣٠٢-٣٠٩ بتصرف بسيط.

الكلام في التوثيق العام للقائل بوثاقة من وقع في أسناد تفسير القمّي

الأصل في هذا التوثيق العام:

النصّ الأصل الذي فهم منه إرادة هذا التوثيق العام، ورد في مقدمة تفسير كتاب تفسير علي بن إبراهيم القمّي، حيث ذكر ما نصّه:

((ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا، عن الذين فرض الله طاعتهم، وأوجب ولايتهم، ولا يُقَبَلُ عمل إلا بهم))^(١).

وسياتي الحديث مفصلاً عن تمامية هذا الفهم من عدمه^(٢)، وملايسات البحث فيه.

دائرة هذا التوثيق العام:

بناءً على تمامية هذا التوثيق العام، فإنّه يُستفاد منه توثيق مجموعة كبيرة من الرواة، ولكن وقع الاختلاف في عددهم،

(١) ينظر: القمّي، تفسير القمّي: ٤ / ١.

(٢) ينظر: ص ٥٧.

فقد ذكر مجموعة كونهم (٢٦٠) راوياً، ونُسب إلى القيل^(١)،
 وذُكر أنهم أكثر من ذلك ولكن لم يُحدّد العدد، ونُسب كذلك
 إلى القيل أيضاً^(٢)، وذُكر أنهم (٤٨٠) راوياً^(٣).

وذُكر أنهم على قسمين:

القسم الأول:

وهو القسم الخاص - كما قيل - بعلي بن إبراهيم، وعدد
 الرواة فيه (٢٨٧) راوياً.

القسم الثاني:

وهو القسم الخاص بأبي الجارود، والذي أضافه أبو
 الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة، ويبلغ عدد
 الرواة فيه (٤٣٨) راوياً، والمجموع للقسمين (٧٢٥) راوياً^(٤).

ولكن لنا في المقام تعليق، حاصله:

(١) ينظر: الإيرواني، دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: ص ١٧٢.

(٢) ينظر: المحسني، بحوث في علم الرجال: ص ٧٤.

(٣) ينظر: الصدر، الفوائد الرجالية: ص ٥٩.

(٤) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ص ٢٧٦،

أن هذا الاستقراء وهذه الأرقام مبنية على فرضية أنّ الكتاب الذي بأيدينا والمنسوب الى القمّي مؤلف من قسمين فقط، قسم خاص بالقمّي، وقسم خاص بأبي الجارود، ولكن هذا الكلام ليس بصحيح؛ فسوف يأتي مفصلاً الحديث في منابع ومحتملات مصادر وأقسام التفسير، ليتضح لنا أنها أكثر من ذلك بكثير. وبالتالي، فلا بدّ حينئذٍ من إعادة ترتيب وحساب الرواة، بناء على التقسيمات الجديدة لأقسام التفسير، فانظر^(١).

ومّا تقدّم يتّضح: أنّ دائرة المؤثّقين بمعيّة هذا التوثيق العام قد تتضاعف مرّةً ومرّتين بناءً على اختلاف الأنظار في الموضوع.

(١) ينظر: ص ٩٦.

ثمَّ أَنَّهُ يَقَعُ الْحَدِيثُ فِي عِدَّةٍ مَقَامَاتٍ:

المقام الأول:

الحديث عن سند الكتاب، وروايته، وطرق ثبوت
نسبته لمؤلفه

ويقع في جهات:

الجهة الأولى:

في الحديث عن راوي الكتاب، عن علي بن إبراهيم القمي،
وهو أبو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن
موسى بن جعفر (عليه السلام):

وهو أحد أحفاد الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، ويُضاف إلى
ذلك الحديث عمَّن روى التفسير عن العباس بن محمد، وهو
الذي قال في أول التفسير: ((حدثني أبو الفضل العباس بن
محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر (عليه السلام)، قال:
حدثنا أبو الحسن علي بن إبراهيم، قال: حدثنا أبي (رحمه الله)،
عن محمد بن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن حريث، عن
أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: حدثني أبي عن حماد...))^(١).

(١) القمي، تفسير القمي: ٢٧/١.

وبالتالي، فجهالة من حدّث عن العباس بن محمد بن القاسم، وكذلك جهالة العباس بن محمد بن القاسم نفسه، كانت محطّ نقد وإشكال على ثبوت الكتاب بنفسه، ونسبته إلى مؤلّفه، كما أشار وأثار ذلك جمع^(١).

ومن هنا برزت عدّة محاولات لتجاوز هذا الضعف في طريق الكتاب، وتنوّعت هذه المحاولات، فمنها ما أخذ نمط تصحيح مواضع الضعف والجهالة، كالعبّاس بن محمد والراوي عنه، ومنها ما أخذ نمط تصحيح طريق الكتاب بمصحّحات، فجعل من جهالة أو ضعف بعض مواضع الطريق غير ضارٍ بالنسبة للكتاب وثبوتها إلى علي بن إبراهيم، ومن تلك المحاولات:

المحاولة الأولى:

أنّ العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى بن جعفر (عليه السلام)، هو من أحفاد الإمام الكاظم (عليه السلام)، وهناك من يقول بوثاقّة أبناء وأحفاد الأئمّة المعصومين (عليهم السلام) جميعاً.

وبالتالي، فلا يُصار إلى عدم وثاقّتهم إلاّ بدليل، وإلاّ

(١) ينظر: المازندراني، مقياس الرواة في كليات علم الرجال: ص ٢٠٤،

المحسني: بحوث في علوم الرجال: ص ٤٢٩، وآخرون.

فالأصل فيهم الوثاقة، وقد طرق أسماعنا هذا الحديث وهذه المحاولة في أثناء هذه الأيام.

والجواب عن ذلك واضح لا يحتاج إلى أخذ ورد، فإن هذا المدعى لا دليل عليه، ولا شاهد يعين على الحمل عليه، بل هو خلاف الوجدان والمشاهد خارجاً، فمسألة الانتساب إلى الشجرة الهاشمية المباركة يترتب عليها حقوق، وعليها واجبات وليس من تلك الحقوق القول بوثاقتهم في الحديث والرواية. بل أكثر من ذلك:

فإن المتبّع للمسيرة التاريخية لجملة ممن انتسب للنسب الهاشمي العلوي، وكانوا أبناءً للأئمة المعصومين (عليهم السلام)، أو إخواناً لهم (عليهم السلام)، وكان حالهم من السوء وعدم الوثاقة في الحديث بدرجة يوصفون معها بالكذابين ونحو ذلك، وهذا ثابت في التاريخ لا يمكن إنكاره أو إغفال النظر عنه.

مضافاً إلى أن:

مثل هذه الدعوى لم تُدعَ من قبل أعلام الفنّ، من أهل الرجال ونقاد الأخبار وغيرهم، فإنّها وإن صدرت وسمعنا بها في أعصارنا الحالية، لكنّها صدرت ممّن لا يُعوّل على كلامه،

وليس من أهل التحقيق والتدقيق.

وبالتالي، فلا عبرة بدعواه، لا هذه ولا غيرها.

المحاولة الثانية:

وهي محاولةٌ سيّالةٌ في هذا الكتاب وغيره، وحاصلها:

أنّ اعتماد الأعلام على كتاب تفسير القمّي كما تقدّم سرده^(١)، إنّما يكشف عن توثيقهم لمن وقع في طريقه، سواءً أكان من المجهولين كمن روى عن العباس بن محمد، أو كان من المهملين كالعبّاس بن محمد نفسه.

والجواب عن ذلك:

أنّ مبدأ العمل بالروايات أو بالكتاب، بناءً على ثبوت نسبتها إلى مؤلفها لم يخضع للوثوق، والاطمئنان بوثاقه سلسلة الطريق فقط، بل كان يخضع للوثوق بصدور الروايات عن المعصومين (عليهم السلام)، أو الوثوق بصدور الكتاب عن مؤلفه، وهذا هو المنهج العام عند المتقدمين من أصحابنا إلى زمن الشيخ الطوسي والنجاشي (رحمهم الله)، وهم من أعلام القرن الخامس الهجري.

(١) يراجع: ص ١٣ وما بعدها.

وهذا الوثوق والاطمئنان كما يمكن أن يكون منشؤه وثيقة الرواة، ووثيقة من وقع في طريق الكتاب، كذلك يمكن أن يكون منشؤه الوثوق بصدور الروايات، والوثوق بصدور الكتاب عن مؤلفه، بمعيرة القرائن والشواهد والمؤيدات أعم من الوثيقة، وبناءً على ذلك فلا ملازمة بين عملهم ووثيقة الراوي.

المحاولة الثالثة:

وهي التي ذهب إليها جمعٌ، وترتكز على القول بوجود طريقٍ معتبر للشيخ الطوسي (عليه السلام) إلى تفسير القمّي، كما ذكره في فهرسته^(١).

وبالتالي، فهذا يصحح التفسير إلى الشيخ الطوسي.

ومن ثمّ يمكن تصحيح الطريق إلى المتأخرين ومتأخري المتأخرين، كصاحب الوسائل (قدس سرّه) ومعاصريه في أوائل القرن الثاني عشر الهجري، من خلال القول بأنّ لصاحب الوسائل طرقاً معتبرةً، وسنداً تاماً إلى روايات الشيخ الطوسي في كتاب الفهرست، كان قد أشار إليها في خاتمة كتابه وسائل

(١) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ الرقم ٣٨٠.

الشيعة^(١).

وعليه، فَيَتَمَّ بذلك اعتبار نسخة كتاب تفسير القمّي
الواصلة إلى العاملي (عليه السلام)^(٢).

وهي - أي النسخة الواصلة إلى العاملي - هي عينها النسخة
التي وصلت إلينا وتداولها حالياً، وبالتالي فيثبت اعتبار ما
بأيدينا من تفسير القمّي.

وبناءً على ذلك، نتخلّص من إهمال العباس بن محمد،
وكذلك جهالة من حدّث عنه بهذا التفسير.

وقبل الشروع في نقد هذه المحاولة الثالثة، لا بدّ من
الإشارة إلى أمور:

الأمر الأوّل:

أنّ هذه المحاولة مبنيةٌ على نظرية تعويض الأسانيد
لتصحيحها، وبالتالي لا بدّ لنا من الإقرار بتهامية هذه النظرية

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢٠ / ٤٣، طبعة المكتبة الإسلامية.

(٢) أشار إلى مرحلة الشيخ الطوسي الشيخ الإيرواني في دروس تمهيدية في
القواعد الرجالية: ص ١٧٣. وإلى صحّة الطريق إلى صاحب الوسائل (قدس
سرّه) السيّد الحائري في القضاء في الفقه الإسلامي: ص ٤٩١ - ٤٩٢.

قبل الدخول في اعتماد هذا الوجه، وقد فصلنا الحديث في هذا الأمر في كتابنا (نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها) فراجع^(١).

الأمر الثاني:

أنّه قد كانت للنجاشي والطوسي (قدّس سرّهما)، طُرُقهما الخاصّة إلى تفسير القمّي، ولكن:

كانت هناك نقطة افتراق بين الطرفين أو الطريقتين، أمّا طُرُق النجاشي فالظاهر منها أنّها بنحو الإجازة الكتبية، لا بنحو القراءة والسّماع؛ وذلك لأنّ النجاشي وصف طريقه إلى تفسير القمّي بالقول:

((أخبرنا محمّد بن محمّد وغيره، عن الحسن بن حمزة بن علي بن عبد الله، قال: كتب إليّ علي بن إبراهيم بإجازة سائر حديثه وكتبه))^(٢).

مضافاً إلى عدم شمولها لجميع كتب علي بن إبراهيم، كما هو ظاهر كلمات النجاشي، ولا أقلّ من الشكّ في الشّمول من

(١) ينظر: عادل هاشم، نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها: ص ٤٧ وما بعدها.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٦٠ الرقم ٦٨٠.

عدمه.

وأما طرق الشيخ الطوسي، فصريح كلمات الشيخ (قدس سرّه) في فهرسته أنّها شاملةٌ لجميع كتب ومصنّفات علي بن إبراهيم ومنها تفسيره، فقد ذكر الشيخ بعد سرد كلّ كتب علي بن إبراهيم، قال:

((أخبرنا بجمعها جماعةٌ، عن أبي محمّد الحسن بن حمزة العلوي الطبري، عن علي بن إبراهيم، وأخبرنا بذلك الشيخ المفيد (رحمه الله)، عن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، ومحمّد بن الحسن، وحمزة بن محمّد العلوي، ومحمّد بن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، إلّا حديثاً واحداً استثناه من كتاب الشرايع في تحريم لحم البعير، وقال: لا أرويه لأنّه محال))^(١).

فصريح هذا الطريق شموله لجميع الكتب والمصنّفات لعلي بن إبراهيم القمّي ومنها التفسير، مضافاً إلى كونه طريقاً لنفس الكتب ومحتوياتها، لا إلى عناوينها فقط، كما قد يُستشكل بصورةٍ عامّةٍ، والقرينة على أنّها طرق إلى المحتوى لا إلى العناوين فقط، هو استثناء رواية تحريم لحم البعير، التي تدلّ

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٢ - ١٥٣ الرقم ٣٨٠.

على تصفّح محتويات الكتب ورواياتها، وتحملها بطرق التحمل كالسّماع، أو الاستماع، والتحديث بمعينة المناولة، والإجازة، ونحو ذلك.

فبمعينة صحّة نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها، يمكن أن يكون المقام من موارد تطبيق نظرية تعويض الأسانيد كما هو الصحيح، وقد فصلنا الحديث في النظرية في كتابنا (نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها) فراجع^(١).

ولكن غاية ما يثبت ذلك صحّة الطريق إلى مرحلة الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة).

نعم، لا بدّ من ملاحظة جملة من السّمات العامّة في الطريق، بين الشيخ الطوسي (المتوفّى سنة ٤٦٠ للهجرة)، وبين علي بن إبراهيم القمّي والذي كان حيّاً سنة (٣٠٧) للهجرة.

السّمة الأولى:

وهي امتداده على مدى زمني يقارب القرن، أو يزيد عليه بقليل، مضافاً إلى عدم تجاوز الوسائط أكثر من ثلاثة إلى أربعة وسائط.

(١) ينظر: عادل هاشم، نظرية تعويض الأسانيد لتصحيحها.

السّمة الثانية:

أنّ الوضع السياسي العام في الفترة المتخلّلة بين القمّي والطوسي كانت تُسم بالهدوء والازدهار العلمي، فقد سيطر البويهيون -الذين كانوا يعتنقون التشيع- على بغداد عام (٣٣٤) للهجرة، واستقرّت في ظلّهم البلاد، وأصبحت بغداد قبلة العالم الإسلامي، ويُعدّ عصرهم من أزهر العصور، ثقافياً، وعلمياً، وفكرياً، وازدهرت فيه الحرّية العلمية^(١).

وأسّست فيه المكتبات العامّة والخاصّة، والتي كانت تضمّ مؤلّفات ومصنّفات أصحابنا، كخزانة العلم التي أوقفها الوزير سابور بن أردشير، والتي كانت موطناً للتشيع، فمن الطبيعي أن تزداد حركة التأليف والاستنساخ والانتشار لكتب الشيعة في تلك الفترة، وتتعدّد نسخ الكتاب الواحد، وتنتقل من مركز العلم وهي بغداد إلى باقي المراكز العلمية الأخرى، كالكوفة والبصرة وقم والري وغيرها، واستمرّ الحال هكذا إلى أن دخل السلاجقة بغداد سنة (٤٤٧) للهجرة، وكانوا معادين للتشيع، فأسرفوا في القتل والبطش والاعتداء.

(١) ينظر: مصطفى جواد، أبو جعفر النقيب: ص ٥.

السَّمة الثالثة:

ظهور طبقات من الأعلام من أصحاب المصنّفات والمؤلّفات والمهتمين بالعلم، مقارنةً بما بعدها من مراحل زمنية، كالمراحل التي أعقبت الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) أي بعد عام (٤٦٠) للهجرة.

وأما الحديث عن المرحلة الثانية من الطريق، وهي المرحلة الممتدّة من الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) (المتوفى ٤٦٠ للهجرة)، وبين الحر العاملي (قدّس سرّه) صاحب وسائل الشيعة (المتوفى ١١٠٤ للهجرة).

وهي فترة تقرب من (٦٥٠) عاماً، أي ستة أضعاف الفترة بين علي بن إبراهيم والشيخ الطوسي.

فقد ذكر جمعٌ أنه يمكن وصل الأسانيد والطرق بين الطرفين من خلال ما لصاحب الوسائل (قدّس سرّه)، من طرق معتبرة إلى كلّ مرويات الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) في الفهرست، فإنّ له حوالي (٤٦) طريقاً، عدّها وبين تفصيلاتها في خاتمة وسائل الشيعة، وكانت هذه الطرق تصل إلى الشيخ الطوسي (قدّس سرّه)، والسيد المرتضى (قدّس سرّه)، وإلى مشايخهم كذلك، كالشيخ المفيد (طاب ثراه) حتّى تصل إلى

الشيخ الصدوق (قدّس سرّه)، وابن قولويه (طاب ثراه)، وعلي بن إبراهيم (رحمه الله)، والكليني (قدّس أسرارهم)، وإلى مشايخهم ومشايخ مشايخهم من أصحاب المصنّفات والأصول، كالصفّار، والبرقي، والفضل بن شاذان، والعيّاشي، وأضرابهم، فتكون هذه الطرق بمثابة الأسانيد إلى تلك الكتب والمصنّفات.

وحيث أنّه كان لصاحب الوسائل مثل هذه الطرق إلى الشيخ الطوسي في الفهرست - أي فهرست كتب الشيعة وأصولهم -.

فبالتالي، يمكن أن يتمّ السند إلى الشيخ الطوسي، ويتمّ السند بعد ذلك بطرق الشيخ الطوسي إلى علي بن إبراهيم القمّي.

وهذا الاتجاه اتجاه عامّ سلكه غير واحد في غير مورد، وقد تبنّى هذا الاتجاه وهذا المسلك جمعٌ من الأعلام، فقد قالوا بالاستعانة به لتصحيح روايات كتاب مستطرفات السرائر، للشيخ محمّد بن إدريس الحلّي (المتوفّى ٥٩٨ للهجرة)، وإخراجها عن حدّ الإرسال، وإدخالها في دائرة المسانيد من خلال اعتماد الإجازات العامّة، التي كانت في حوزة ابن إدريس كطرق له إلى هذه الكتب، وهذا الكتاب وغيرها من

الكتب.

وقد أُستكشفت هذه الطرق من خلال الإجازات العامّة، التي كان يعطيها الأعلام مثل الشهيد الثاني (قدّس سرّه) لوالد الشيخ البهائي، أو إجازات المحقّق الكركي (قدّس سرّه) للقاضي صفّي الدّين، أو إجازة الشهيد للشيخ ابن الخازن الحائري، أو للشيخ شمس الدّين أبي جعفر محمّد بن الشيخ تاج الدّين، ومحمّد بن علي بن نجدة، أو إجازات العلامة المجلسي الأول للميرزا إبراهيم بن المولى كاشف الدّين محمّد اليزدي، أو إجازة العلامة المجلسي الثاني للفاضل المهتدي^(١).

وعليه، فقالوا بأنّه يمكن أن يُستفاد منها في غير هذه الموارد كما هو واضح، ولكنّ هناك أسئلة أساسية ومحورية يجب الإجابة عنها، وبيان المختار فيها، قبل الانتهاء إلى تمامية هذه الطريقة من عدمها.

السؤال الأوّل:

هل أنّ هذه الطرق العامّة الواردة عادةً في الإجازات العامّة، هل هي طرق إلى العناوين الواردة من مؤلّفات المتقدّمين

(١) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ١/ ١٩٢ -

وكتبهم، التي يروونها ككتب فهرست الشيخ الطوسي؟

أو أنّها طرق وأسانيد إلى ما كانت تحت يد الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) من نُسخٍ لتلك الكتب، التي ذكرها في مصنّفاته كالفهرست مثلاً، ومن ثمّ انتقلت هذه النُسخ عن طريق هذه الطرق والإجازات طبقةً بعد طبقةٍ، وجيلاً بعد جيلٍ حتّى وصلت إلى مثل صاحب الوسائل والمجلسي (قدّست أسرارهم)، حتّى نضمن بذلك التطابق بين النُسخ الأصلية، ونسخ العلامة العاملي والمجلسي مثلاً، والتي عادةً ما تكون الأقرب إلى أنّها هي النسخة التي بأيدينا من الكتب في الوقت الحاضر عموماً؟

وقبل الإجابة عن ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى عدّة

مقدمات:

المقدّمة الأولى:

بُعد المدّة بين المتقدّمين والعاملي والمجلسي (قدّست أسرارهم) وأضرابهم من الأعلام، فلهذا البُعد الزمني أثر كبير في ضعف احتمال كونها طرقاً إلى نفس نسخ الشيخ الطوسي، ووصولها إلى المتأخّرين بعينها، ويقوى احتمال كونها طرقاً إلى عناوين الكتب المذكورة في الفهرست - مثلاً - فقط.

المقدمة الثانية:

الظروف التي لحقت وفاة الشيخ الطوسي (قدّس سرّه) (المتوفّى ٤٦٠ للهجرة)، ودخول مذهب الإمامية في حالة ركود علمي، ومن ثمّ أعقبه انتقال للمركز العلمي من النّجف الأشرف إلى الحلّة الفيحاء وبروز حوزة الحلّة العلمية، فهذا يؤثّر - بشكل أو بآخر - في ضمان انتقال النسخ، ويقوي احتمال كونها طُرفاً للعناوين المذكورة في فهرست الشيخ الطوسي وأمثاله.

المقدمة الثالثة:

ضعف المراكز العلمية مقارنةً بفترة الشيخ الطوسي، ومن تقدّم عليه وتغيّر الظروف السياسية والأجواء العامّة، ممّا يلقي بظلاله على حركة التأليف والنشر والاستنساخ، بل أنّ هناك كلاماً للمحقّق الأردبيلي (قدّس سرّه) (المتوفّى ٩٩٣ للهجرة) في مجمع الفائدة والبرهان، يشير فيه إلى حال الكتب والمصنّفات في زمانه حيث يقول:

((فإنه الآن مثلاً ما بقي - من بعد مأتي كتب للشيخ المفيد، على ما ذكره الشيخ في الفهرست - إلاّ المقنعة - المتن - التي شرحها في التهذيب - في بعض البلاد - ومن ثلاثمائة -

تقريباً - من كتب الصدوق التي ذكرها أيضاً فيه وسماها وقال في آخره (الآخر - خ ل): (وغير ذلك من الكتب والرسائل لم يحضرنى الآن أسماؤها) إلا من لا يحضره (الفقيه - خ ل) ، وثواب الأعمال في بعض البلاد (البلدان - خ ل) ، وما ذكر في كتابه الأمالي والمجالس وكتاب الاعتقادات وهي موجودة أيضاً)^(١).

ونحن وإن كنا نعتقد أنه يريد الإشارة إلى قلّة كتب المتقدّمين وندرة نسخها، دون إرادة المعنى الحرفي لكلامه؛ لأنّه يحتاج إلى استقراء لأماكن ومظان وجود هذه الكتب، وهو صعب في الوقت الحالي، فما بالك قبل حوالي خمسة قرون، إلا أنّ الغاية من ذكر هذه الكلمات واضحة جداً في الإشارة إلى ندرة كتب أصحابنا في تلك الفترة.

والمهمّ والذي نريد الإشارة إليه، هو الإشارة إلى ندرة الكتب والمصنّفات، فيصعب - بل يبعد - احتمال بقاء النسخ الأصلية، أو النسخ المطابقة للنسخ الأصلية مئة بالمئة لكتب الشيخ الطوسي - مثلاً -، ووصولها إلى المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين، ويقرب حمل الطرق على كونها طرقاً إلى العناوين المذكورة لهذه الكتب والمصنّفات دون النسخ الخاصة بعينها،

(١) الأردبيلي، مجمع الفائدة والبرهان: ١٠٠-٩/٥.

فإنه يبعد احتمال بقاء طرق تحمّل الرواية على ما أبتدأت عليه من السَّماع والاستماع والمناوَلَة والقراءة على الشيخ ونحو ذلك، مع أخذ نسخةٍ من الكتاب أو المصنّف من الشيخ أو المصنّف ونحو ذلك.

وتحوّل الأمر إلى شكل آخر وملخصه:

اعتماد الأعلام على طريق الوجدادة لنسخ الكتب، مع ضمّ القرائن والشواهد والمؤيّدات الداخلية والخارجية، التي ينتهي معها الأعلام إلى صحّة النسبة للكتاب، واعتبار النسخة التي وُجِدَت بالوجدادة، وقد أشار المحدث النوري في مستدركه بشأن تلك القرائن والشواهد^(١).

وبناءً على ما تقدّم:

فالظاهر أنّ هذه الطرق العامّة والإجازات إنّما هي طرقٌ للعناوين لكتب ومصنّفات أصحابنا المذكورة في الفهارس ونحوها، وهي نحو من الإجازات والاستجازات التبرّكية والتميّنية، الغاية من ورائها الاندراج في هذا السند المبارك الواصل إلى أصحاب العصمة (عليهم السلام)، وكبار الأصحاب والأعلام، كما يحصل حالياً من استجازة الطلبة

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ١ / ٣١.

لأستاذهم في الرواية، فإنها لا تكون موصلةً لنسخة من كتاب معين، ولا تعتمد الطرق القديمة في تحمّل الرواية، كالسَّماع والاستماع والقراءة على الشيخ مشفوعةً ومضمومةً إلى المناولة لنسخةٍ خاصّةٍ من الكتاب أو الروايات ونحو ذلك.

وهذا النَّمط هو ظاهر كلمات جمع من الأعلام من أصحاب الإجازات المشهورة، كالشهيدين مثلاً (قدّس سرهما) حيث ورد في كلماتهم ما معناه:

أجزتُ لأهل زماني مسموعاتي ومروياتي، وهذه نحو إجازة لكم غير معين من الكتب لأشخاص غير معينين، أو تعبيرهم الآخر بقولهم أجزت للمسلمين ممّن أدركني رواية كتاب المعين كذا وكذا^(١).

وهذه التعبيرات إشارةٌ واضحةٌ إلى الإجازة لكتاب معين لأشخاص غير معينين ولا مشخّصين، وهذا يعزز ما ذهبنا إليه من شرفية وتبرّكية الإجازة، دون ابتنائها على النَّمط القديم القائم على السَّماع والاستماع من الشيخ والمشفوع بالمناولة والإجازة للكتاب أو للروايات الخاصّة.

(١) ينظر: الشهيد الثاني، الرعاية في علم الدراية: ص ٢٤٥-٢٤٦، العاملي، وصول الأخبار إلى أصول الأخبار: ص ٤٣٤-٤٣٥.

بل أكثر من ذلك، فقد تتمّ الإجازة بالمراسلة، وفي مثل ذلك لا معنى لتحقق السَّماع والاستماع والمناولة والتحديث والتلمذة عند الشيخ، كما هو الحال في إجازات رفيع الدين المعروف بملاً رفيعاً لصاحب الحدائق، حيث يذكر أنه يجيزه بالمراسلة^(١).

وفي نفس الدائرة والمنهج، وقوع الإجازة بعد لقاء لفترةٍ وجيزةٍ من الزمن، كما في حال السفر وبعض اللقاءات والزيارات، كما صرّح بذلك بعض أعلام الفنّ، فمثل هذا النمط من الإجازات يمنع عن احتمال كونه مقروناً بالمناولة والحديث والسَّماع والاستماع على الشيخ ونحو ذلك، كما يمكن عدّ إجازة العلامة الحليّ لقطب الدين الرازي من هذا النمط^(٢).

ومن هذا النمط يمكن عدّ إجازة صاحب الوسائل (رحمته الله) (المتوفى ١١٠٤ للهجرة)، لمعاصره العلامة المجلسي (رحمته الله)، المعروف بكثرة طرقه وإجازاته المتنوعة والمتعدّدة والتي يقول

(١) ينظر: البحراني، لؤلؤة البحرين: ص ٩١.

(٢) ينظر: فاضل الزاكي، طرق المتأخرين إلى الكتب: مجلة فقه أهل البيت

(عليهم السلام): العدد ٤٧: ص ١٣٠ - ١٣٢.

فيها صريحاً:

((أن ألتمس من هذا الداعي الإجازة، مع كثرة طُرقه وإجازاته، وزيادة استعداده وقوّة إسناده وعلو رواياته، وإنّا أراد الازدياد من التبرّك باتصال الأسناد، فبادرت إلى طاعته وامتنال أمره وإرادته؛ حذراً من الوقوع في مخالفته، وأجزت له أيّده الله تعالى ولا زالت التوفيقات والتأييدات إليه تتوالى، أن يروي جميع كتب الحديث عموماً، وكتاب تفصيل وسائل الشيعة خصوصاً عنّي، عن مشايخي بالطرق المذكورة في آخر الكتاب المشار إليه وغيرها، ممّا هو مذكور في الإجازات))^(١).

بل أنّ هناك شواهد على أنّ هذا النمط من الإجازات التبرّكية كان موجوداً حتّى في زمان السيّد المرتضى (عليه السلام)، كما يكشف عن ذلك كلماته في الناصريات حيث يقول:

((قد أجزت لأبي الحسن محمد بن محمد البصروي (أحسن الله توفيقه)، جميع كتبي، وتصانيفي، ونظمي، ونثري ما ذكر منه في هذه الأوراق، وما لعلّه يتجدّد بعد ذلك، وكتب علي بن الحسين الموسوي في شعبان من سنة سبع عشرة وأربعمائة))^(٢).

(١) المجلسي، بحار الأنوار: ١٠٧/١٠٤.

(٢) الشريف المرتضى، الناصريات: ص ٣٦.

ومن الواضح أنّ إجازته لما قد يتجدّد من تأليفه إشارةً إلى تبرّكية وشكلية الإجازة.

وبالتالي، فلا يُعقل أن تكون مقرونة بالسّماع والتحديث والاستماع والمناولة ونحو ذلك من طرق تحمّل الرواية، والموضوع وهو الكتب ونحوها لم يكن قد وُجد في الواقع الخارجي.

ومّا يمكن أن يندرج في هذا النّمط عند المتقدّمين، ما ذكره النجاشي (رحمته الله) في ترجمة أحمد بن محمّد بن علي بن عمر بن رياح القلاء، حيث ذكر أنه:

((ثقة في الحديث، وصنّف كتباً، فمنها: كتاب الصّيام، وكتاب الدلائل، كتاب سُقاطات العجلية، كتاب ما روي في أبي الخطّاب محمّد بن أبي زينب، وهو شركة بينه وبين أخيه علي بن محمّد، ولم أر من هذه الكتب إلا كتاب الصّيام حسب، وأخبرنا بكتبه إجازةً أحمد بن عبد الواحد، قال: حدّثنا عُبيد الله بن أحمد بن أبي زيد الأنباري، أبو طالب، قال: حدّثنا أحمد بها))^(١).

ومن الواضح أنّه لا مجال لاحتمال إشارة الإجازة إلى

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٢ الرقم ٢٢٩.

السَّماع أو الاستماع أو التحديث والإجازة مقروناً بالمناولة؛ وذلك لأنه أصلاً لم يرَ من مجموع الكتب إلا كتاب الصَّيام، مع أنّ الإجازة كانت شاملةً لكتبه الأخرى، فما لم يكن الحمل على الشرفية والتبرّكية، لم يستقم معنى الإجازة في مثل هكذا موارد، كما هو واضح.

وأما ما قيل:

من أنّه لا دليل على أنّ الإجازات تلك تبرّكية، وأنّ هذا من التباسٍ لحالة الحاضر مع حال الذين مضوا ومجرد استئناس.

فالجواب عنه واضح:

بمعية ما قدّمناه من الأدلة والشواهد والمؤيّدات، ولا محذور في وجود معنيين للإجازة، الأوّل منها على نمط طُرق تحمل الرواية كالسَّماع والاستماع والتحديث مقروناً بالمناولة، والثاني بنحو التبرّك والدخول في سلسلة السند، وكلّ ذلك واضح للظروف التي حدثت فيها الإجازة كما تقدّم مفصلاً^(١)، وقد أشار صاحب الوسائل (رحمته الله) إلى هذا المعنى^(٢).

(١) ينظر: عادل هاشم، رجال النجاشي دراسة وتحليل. مخطوط.

(٢) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٦٩/٣٠.

ومما يعزّز ذلك، ما ذُكِر:

من أنّ معظم مصادر صاحب الوسائل وصلت إليه بهذا الطريق - وهو طريق الوجدادة -، كما هو الحال بالنسبة إلى معاصره العلامة المجلسي (قدّس سرّه) وسائر المتأخرين، وقد ظهر ذلك جلياً بالعثور على نُسخه الشخصية من بعض مصادره، ككتاب علي بن جعفر، وما سمّاه بنوادر أحمد بن محمّد بن عيسى، وكتاب سُليم بن قيس، وكتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد^(١).

نعم، لا بدّ من الالتفات إلى بعض الأمور:

الأمر الأوّل:

أنّ بعض الكتب المشهورة - كالكتب الأربعة - لها وضعٌ خاصٌّ، وميزان مخصوص مختلف بصورةٍ عامّةٍ من جهة اهتمام الطائفة بها بشكل كبير، فإنّ هذه الكتب كانت وما زالت وستظلّ - إن شاء الله تعالى - محلّ الدرس والتحقيق والتعليق والشرح والدرس والتدريس، حتى أن كتاب الكافي كان يدرّس

(١) ينظر: محمدرضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ٢/ ١١٥، توجد نسخة من الكتب المذكورة في مجموعة واحدة في مكتبة السيّد الحكيم (قدّس سرّه) في النجف الأشرف تحت رقم (٣١٦).

في بعض مساجد بغداد من تلامذة الكليني، وممن يروي الكتاب عن الكليني نفسه كالنعماني والتلعكبري وغيره، -على تفصيل ذكرناه في كتابنا بحوث في الكتب الأربعة-^(١) وكذلك الكتب التي تملك شهرةً كبيرةً توازيها أو تقترب منها.

الأمر الثاني:

أنه يصعب تصور انتقال النسخ الأصلية من طبقة إلى أخرى أو النسخ المطابقة لها (١٠٠٪)، خصوصاً مع كونها منفردة، فيصعب المحافظة عليها خصوصاً عند مثل صاحب الوسائل أو العلامة المجلسي، الذين احتاجوا إلى مئات من كتب المتقدمين حتى تكون مصادر لهم، ولجاميعهم الروائية كوسائل الشيعة وبحار الأنوار.

الأمر الثالث:

أنه قد حدثت طريقةً لانتقال النسخ الأصلية لكتب بعض المتقدمين، كالشيخ الطوسي من خلال عائلته وأبنائه وأحفاده أو أسباطه، ولكنها كانت قليلةً ولم تستوعب عناوين كثيرة، ولم تمتد إلى عدة قرون أو مئات السنين.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في الكتب الأربعة: ص ٧٣.

السؤال الثاني:

تفسير علي بن إبراهيم في أي دائرة يقع؟ وهل من طريق لإثبات اعتباره؟

والجواب عن ذلك:

يمكن أن يُقال: إنّ مرحلة صاحب الوسائل (قدّس سرّه) ومعاصريه، كالعلامة المجلسي (قدّس سرّه) وأضرابه كانت مرحلة فقيرةً بالنُّسخ عموماً، ولكنّها وصلت كنسخة إلى أيدي صاحب الوسائل (قدّس سرّه)، حالها حال بقية كتب المتقدّمين الواصلة إلى المتأخّرين ومتأخّري المتأخّرين، ككتب مسائل علي بن جعفر، والمحاسن للبرقي، والجعفريات وقُرب الإسناد للحميري، وكامل الزيارات لابن قولويه، وكتب الشيخ الصدوق (طاب ثراه)، والشيخ المفيد (رحمته)، والسيد المرتضى (رحمته)، وكتب الشيخ الطوسي (رحمته) والنّجاشي (رحمته)، بمعية العثور على نسخةٍ أو أكثر منها بالوجادة، ويحصل الاطمئنان بكونها لمؤلّفها، من خلال القرائن والشواهد والمؤيّدات، فيعتمد عليها وتصبح محلّ اعتماد عند النقل منها، والاستشهاد بما يرد فيها من نصوص وروايات.

وأما تطبيق الأمر على كتاب تفسير علي بن إبراهيم

القَمِّيِّ، فيمكن تقريبه بما تقدّم.

وما يُحتمل من الإشكال على هذا التقريب:

١ - كَيْفِيَّةُ التَخَلُّصِ مِنَ الْخَدَشِ بِوَرُودِ مَجْهُولِ الْحَالِ، مِثْلَ الرَّاوِي عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَكَذَلِكَ الْعَبَّاسِ بْنِ مُحَمَّدٍ نَفْسَهُ؛ لْجِهَالَةِ حَالِهِ وَإِهْمَالِ ذِكْرِهِ فِي كُتُبِ الرِّجَالِ.

٢ - مَا هِيَ الْقَرَائِنُ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تُورِثَ الْوَثُوقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ الْوَاصِلَةِ إِلَى صَاحِبِ الْوَسَائِلِ؟ وَالَّتِي هِيَ الْمَوْجُودَةُ بَيْنَ أَيْدِينَا حَالِيًّا.

وقد أُجيب عن كلا الأمرين بما حاصله:

أَمَّا الْأَمْرُ الْأَوَّلُ فَبِالْقَوْلِ:

إِنَّ مَسْأَلَةَ جِهَالَةِ شَخْصٍ فِي صَدْرِ السَّنَدِ وَالطَّرِيقِ، وَعَدَمُ مَعْرِفَةِ حَالِ آخَرٍ فِي صَدْرِ السَّنَدِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْكُتُبِ، لَا يَمْنَعُ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي كُتُبٍ مَشْهُورَةٍ مَعْتَمَدٍ عَلَيْهَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فِهْرَسْتِ الشَّيْخِ، وَأَمَالِي الصَّدُوقِ، وَغَيْبَةِ النِّعْمَانِيِّ وَغَيْرِهَا، فَفِي مَقْدَمَةِ الْفِهْرَسْتِ مِثْلًا، وَرَدَ هَكَذَا: ((أَخْبَرَنَا الشَّيْخُ الْفَقِيهُ الصَّالِحُ رَشِيدُ الدِّينِ أَبُو الْبَرَكَاتِ، الْعَبْدَادُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ خُسْرُو الدِّيْلَمِيِّ.....، قَالَ:

أخبرني الفقيه جمال الدين أبو عبد الله الحسين بن هبة بن الحسين، المعروف بابن رطبة السوراوي، بسوراء المدينة في منزله قراءة عليه، قال: أخبرني الفقيه أبو علي الحسن بن محمد بن الحسن الطوسي رحمه الله قراءة عليه، قال: أخبرني السعيد الوالد أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي رضي الله عنه، قال: ((.....))^(١).

وقائل (قوله أخبرنا) غير معلوم، كما أن الشيخ العبداد بن جعفر ليس له ذكر في غير هذا الموضع، والظاهر أن صاحب الرياض اعتمد عليه في وصفه بأنه من أكابر علمائنا^(٢).

وبالجملة، فإن مجرد كون نسخة الكتاب قد وصلت إلى المتأخرين بطريق الوجادة، وكونها مُصدّرةً باسم شخص أو أشخاص غير موثّقين، لا يكون مانعاً من الاعتماد عليها. نعم، لا بدّ من توقّف قرائن وشواهد كافية تورث الوثوق بصحّتها.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣١.

(٢) ينظر: الطهراني، طبقات أعلام الشيعة: القرن السادس ص ١٤٩.

وأما الأمر الثاني فبالقول:

إنَّ من عوامل حصول الوثوق بصحَّة النسخة اشتهاار الكتاب، وتداول نسخه بين الأصحاب سماعاً وقراءةً ومناولةً وكتابةً وغير ذلك، إلى عصر النَّاسخ.

ومنها كون النُّسخة بخطِّ أحد الأعلام العلماء الأثبات، أو أن يكون عليها خطُّه وتصحيحه.

ومنها تطابق النصوص المنقولة عن الكتاب في كتب السابقين، مع ما يُوجد في النُّسخة الواصلة.

وهذا العامل الأخير يمكن أن يُدعى توفِّره، فيما يخص النُّسخة المتداولة من تفسير علي بن إبراهيم القمِّي، فإنَّه يوجد عدد من المصادر القديمة نسبياً التي نقلت من هذا التفسير، ومن أهمِّ تلك المصادر التي توسَّعت في النقل عنه، هو تفسير مجمع البيان للطبرسي^(١).

(١) من المصادر التي ينبغي مقابلة النسخة المتداولة بالتفسير بها المختصران:

الأول لابن العتائق، والثاني بخط سلام الله بن عارف بن محمَّد عارفي مُدغاي، وقد تيسَّر مقابلة بعض مختصرات ابن العتائقي المطبوع أخيراً مع المتداول من تفسير القمِّي، فرأيت أنَّ هناك موارد غير قليلة نقل فيها أشياء عن التفسير، ولا توجد في التفسير المتداول، كما أنَّ هناك موارد غير قليلة

وقد قارنت في عشرات الموارد بين ما أورده عنه، وما هو الموجود في النسخ المتداولة، فلاحظت^(١) أنّ المحكي يطابق الموجود تقريباً، ولا اختلاف بينهما إلا جزئياً، مما يمكن أن يُجْمَل على كونه من مقتضيات النقل بالمعنى، أو ما يحصل بسبب الحذف والاختصار والتقديم والتأخير في بعض الجمل والعبارات، ونحو ذلك ممّا لا يشكّل اختلافاً معتداً به^(٢).

نقل فيها أشياء عن التفسير، وهي موجودة فيه بألفاظ مغايرة، وربما مغيرة للمعنى، هذا بالإضافة إلى ما لا يوجد فيه أصلاً من جهة الاختصار.

(١) لا بد من الالتفات إلى أن من قام بالمقارنة في هذا المورد والملاحظة، هو السيد محمد رضا السيستاني - كما ستأتي الإشارة إليه -.

(٢) ينظر: الطبرسي، مجمع البيان: ٣٧٤/١ = تفسير القمّي: ٥٩/١، ٣٨٨/١
 ٦٠/١ = ١٤٤/١، ٦٣/١ = ٤٨٠/١، ٦٤/١ = ١٠/٢، ٦٦/١ = ٢١/٢
 ٦٦/١ = ١٠١/٢، ٧٤/١ = ١٤٣/٢، ٨١/١ = ١٥٠/٢، ٨٢/١ =
 ١٦١/٢ = ٨٤/١، ١٩٨/٢ = ٩٣/١، ٢٢٣/٢ = ٩٤/١، ٢٥٩/٢ =
 ٩٩/١ = ٣١٨/٢، ١٠٥/١ =
 ٣٧٩/٢ = ١١٦/١، ٤٤٧/٢ = ١٢٤/١، ٤٧٢/٢ = ١٢٩/١، ٨/٣
 ١٣٠/١ = ١٤٨/٣، ١٤٥/١ = ١٥٣/٣، ١٤٦/١ = ١٨٩/٣، ١٥٢/١ =
 ٢٠١/٣ = ١٥٣/١، ٢٠٧/٣ = ١٥٥/١، ٢٣٦/٣ = ١٥٨/١، ٢٧٢/٣ =
 ١٦١/١ = ٢٧٤/٣، ١٦٢/١ = ٣٥٩/٣، ١٧٠/١ = ٤٢٤/٣، ١٨٧/١ =

وهكذا يمكن أن يُستحصل الاطمئنان بصحة النسخة

$$\begin{aligned}
 &= ١٨٥/٤ ، ٢١١/١ = ١٢٠/٤ ، ٢٠٠/١ = ٥٦/٤ ، ١٩٢/١ = ٦/٤ \\
 &، ٢٣٢/١ = ٢٩٦/٤ ، ٢٣٦/١ = ٢٧١/٤ ، ٢٣١/١ = ٢٥٩/٤ ، ٢٢٠/١ \\
 &= ٣٦٨/٤ ، ٢٤٠/١ = ٣٥٥/٤ ، ٢٣٨/١ = ٣٤١/٤ ، ٢٣٨/١ = ٣٤٠/٤ \\
 &، ٢٧٠/١ = ٤٩٤/٤ ، ٢٧٦/١ = ٢٦١/٤ ، ٢٥٥/١ = ٤٣١/٤ ، ٢٤١/١ \\
 &٤٤٠/٥ ، ٣٤٨/١ = ٤٢٢/٥ ، ٣٥٧/١ = ٤١٨/٥ ، ٣٤٦/١ = ٤٠٧/٥ \\
 &، ٣٧٧/١ = ١٢٦/٦ ، ٣٧١/١ = ٧٨/٦ ، ٣٥٦/١ = ٤٥٧/٥ ، ٣٤٩/١ = \\
 &، ٣٨/٢ = ٣٦٢/٦ ، ٣٧/٢ = ٣٦٢/٦ ، ٣٥/٢ = ٣٤٢/٦ ، ١٩/٢ = ٢٥١/٦ \\
 &= ٤٠٤/٧ ، ١٢٩/٢ = ٣٩٣/٧ ، ١٢٥/٢ = ٣٥٩/٧ ، ٥٢/٢ = ٤٥٢/٦ \\
 &، ٢٩٩/٢ = ١٥٧/٩ ، ٢١٥/٢ = ٢٧٥/٨ ، ١٧٢/٢ = ١٦١/٨ ، ١٣١/٢ \\
 &. ٤٠٢/٢ = ٢٤٨/١٠ ، ٣٩٨/٢ = ٢١٠/١٠ ، ٣٢٨/٢ = ٢٥٦/٩
 \end{aligned}$$

ويلاحظ أنَّ الطبرسي (رضوان الله عليه) روى في جملة من الموارد المذكورة، عن علي بن إبراهيم بإسناده عن الإمام الصادق (عليه السلام)، مع أنَّ الموجود في التفسير المطبوع خالٍ عن الإسناد إليه (عليه السلام)، ومن تلك الموارد ما ورد في ١/٤١٤، ٤٨٠، ١٠/٢، ١٩٨، ٥/٢٢٣، ٦/١٢٦، ١٠/٢٤٨.

ويحتمل أن يكون منشأ ذلك أنه (قدس سره) فهم أنَّ جميع التفسير مروي عن الإمام الصادق (عليه السلام)، فعبر بذلك .

ولكن الأقرب إنَّ منشأه أنَّ جامع النسخة الموجودة في التفسير، هو الذي تصرف في روايات علي بن إبراهيم بالحذف والاختصار، كما ستأتي الشواهد

المتداولة، وإحراز أنّها بالفعل هي كتاب التفسير لعلي بن إبراهيم القمّي^(١).

وبناءً على تمامية ما تقدّم، -وإن كان سيأتي خلاف ذلك وأنه غير تامّ-، ولكن بناءً على تماميته، فتكون نسخة صاحب الوسائل (رحمته) من تفسير علي بن إبراهيم القمّي، هي نسخة الشيخ الطوسي (رحمته)، وهي النسخة التي كان للشيخ الطوسي طرقاً إلى راويها الذي يرويها عن العباس بن محمد، الذي يروي التفسير عن علي بن إبراهيم القمّي، وهي نفس النسخة الواصلة إلينا الآن والمتداولة بين أيدينا.

ولكن سيأتي أنّ هناك جملة من الإشكالات ترد على تمامية هذا الكلام، تمنع من البناء على صحّة النسخة التي وصلت إلى صاحب الوسائل، ومن ثمّ وصلت إلينا فصرنا نتداولها الآن، وعدم مطابقتها مع النسخة المتقدمة من التفسير فانتظر.

ولكن مع غضّ النظر عن ذلك، والقول بتمامية ما تقدّم:

فقد ظهرت عدة اتجاهات نستعرضها، بلحاظ سعة دائرة المؤثّقين من الأوسع فالأضيق، والأضيق منها:

على ذلك .

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١١٧/٢ - ١١٩.

الاتجاه الأول:

وهو الاتجاه القائل بأن المراد من مقدمة التفسير، الإشارة إلى توثيق جميع رواة التفسير من قبل علي بن إبراهيم القمّي، بضميمة ما أشار إليه من الانتهاء إلى النبي الأكرم (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، والأئمة المعصومين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، مما يدلّ على التعدي في التوثيق بدءاً من المشايخ المباشرين، وانتهاءً بالمعصومين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

وذهب إلى هذا الاتجاه جمعٌ، منهم الحرّ العاملي (قدّس سرّه) صاحب الوسائل و(المتوفى سنة ١١٠٤ للهجرة)^(١).

وكذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، كما هو صريح كلماته في معجم رجال الحديث، وعلّل ذلك:

بأنّ علي بن إبراهيم يريد بما ذكره في مقدمته، ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم إلى آخرهم، يريد إثبات صحّة تفسيره، وأنّ رواياته ثابتةٌ وصادرةٌ من المعصومين (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وأنها انتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة.

وعلى ذلك، فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين

(١) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٣٠ / ٢٠٢.

يروى عنهم علي بن إبراهيم بلا واسطة، كما زعمه البعض^(١).

وبعبارة أخرى:

أنه يمكن تقريب المدعى في هذا القول، بأمر:

الأمر الأول:

أنه قوله (من مشايخنا وثقاتنا) ظاهرٌ في إرادة إعطاء قيمة عليا لكتابه، وأن رواياته صادرة عن الثقات، الذين يُرَكَن إليهم ويُعتمد عليهم.

الأمر الثاني:

أن القول المذكور بإضافته إلى قوله (ومخبرون بما ينتهي إلينا إلى آخره...)، يدل على ما انتهى إليه من الروايات التي ضمّنها كتابه، وكونها مأخوذة عن المشايخ الثقات، عن المفروض طاعتهم.

ونتيجة هذين الأمرين ظاهرةٌ بوضوح في إرادة توثيق جميع رواة تفسير القمّي، من خلال ما ورد في مقدّمة الكتاب.

إلا أنه يمكن المناقشة في هذا الاتجاه بعدّة وجوه:

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٤٩ / ١.

الوجه الأول:

أنّ دعوى إرادة علي بن إبراهيم إعطاء قيمة لكتابه، لا تعني وثاقة كلّ رواته - أي الواردين في كتابه -، إذ أنّه يوجد مراتب عدة للقيمة، فالرواية عن الممدوحين هي قيمة للكتاب وإن لم تثبت وثاقتهم، والرواية عن خصوص المشايخ الثقات هي قيمة أخرى للكتاب، والرواية عن الثقات المشايخ عن الثقات المباشرين هي قيمة كذلك، كما أنّ كون جميع من في الكتاب ثقات هي قيمة عليها.

ودعوى: استظهار توثيق كلّ الرواة من لفظ مشايخنا وثقاتنا، بتقريب أنّه بصدد إعطاء قيمة للكتاب.

غير متعيّنة؛ لكفاية وثاقة المباشرين في ذلك بل الممدوحين، لولا النصّ على وجود الثقات في الجملة^(١).

الوجه الثاني:

أنّ البناء على إرادة وثاقة جميع رواة تفسير القمّي، يصطدم مع ورود جمع ممّن لا ينطبق عليهم ما ذكره من صفات في مقدمة كتابه، وهي مشايخنا وثقاتنا.

(١) ينظر: الفاني، بحوث في فقه الرجال: ص ١٠٨.

ووجه عدم الانطباق قد يكون ضعفهم، كما في:

١ - أبي الجارود.

٢ - المفضل بن صالح، أبي جميلة.

وتقدّمت الإشارة إلى حالهم^(١).

٣ - علي بن حسان الهاشمي.

حيث ترجم له النجاشي بالقول: ((ضعيفٌ جداً، ذكره بعض أصحابنا في الغلاة، فاسد الاعتقاد، له كتاب تفسير الباطن، تخليط كله))^(٢).

وكذلك الحال في عمّه عبد الرحمن بن كثير، ذكره النجاشي قائلاً: ((كان ضعيفاً، غمز أصحابنا عليه، وقالوا: كان يضع الحديث، له كتاب (فضل سورة إنّا أنزلناه) أخبرنا أحمد بن عبد الواحد))^(٣).

٤ - عمرو بن شمر.

(١) ينظر: عادل هاشم، بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: ١ / ٣٥٤، ٦ / ٣٤.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥١ الرقم ٦٦٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٣٥ الرقم ٦٢١.

٥ - الحسن بن علي بن أبي حمزة:

نقل الكشي عن ابن فضال، أنه قال فيه: ((كذاب ملعون))^(١).

والملاحظ في هذه المجموعة ممن وقع في أسانيد تفسير القمي، أن علي بن حسان الهاشمي له كتاب تفسير الباطن، كله تخليط، وهو ضعيف جداً، وفسد الاعتقاد، ومذكور في عداد الغلاة، وكذلك عمه عبد الرحمن بن كثير، كان ضعيفاً، ويضع الحديث، وله كتاب (فضل سورة إننا أنزلناه).

وبالالتفات إلى أن من جملة الإشكالات المهمة على تفسير القمي، منها التأويلات والتفسيرات الغريبة وغير المقبولة، كما أشار إلى ذلك الشيخ كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم العتائقي الحلي، في مختصره لتفسير القمي كما تقدم^(٢)، يمكن أن يكون هؤلاء وأمثالهم منشأ هذه الملاحظات، والمؤاخذات على التفسير.

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٨٢٧ الرقم ١٠٤٢.

(٢) يراجع: هامش ص ٥٢.

الوجه الثالث:

أنّ تمامية توثيقه لكلّ من وقع في أسناد تفسيره، يصطدم مع مجموعة من الرواة الواردين في التفسير ممن لم يكونوا معروفين، بل كانوا من المهملين، أو المجاهيل، أو المختلف في وثافتهم، وقد ذُكر فيهم الخدش، ومن الواضح أنّ ذلك لا يستقيم مع السّمات التي ذكرها لرواة كتابه، ووصفهم بأنّهم مشايخنا الثقات، وهم كُثُرٌ.

على سبيل المثال:

١ - سهل بن زياد.

٢ - النوفلي.

٣ - المعلّى بن خنيس.

٤ - محمّد بن الفضيل.

٥ - إسماعيل بن يسار الهاشمي، فقد ترجم له النجاشي بالقول: ((ذكره أصحابنا بالضعف))^(١).

٦ - أحمد بن هلال.

٧ - أحمد بن السيّاري.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٩ الرقم ٥٨.

٨ - محمد بن سنان، وآخرون.

ومن الواضح أنّ هذا لا ينسجم مع حمل التوثيق على جميع زُواة التفسير.

الوجه الرابع:

من مظاهر التفسير ورود روايات كثيرة فيه، تشكل نسبة لا بأس بها، قيل أنّها تصل إلى الربع أو تزيد، تتسم وتتصف بالإرسال والرفع والقطع، ومن الواضح أنّه في مثل هكذا موارد وهكذا أنماط من الروايات، يصعب - بل لا يمكن - القول بإرادة وثيقة من لم يُذكر في سند الرواية؛ وذلك لأنّه لم يذكر أصلاً حتّى يمكن أن يُتعرّف على حاله من ناحية الجرح والتعديل، إلّا إذا ادّعي أنّ صاحب الكتاب - أي تفسير القمّي - صرّح بأنّه لا يرسل ولا يرفع إلّا عن ثقة في تفسيره، وهذا غير موجود.

ومن أمثلة هذه الروايات:

١ - قوله: ((حدثني محمد بن يحيى البغدادي رفع الحديث إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)))^(١).

(١) القمّي، تفسير القمّي: ١/ ٩٩.

٢- قوله: ((حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن بعض رجالهم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)))^(١).

٣- قوله: ((أبي رفعه، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام)))^(٢).

٤- ما رواه عن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) بثلاث وسائط، حيث قال: ((فحدّثني أبي، عن مسلم بن خالد، عن محمد بن جابر، عن ابن المسعود، قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله))^(٣).

٥- قوله: ((وحدّثني هارون بن مسلم، عن مُسَعْدَةَ بن صدقة قال: حدّثني رجل من بني عدي بن حاتم، عن أبيه، عن جدّه عدي بن حاتم))^(٤).

٦- قوله: ((حدّثنا جعفر بن محمد الفزاري، عن رجل، عن أبي بصير))^(٥).

(١) المصدر نفسه: ١/ ٤٩.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٨٩.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٧٥.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٦٠.

(٥) المصدر نفسه: ٢/ ٩٥.

٧- قوله: ((أخبرنا أحمد بن إدريس، قال: إلى أن قال: عن الحسين بن أبي يعقوب، عن بعض أصحابه))^(١).
إلى غير ذلك من الموارد التي يُلاحظها المتبّع^(٢).

الوجه الخامس:

وهو وجهٌ سيّالٌ كان قد تقدّم الحديث عنه في كتاب كامل الزيارات^(٣)، ويمكن أن يتكرر في غيره من الكتب، وهو:
استظهار المراد من عبارة عادةً ما تطلق في مقدّمة الكتب عند المتقدّمين، وهي عبارة (مشايخنا وثقاتنا) أو (مشايخنا الثقات)، ونحو ذلك من التعبيرات، وما يُفهم أو يستظهر من هذه العبارات، فإنّ له دخلاً كبيراً في فهم عمومية التوثيق، وشموله لجميع رواة الكتاب، أو خصوصيته واقتضاره على المشايخ المباشرين للمؤلّف.

والظاهر من تعبير المؤلّف (مشايخنا وثقاتنا) هو إرادة

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٤٢٣.

(٢) ينظر: الفاني، بحوث في فقه الرجال: ص ١١١ - ١١٢، المحسني، بحوث في علم الرجال: ص ٧٣ - ٧٤.

(٣) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كامل الزيارات. مخطوط.

المشايخ المباشرين، دون الأعم من ذلك وعموم رواة الكتاب؛ من جهة ظهور التعبير في إرادة المباشر من المشايخ.

وبالتالي يكون الحمل على غير المباشر، -لكي يشمل كل رواة الكتاب- بحاجة إلى قرينة وعناية زائدة، وهي غير موجودة في المقام.

الوجه السادس:

أن استظهار تقييد القمّي بوثاقة كل رواة تفسيره، بدليل أن هدفه مما ذكره إثبات صحة تفسيره، وأن رواياته ثابتة وصادرة من المعصومين (عليه السلام)، وأنها انتهت إليه بواسطة المشايخ الثقات من الشيعة، كما ذكره السيّد الخوئي^(١)

فهذا غير صحيح، ولا أدري كيف عرف أن هدفه ذلك؟، هل بإطلاق في العبارة، أو ببيان أنه لولا تصحيح الأحاديث؛ فلا قيمة لوثاقة المشايخ المباشرين؟ فإن قصد الثاني قلنا أنه:

أولاً:

أن وثاقة المشايخ المباشرين تؤيد وتقوي الروايات بلا شك.

(١) ينظر: الخوئي: معجم رجال الحديث: ١ / ٥٠.

ثانياً:

لم يثبت كون تصحيح القدماء للروايات مبتنياً دائماً على توثيق الرواة، كما نبّه عليه السيّد الخوئي (قدّس سرّه) في مُعجمه^(١)، فلعلّه التزم في تفسيره بالرواية عن مشايخ الثّقات، معتقداً أنّهم لا يروون إلاّ الروايات الصحيحة، أمّا أنّهم إنّما صحّحوا تلك الروايات لوثاقة رواتها، فهذا غير معلوم.

وإن قصد الأوّل، قلنا:

أنّ عنوان الانتهاء إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا، صادقٌ بمجرد وثاقة الراوي، وبالتالي، فلا يدلّ بإطلاقه على وثاقة كلّ الرواة، بل نبني على وثاقة من روى عنه علي بن إبراهيم مباشرة في تفسيره^(٢).

ولنا تعليق على المقام، حاصله:

أنّه وإن تمّ ما ذُكر، ولكن ما أنتهي إليه من القول بوثاقة كلّ من روى عنه القمّي مباشرةً في تفسيره فهذا أيضاً غير تامّ؛ وذلك لاحتمال أن تكون النسخة الواصلة إلينا أصلاً غير معتبرة، وأنها وُجدت بعد المؤلف بقرون، فعندئذٍ لا اعتبار

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٧٤.

(٢) ينظر: الحائري، القضاء في الفقه الإسلامي: ص ٤٤٦ - ٤٤٧.

لها، ولا للمقدمة التي تضم الإشارة الى وثيقة المشايخ المباشرين للقمي، كما سيأتي مفصلاً^(١) فانتظر.

الاتجاه الثاني:

وهو قائمٌ على أمرين:

الأمر الأول:

تقسيم التفسير إلى قسمين، وهما قسمٌ خاصٌ بعلي بن إبراهيم القمي، وقسمٌ خاصٌ بأبي الجارود، ويشهد لهذا التقسيم عدّة قرائن:

الأولى:

وجود الوساطة بين علي بن إبراهيم وبين أبيه، وقد ذُكر في أحد الطرق شخصان إلى إبراهيم بن هاشم، فلو كان التفسير كلّهُ لعلي بن إبراهيم لما احتاج إلى الوساطة.

الثانية:

أن كثيراً ما يرد هذا التعبير (رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم)، أو التعبير (رواية علي بن إبراهيم)، أو التعبير (قال علي بن إبراهيم)، وفي موضع ذكر أن فيه زيادة أحرف، لم تكن

(١) ينظر: ص ٦٩.

في رواية علي بن إبراهيم^(١).^(٢)

الثالثة:

كثرة النقل عن أحمد بن زياد، وهو:

إمّا أن يكون المراد به أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن زياد، المعروف بابن عقدة.

وإمّا أن يكون المراد به أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني.

فإذا كان الأوّل فهو تلميذ الكليني^(٣)، الذي هو تلميذ علي بن إبراهيم، فكيف يروي عن علي بن إبراهيم عن تلميذه؟! وإن كان هو الثاني، فهو من تلاميذ علي بن إبراهيم لا شيخه، وقد روى عنه الصدوق وترضى عنه^(٤)، وعليه فكيف يروي علي بن إبراهيم عن تلميذه!؟

(١) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ٢/ ٣٤٠.

(٢) تنبيه: ستظهر النتائج في هذا البحث أن التقسيم في التفسير إلى أكثر من قسمين هو الصحيح، وأن منابع تفسر القمي ومصادره أكثر من ثلاثة وأربعة وخمسة، بل أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي فانتظر. (المؤلف)

(٣) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٣/ ٦٦.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ١٢٧.

وقد اختلفت النسخ في ضبط الاسم:

فجاء تارةً بعنوان أحمد بن زياد.

وتارةً أخرى بعنوان أحمد بن علي بن زياد.

وثالثةً بعنوان أحمد بن محمد بن زياد.

والصحيح هو الأوّل، وهو الوارد في التفسير، وقد نبّه على ذلك سيّد مشايخنا المحقق الخوئي (قدّس سرّه)^(١).

نعم، ورد في التفسير روايتان أو ثلاث، بعنوان أحمد بن محمد بن سعيد بن زياد وهي محل تأمل.

وعلى أي تقدير، فلا يمكن أن يروي علي بن إبراهيم عن أحمد بن زياد، الأمر الذي يدلّ على أنّ التفسير كلّه ليس لعلي بن إبراهيم، وهناك قرائن أخرى يُستفاد منها، أنّ الكتاب مجموع من تفسيرين وفيما ذكرناه كفايةً.

وحينئذٍ، يتّجه السؤال في كيفية التمييز بين التفسيرين؟

والجواب أنّ ذلك:

يمكن بملاحظة السند، فإذا ورد (حدّثنا) أو (أخبرنا)،

(١) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٧-١٢٨.

وكان السند طويلاً فهو من الجامع، وإن ورد فيه (حدّثني أبي)، أو كان السند قصيراً فهو من تفسير علي بن إبراهيم.

وخلاصة القول:

أنّ الموارد التي نتيقن منها من تفسير علي بن إبراهيم، هي المخصوصة بالشّهادة. هذا هو تمام الأمر الأول^(١).

الأمر الثاني:

أنّ الحكم بوثاقة الرواة في هذه الدائرة المختارة، يتوقف على ثلاثة شروط:

الأوّل: أن يكون الراوي منّا.

أي لا يكون من العامّة؛ لقوله: (ثقاتنا) وهو في عرف أهل الحديث لا يشمل العامّي، نعم يدخل فيه من كان شيعياً، وإن كان غير إمامي اثنا عشري.

الثاني: أن تكون الرواية متصلةً.

(١) ينظر: الداوري: أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ١ / ٢٧٤ -

لقوله: (يتتهي إلينا من مشايخنا الثقات)، فتكون الرواية المقطوعة أو المرسلة خارجةً.

الثالث: أن تنتهي الرواية إلى المعصوم (عليه السلام).

لقوله: (من الذين فرض الله طاعتهم) وعليه، فما كان منتهياً إلى غير المعصوم (عليه السلام) كابن عباس وغيره، فهو خارجٌ أيضاً.

فإذا تمت هذه الشروط في مورد شمله الوثيق، وإلا فلا^(١).

ولكن يرد على هذا الاتجاه عدّة أمور:

الأمر الأوّل:

أن هذا التقسيم وإضافة القيود، وإن كانت نافعة في دفع جملة من الإشكالات التي وردت على الاتجاه الأوّل، لكنّها لا تدفع جميع الإشكالات، فعلى سبيل المثال: تبقى روايته عمّن سلّم ضعفه أو جهالته، أو حتّى من لم يُسلّم ضعفه من الرّواة محل إشكال؛ وذلك لورودهم في النصف المختار من التفسير مع إضافة هذه القيود الثلاثة، لأنّها لم تشترط استبعاد الضّعيف، أو المجهول، أو مجهول الحال، أو المهمل من ناحية

(١) المصدر السابق: ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣.

الجرح والتعديل.

الأمر الثاني:

أن الظاهر من التعبير (مشايخنا الثقات) إرادة المشايخ المباشرين، الذين يروي عنهم المؤلف والمصنف من دون واسطة، وبالتالي فهذا يمنع عن استظهار إرادة عموم الرواة، بلحاظ قسم التفسير الذي يرويه علي بن إبراهيم القمي، بحسب التفسير المذكور.

الأمر الثالث:

أن عبارة المؤلف أنه ((ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي إلينا))^(١)، فهذه العبارة ظاهرة في إرادة الوصول، بغض النظر عن وجود الإرسال أو القطع أو الرفع في سلسلة السند، فإن الوصول أعم من هذه القيود، فإنه - أي الوصول - يصدق على الرواية المرسلة، الفاقدة لواسطة أو واسطتين، ووصولها إلى المؤلف إذا وصلت إليه مع ما تبقى من سلسلة السند والمتن، وكذلك الحال في المرفوعة والمقطوعة،

فبالتالي، لا يمكن استظهار إرادة هذا القيد من كلمات

(١) القمي، تفسير القمي: ص ٤.

المؤلف، والحمل على إرادة ذلك بحاجة إلى قرينة.

الأمر الرابع:

أن من يذهب إلى تقسيم التفسير إلى نصفين، ومن ثم اشتراط ثلاثة شرائط في النصف المختار، ألا يدعو هذا التقسيم والاشتراط الى الوقوف والتأمل، والتفكير طويلاً في احتمالية عدم كون الكتاب للمؤلف بشكل أو بآخر؟

وكل هذه شواهد ومؤيدات على عدم كون الكتاب قد وصل بطرق صحيحة، ولم يسلم من الدس والإضافة والنقصان والسقط بالنحو الذي أخرجه عن هيئته وصورته التي خرج بها من المؤلف، عظيم القدر، جليل المنزلة، علي بن إبراهيم القمي؛ وذلك لأنه لو كانت هذه التقسيمات والقيود حقيقيةً وفعلياً ومرادةً للمؤلف، فهي تُعطي صورةً سلبيةً أكثر منها إيجابية للكتاب، وتبعث فيه روح الشك، واحتمال الدس، والتزوير، والإضافة، والنقصان، من قبل أن يشرع القارئ بقراءته، فكيف يمكن الاعتماد عليه بعد ذلك؟

خصوصاً مع حساسية وأهمية موضوعه، وهو تفسير القرآن الكريم ونسبة هذه التفسيرات إلى أهل البيت (عليهم السلام)؟!!

بل سيظهر بشكل واضح وجلي أن التفسير الذي بين أيدينا، مؤلف من أكثر من قسمين، بل أكثر من ثلاثة، فانتظر.

الأمر الخامس:

أنّه سيأتي مفصلاً^(١) أنّ هذا التقسيم وهذه القيود غير صحيحة؛ وذلك لعدم الاطمئنان بكون التفسير الذي بين أيدينا، هو تفسير علي بن إبراهيم -لوحده- أصلاً، وعدم المطابقة بين ما موجود بأيدينا، ونسخة الكثير من الأعلام في كثير من الموارد، فلا يكون قد سلّم من الإضافة، المخلة بهيئته الأصلية وصورته الأساسية، وهذا الخلل بالمقدار الذي يمنع من الاعتماد عليه، بل أنّ ما بأيدينا من النسخة لا يُطمأن بكونها صادرة عن المؤلف، فبذلك ينهدم كلّ ما تقدّم ذكره وبناءؤه.

الأمر السادس:

أنّ التمييز بما ذُكر من علامات ومؤشّرات، ليس بدائمي حتّى يتم هذا الاتجاه، بل أنّ المتتبع يجد أنّه غالباً لا دائمي؛ وذلك لأنّه في موارد عديدة لم يكن هناك فاصل بين رواية أبي الجارود وأضرابها من جهة، وبين كلام علي بن إبراهيم أو

(١) ينظر: ص ١٩٣.

روايته من جهة أخرى أصلاً^(١).

الاتجاه الثالث:

وهو الاتجاه الذي ذهب إليه بعض الأعلام (طاب ثراه)،
وحاصله:

أن رجال كامل الزيارات فما ذكره في مقدمة الكتاب، فهو راجع إلى عناوين الأبواب، ويكفي في ثبوت ما ذكره في عناوين الأبواب، أن تكون رواية واحدة من روايات الباب رجالها ثقات.

وهذا مبني على التغليب، كما يظهر ذلك لمن تتبع سائر الكتب المؤلفة في الأدعية والزيارات، وأمّا تفسير علي بن إبراهيم فهو أيضاً مبني على التغليب، كما يظهر ذلك لمن تتبع الروايات التي أوردها في التفسير^(٢).

ومن الواضح أن دائرة هذا الاتجاه، أضيق من دائرة الاتجاه الأول والثاني، ولكن:

(١) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ١/٢٠١، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٤٦،

٢/٢٧، ٤٠، ٥٦، ٦١، ٨٧، ١١٧.

(٢) ينظر: التبريزي، صراط النجاة: ٢/٤٥٨.

الكلام - كل الكلام - إنما هو في تمامية هذا الاتجاه من

عدمه

أن هذا الاتجاه غير واضح في مراده، فهل يقصد من رجوع التوثيق إلى عناوين الأبواب بمعنى السورة مثلاً؟ وذلك لأن عناوين الأبواب في كامل الزيارات واضح ومحدد وهو (١٠٨) أبواب، ولكن في تفسير القمّي غير واضح معنى الأبواب.

ثمّ أنه على تقدير إرادة السورة من الباب، فمن الواضح أنّه لا معنى لثبوت ما ذكره في عناوين السُور، أن تكون رواية واحدة من روايات السورة رجالها كلّهم ثقات، فإنّ هذا المعنى وإن كان يمكن أن يُقال باستقامته في أبواب الزيارات، على أساس أنّه عنوان إذا كان - مثلاً - ثواب من شرب الماء وذكر الإمام الحسين (عليه السلام) ولعن قاتليه، وكان الباب يضمّ خمس روايات، كفى في ثبوت ثواب شرب الماء وذكر الإمام الحسين (عليه السلام) ولعن قاتليه، تمامية رواية واحدة من روايات هذا الباب، بمعية كون رجالها كلّهم ثقات.

وأما التعدّي من هذا الفهم والتصوّر إلى تفسير القرآن، وحمل الأبواب على السور مثلاً، فهذا لا يستقيم بالمرّة؛ لأنّ كلّ رواية داخل دائرة السورة تثبت معنى وتفسير آية من آياتها،

وتحتاج في ثبوت تفسير الآية إلى ثبوت وثاقة رجال السند؛ ولذلك نحن بحاجة إلى تمامية سند كل رواية وردت في تفسير كل آية من الآيات المباركة.

نعم، يمكن أن يُقال: إنّه لو كانت كل آية بمعنى الباب، وكانت كل آية قد وردت في تفسيرها عدّة روايات، فيمكن الاكتفاء برواية واحدة لإثبات تفسير هذه الآية.

فهذا أيضاً لا يمكن المساعدة عليه؛ لأنّه لم يكن نسق روايات التفسير كذلك، وحتى لو كان الأمر كذلك، لأمكن أن يُقال: إنّه في حال اختلاف التفسير لا بدّ من وقوع التعارض، ونعمل قواعد التعارض حينئذٍ؛ لأنّه يُكتفى باختيار رواية لبيان تفسير للآية المباركة.

وعليه فهذا بعيدٌ جداً؛ لأنّ المنهج المتَّبَع في تفسير القرآن الكريم، غير المنهج المتَّبَع في كتب الأدعية والزيارات.

وعليه، فالاختلاف في المنهج والضوابط والقواعد المعمولة في هكذا مواضع، يمنع من الحمل على صحّة هذا الاتجاه، مضافاً إلى ذلك:

فإنّ هذا التقريب لا يمنع ولا يدفع الإشكالات الأساسية المتقدمة في الجملة، بل أنّ المختار كون هذا التفسير ليس من

تفسير القمّي كاملاً، بل تعرّض للزيادة والنقيضة بالنحو الذي أخرجّه عن صورته الأولى، إلى صورةٍ أخرى لا يمكن معها الاعتماد عليه، ولا الاستناد إلى محتوياته، كما سيأتي مفصلاً^(١).

فالتّيجة: أنّ هذا الاتّجاه غير تامٍ.

الاتجاه الرابع:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى أنّ مراد المؤلّف مما أورده في مقدمته من قوله: ((ونحن ذاكرون ومُخبرون بما ينتهي إلينا، ورواه مشايخنا وثقاتنا))^(٢)، فالمراد بالثّقات والمشايخ من روى عن الأئمّة (عليهم السلام)، كما هو صريح كلامه، لا من روى هو عنهم، فمعناه:

أنّه نذكر أخباراً روتها مشايخ الشيعة وثقاتهم، عن الأئمّة (عليهم السلام) وانتهت إلينا، ولم يذكر حال من انتهى به إليه^(٣).

ومن الواضح عدم تمامية هذا الاتّجاه؛ وذلك لأنّ هذا

(١) ينظر: ص ١٩٣.

(٢) القمّي، تفسير القمّي: ص ٤.

(٣) ينظر: النجفي: سبيل الهداية في علم الدراية والفوائد الرجالية: ص ٤١٤

التفسير على خلاف ظاهر كلمات المقدمة جداً، وفيها تكلفٌ واضحٌ، يظهر من خلال ما تقدّم^(١) من الحديث عن المراد من (مشايخنا وثقاتنا)، والحمل على المعنى الذي أُورد في هذا الاتجاه بعيدٌ وبحاجة إلى قرينةٍ، ولا قرينة على ذلك.

مضافاً إلى أنه وإن دفع بعض الإشكالات الأساسية عن الاتجاهات السابقة، ولكن بعض الإشكالات تبقى واردة على هذا الاتجاه.

ويُضاف إلى ذلك:

ما سيأتي مفصلاً^(٢) من عدم معلومية أن هذه المقدمة هي للمؤلف؛ وذلك لعدة قرائن وشواهد ومؤيّدات، منها:

أنّه لو رجعنا إلى التفسير لوجدنا أنّه في الصفحة (١٦) (٣) وردت هذه المقدمة، ولكن في نهاية الصفحة (١٧) وردت عبارة (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم القمّي:).

وبناءً على هذا، لا يمكن الركون إلى أن هذه المقدمة لعلي

(١) يراجع: ص ٥٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: ص ٨٣.

(٣) بحسب طبعة منشورات الأعلمي - لبنان.

بن إبراهيم القمّي؛ لأنّه لو كانت كذلك، كان لا بدّ أن ترد بعد صفحة (١٧) بعد ذكر عبارة (قال علي بن إبراهيم القمّي) لا قبلها، كما هو الواقع فيما بين أيدينا من النسخة من التفسير، وعليه، فلا قيمة لها على اعتبار عدم صدورها من علي بن إبراهيم.

مضافاً الى احتمالية -بل أقربيه كما سيتضح- عدم مطابقة ما بأيدينا من التفسير مع نسخة المؤلف -علي بن إبراهيم القمّي-، لشواهد وقرائن عديدة -سيأتي التعرض لها في مطاوي البحث^(١) -.

الاتجاه الخامس:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى أنّ المراد من هذه المقدمة، توثيق المشايخ المباشرين لعلي بن إبراهيم القمّي، الذين يروي عنهم بلا واسطة، وانتهى إلى هذا الاتجاه جمع^(٢).

وقرب هذا الاتجاه مقالته بالقول:

(١) ينظر: ص ١٩٣.

(٢) ينظر: الحائري، القضاء في الفقه الإسلامي: ص ٤٤٦ - ٤٤٧، بحر العلوم، الفوائد الرجالية: ١/ ٤٦٢ - ٤٦٣، كما احتمله جمع منهم السيّد الفاني في بحوث في فقه الرجال: ص ١١٣ وآخرون.

أولاً:

أنّ وثاقة المشايخ المباشرين تؤيد وتقوي الروايات بلا شك، وبالتالي فلا داعي لتعميم التوثيق إلى عموم من وقع في أسناد التفسير.

ثانياً:

أنّه لم يثبت كون تصحيح القدماء للروايات مبتنياً دائماً على توثيق الرواة، فلعلّ علي بن إبراهيم القمّي التزم في تفسيره بالرواية عن مشايخه الثقات، معتقداً أنّهم لا يروون إلا الروايات الصحيحة، أمّا أنّهم صححوا تلك الروايات لوثاقة رواتها، فغير معلوم.

ثالثاً:

أنّ عنوان (الانتهاء إلينا) و(رواه مشايخنا وثقاتنا)، صادق بمجرد وثاقة الراوي المباشر، فلا يدلّ بإطلاقه على وثاقة كلّ الرواة^(١).

ولكن هذه التقريبات غير تامة:

(١) ينظر: الحائري، القضاء في الفقه الإسلامي: ص ٤٤٧.

أَمَّا الْأَوَّلُ:

فلأنّه وإن صحّ القول بأنّ وثاقة المشايخ المباشرين تؤيد وتقوي الروايات، ولكن هذا يعطي مستوى من التأييد والتقوية، وأمّا إذا أُضيف إليها عدم الرواية عن الضعيف إلاّ بواسطة -مثلاً-، فإنّه يعطي تأييداً أكثر وتقوية أكبر، وأمّا إذا أُضيف إليها عدم الإرسال إلاّ عن ثقة، فيكون التأييد أكبر والتقوية أكثر.

وبالتالي، فلا يُعلم أنّ علي بن إبراهيم أراد الاكتفاء بالمستوى الأول، دون إرادة المستوى الثاني والثالث، ولذلك لا يُعلم باكتفائه بتوثيق خصوص المشايخ المباشرين.

وَأَمَّا الثَّانِي:

فإنّه وإن كان من المحتمل اعتقاد علي بن إبراهيم القمّي بأنّ مشايخه لا يروون إلاّ الروايات الصحيحة، ولكن هذا احتمال بعيد جداً؛ وذلك لأنّ من ثبتت لهم هذه السمة، واستقرت في ترجمتهم هذه الصفة، هم رواة قليلون جداً، ومعروفون في أوساط علم الرجال وأهل الجرح والتعديل.

وبالتالي، ادعاء هذه الصفة لكل من يروي عنه مشايخ القمّي، فهي دعوى بلا دليل، بل هي بعيدة في نفسها، يكذبها

ويمنع من تماميتها نتائج استقراء أحوال نفس رواة تفسير القمّي.

وأما الثالث:

فإنّ عنوان (الانتهاء إلينا) و(رواه مشايخنا وثقاتنا) فقد ورد في المقدمة، وذكرنا أنّ هذه المقدمة وردت في صفحة (١٦) من التفسير وقبل عبارة (قال أبو الحسن علي بن إبراهيم القمّي)، ومثل هذا الترتيب يمنع عن الركون إلى أنّ هذه المقدمة من كلمات القمّي.

وعليه، فلا يمكن الاستناد إليها في مقام الدلالة ونسبتها للقمّي.

والأهم من كل ذلك:

أن هذا التوجيه غير واقعي؛ وذلك لأن الحديث بلغة الأرقام يقول غير ذلك، فإن مجموع رواة الأسانيد الواقعة في القسم الخاص بعلي بن إبراهيم القمّي، هم (٢٨٧) راوياً فقط من مجموع (٧٢٥) راوياً، وقع في كل أسانيد التفسير.

وبالتالي، فيبقى (٤٣٨) راوياً خارج دائرة هذا الكلام.

وبالتالي، فأى قيمة للتوجيه اذا كان يستهدف توجيه حوالي

ثلث الرواة في قبال إهمال ثلثهم؟ لأنه مع هذه الأرقام والنسب لا يقال: إننا وجهنا الكلام في التفسير، بل غاية ما يمكن أن يقال: بأننا وجهنا الكلام في بعض الكتاب، بل وبعضه القليل كما هو واضح.

خصوصاً مع وضوح القرائن على أن أصل ما وصل إلينا من التفسير، وانتسابه إلى مؤلفه محل شك كبير، كما ستأتي الإشارة إليه^(١).

الاتجاه السادس:

وهو الاتجاه الذي ذهب إلى أن صاحب التفسير لم يكن بصدد التعرض للتوثيق، ولا في معرض ذكر أسماء الثقات، بل هو في مقام ذكر ما رواه الثقات، وقُرَّبَ بالقول:

((أنه لم يظهر من القمّي الالتزام بأنه لا يروي عن غير الثقة، بل مفاد كلامه أنه يروي ويخبر بما انتهى إليه من روايات المشايخ والثقات، وأما أنه لا يروي عن غير الثقات، فهذا غير مفهوم منه؛ إذ لا حصر في كلامه، كما هو موجود في كلام ابن قولويه .

(١) ينظر: ص ١٩٣.

ويؤيد هذا أو يدلّ عليه، أمران:

الأول:

أنّه على القول الأول، لا بدّ من القول بحجية مراسيله؛ بدليل أنّه يروي عن الثقات، إذ هو (رحمه الله) لم يلتزم بأنّه يذكر أسامي الثقات، بل التزم بذكر ما رواه الثقات، واحتمال تعارض توثيقه بجرح غيره في رواة المراسيل، مندفع بأصالة عدم الجرح فيهم^(١).

والروايات المرسلة كثيرة في كتابه، ولم أرَ أحداً يلتزم بذلك، كيف ولو كان الأمر كذلك، وفي هذا لاشتهر وبأنّ العلماء، ولا أقل من ذهاب جمع إليه، كما ذهبوا إلى حجية مراسيل ابن أبي عمير وغيره.

الثاني:

أنّه نقل الروايات المرفوعة، فذكر في كتابه ما لم يُعلم وثاقه رواته، فمثلاً قال في ذيل قوله تعالى ((وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ))^(٢) إلى آخره... ((فإنّه حدّثني أبي، رفعه،

(١) ينظر: الشيخ حسن، معالم الدين: ص ٢٠٨ .

(٢) سورة البقرة: الآية ٣٥ .

قال: سأل الصادق (عليه السلام) عن آدم.....^(١).

وقال في ذيل قوله تعالى:

(إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً)^(٢)، حدّثني أبي، عن ابن أبي عمير، عن بعض رجالهم، عن أبي عبد الله (عليه السلام)^(٣).

وفي ذيل قوله تعالى:

(أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ.....)^(٤)، فإنّه حدّثني أبي، رفعه، قال: قال الصادق (عليه السلام).... وفي محل آخر^(٥).

وحدّثني محمد بن محمد بن يحيى البغدادي، رفع الحديث إلى أمير المؤمنين (عليه السلام).

وفي ذيل قوله تعالى:

(وَلَا حِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ)^(٦) قال: وروى

(١) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ٤٣/١.

(٢) سورة البقرة: الآية ٦٧.

(٣) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ٣٩/١.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٨٧.

(٥) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ٩٩/١.

(٦) سورة آل عمران: الآية ٥٠.

ابن أبي عمير، عن رجل، عن أبي عبد الله (عليه السلام).....

ولعلّ مثله كثير يظهر للمتبع، ومعها لا يبقى للمتأمل
الظن النوعي من كلامه في مدلوله، فإنّ إحرازه وثاقه هؤلاء
المحذوفين يحتاج إلى علمه بالغيب.

وهنا احتمال آخر، وهو:

أن يكون عطف الثقات على المشايخ من قبيل عطف
التفسير، فهو يخبر بما انتهى إليه من روايات مشايخه الثقات،
وليس بصدد بيان وثاقة الرواة بوجه، وهذا الاحتمال غير
بعيد؛ لبعده تركه توثيق المشايخ، وتعرضه لتوثيق الرواة،
-فافهم- وإنّما لا نقبل وثاقة جميع مشايخه؛ لعدم استفادة
الحصر من كلامه^(١).

ويمكن المناقشة في هذا الاتجاه بالقول:

أولاً:

أنّ الوارد (مشايخنا وثقاتنا) و(واو العطف) كما هو الأظهر
والأقرب، بمعنى أنّ المؤلف يروي ما انتهى إليه مما رواه
المشايخ الثقات.

(١) المحسني، بحوث في علم الرجال: ص ٧٣ - ٧٤، بتصرف يسير.

ثانياً:

أنّ توجيه الكلام من خلال استفادة الحصر ونحوه، بعيد.

ثالثاً:

أنّ هذا الكلام مبني على ثبوت كون المقدمة من كلام علي بن إبراهيم القمّي، ولكن تقدّم^(١) أنّ المقدمة غير معلومة النسبة للقمّي؛ لأنّها جاءت قبل التصريح ببداية كلام القمّي بحوالي صفحة واحدة، وهذا يعزز احتمال أنّ المقدمة لشخص آخر، قد يكون راوي الكتاب، أو جامعه، أو من استنسخه، أو من اختصره، أو من أضاف إليه من شخص آخر، والمهم أنّها ليست من كلمات علي بن إبراهيم القمّي، فإذا كان الأمر كذلك، فلا موضوع للحديث عن دلالة العبارة من عدمه.

ثمّ أنّه يقع الكلام فيما أشرنا إليه سابقاً^(٢)، من أنّ كلّ هذه الاتجاهات كانت مبنية على التطابق بينما موجود بأيدينا من التفسير، وهو نسخة صاحب الوسائل (قدّس سرّه) ومعاصريه، مع نسخة الأصل من التفسير وما نقل عنها الأعلام المتقدمون والمتأخرون.

(١) يراجع: ص ٧٩.

(٢) يراجع: ص ٥٥.

ولكن هذا الكلام لا يستقيم؛ وذلك من جهات:

الجهة الأولى:

أن هناك شواهد وقرائن ومؤيدات وإشارة من جملة من أهل التحقيق، كالشيخ أسد الله الكاظمي (قدّس سرّه) في كشف القناع^(١)، وكذلك المحقق آغا بزرك الطهراني (قدّس سرّه)^(٢) وآخرين، بأنّه يظهر من عبارات تفسير علي بن إبراهيم القمّي، أنّ كثيراً من رواياته من زيادة راوي الكتاب المذكور اسمه في أوائله، فلعلّه هو الذي ألفه حين كفّ بصر علي بن إبراهيم، فإنّ النجاشي ذكر أنّه أضرب في وسط عمره^(٣).

وتفصيل الكلام في هذه الجهة:

أنّ هناك جملة من الأحاديث المبدوءة بأسماء رواة معينين، قام المحقق آقا بزرك بإحصائهم، وعددهم يناهز العشرين شخصاً، لا يمكن أن يكونوا من مشايخ علي بن إبراهيم القمّي، كي يمكن أن يُقال بصحة روايته عنهم، منهم:

(١) ينظر: الكاظمي، كشف القناع: ص ٢١٤.

(٢) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣٠٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: الكاظمي، كشف القناع: ص ٢١٤.

الأول: أحمد بن محمد، وهو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الهمداني، المتوفى سنة (٣٣٢) للهجرة أو (٣٣٣) للهجرة، ومعظم روايات تفسير أبي الجارود في هذه النسخة المروية من طريقه^(١).

الثاني: محمد بن همام، وهو محمد بن أبي بكر بن همام بن سهيل الكاتب الإسكافي، المتوفى عام (٣٣٦) للهجرة، الذي يروي عنه ابن قولويه (قدس سرّه) في كامل الزيارات، ومحمد بن إبراهيم النعماني تلميذ الكليني في كتاب الغيبة.

الثالث: محمد بن أحمد بن ثابت، أبو عبد الله الراوي عن الحسن بن محمد بن سماعة المتوفى (٢٦٣) للهجرة.

الرابع: حميد بن زياد المتوفى عام (٣١٠) للهجرة، وهو من مشايخ الكليني.

الخامس: الحسين بن عامر، وهو الحسين بن محمد بن عامر الأشعري، قد أكثر الكليني من الرواية عنه في الكافي، ويروي عنه علي بن بابويه المتوفى (٣٢٩) للهجرة، وكذلك ابن الوليد المتوفى (٣٤٣) للهجرة، وكذلك ابن قولويه المتوفى (٣٦٩) للهجرة.

(١) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ١/١٠٢.

السادس: أحمد بن إدريس، المتوفى عام (٣٠٦) للهجرة.

السابع: محمد بن جعفر الرزاز، المتوفى سنة (٣١٢) للهجرة، وهو شيخ أبي غالب الزراري المتوفى سنة (٣٦٨) للهجرة، وشيخ ابن قولويه المتوفى عام (٣٦٩) للهجرة، فلا يمكن أن يكون القائل (حدثنا) هو علي بن إبراهيم القمي؛ لاختلاف الطبقة.

الثامن: الحسين بن علي بن زكريا.

التاسع: علي بن الحسين، وهو السعد آبادي الراوي عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي.

العاشر: محمد بن عبد الله، وهو ابن جعفر الحميري، الراوي عن أبيه كتاب قرب الإسناد.

الحادي عشر: محمد بن جعفر، وهو ابن محمد بن عون.

الثاني عشر: الحسن بن علي بن مهزيار، الراوي عن أبيه علي بن مهزيار.

الثالث عشر: أبو القاسم الحسني، الراوي لتفسير الفرات عن مؤلفه، وفرات وعلي بن إبراهيم كانا متعاصرين.

والملاحظة في رواية هؤلاء:

أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمَشَايخَ الَّذِينَ يَرَوِي عَنْهُمْ فِي التَّفْسِيرِ، لَا يَوْجَدُ رِوَايَةً لِعَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَمِّيِّ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ رِوَايَاتِهِ الْمَرْوِيَةِ عَنْهُ فِي الْكَافِي وَغَيْرِهِ^(١).

وَسَتَأْتِي الْإِشَارَةُ مَفْصَلًا إِلَى هَذِهِ الْمَوَارِدِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَوَارِدِ، فَانْتَظِرْ.

ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ أُقِيمَتْ عِدَّةُ شَوَاهِدٍ^(٢) عَلَى أَنَّ مَرْوِيَّاتِ هَؤُلَاءِ لَيْسَتْ جُزْءًا مِنْ تَفْسِيرِ الْقَمِّيِّ، مِنْهَا:

((أولها:))

أَنَّ هَؤُلَاءِ لَيْسُوا فِي طَبَقَةِ أَسَاتِذَةِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُمْ مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ وَهِيَ طَبَقَةُ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ نَفْسِهِ، بَلْ أَنَّ ابْنَ عَقْدَةَ^(٣)، وَابْنَ هَمَامٍ مِنْ أَحْدَاثِ الطَّبَقَةِ الثَّامِنَةِ وَكَبَارِ

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٤/ ٣٠٢-٣٠٧.

(٢) أقام هذه الشواهد السيد محمد رضا السيستاني في كتابه (قبات من علم الرجال): ١١٩/٢.

(٣) ذكر صاحب الذريعة (قدّس سرّه) في ضمن استبعاده رواية علي بن إبراهيم عن ابن عقدة بأنّ علي بن إبراهيم أستاذ الكليني وابن عقدة يروي عن الكليني كتابه الكافي، وكيف يروي عن ابن عقدة رجل هو من أجل مشايخ أستاذه؟

الطبقة التاسعة، فرواية علي بن إبراهيم عنهم مستغربة، سيما أنه لم يُعهد روايته عن أي منهم في ما يناهز ستة آلاف رواية له في المجاميع الحديثية المختلفة، وأهمها وأوسعها الكافي.

وأما توجيه ذلك:

بأن المفسر القمّي كان يحاول تفسير الآيات بالروايات، وحيث لم يجد تفسير بعضها بما يرويه عن مشايخه، اتجه إلى روايات معاصريه، فروى عنهم ما يكفي لتفسيرها.

فهو توجيه غير صحيح؛ وذلك:

أولاً:

لأن بعض تلك الروايات واردة في موارد روايات مشايخ علي بن إبراهيم، وبعضها واردة في موارد تفاسيره للآيات الكريمة، بنحو لا يطابق ما ورد في روايات معاصريه.

ثانياً:

أن علي بن إبراهيم لم يكن بصدد استقصاء الروايات

ولكن ما ذكره من رواية ابن عقدة لكتاب الكافي كأنه سهو من قلمه الشريف.

الواردة في التفسير، أو تفسير جميع الآيات الكريمة بالروايات، وإلا لكان في روايات مشايخه غنى وكفاية، كما يظهر ذلك من تصفح كتاب البرهان في تفسير القرآن، للعلامة السيّد هاشم البحراني (رحمته الله)، فإنه أورد فيه نقلاً عن الكتب الأربعة وغيرها عشرات الروايات، التي رواها علي بن إبراهيم عن مشايخه في تفسير الآيات الكريمة، ممّا لم يوردها في تفسيره، ومن المستبعد جداً أن تكون هذه الروايات كلّها من قبيل المنقول بالإجازة المجردة عن الاطلاع على الكتب المشتملة عليها.

وعلى ذلك:

فلو كان بصدد الجمع والاستقصاء، لكان الأجدر به أن يتصفّح كتب مشايخه ومروياتهم، ويستخرج تلكم الروايات الكثيرة ويوردها في كتابه، لا أن يلتجئ إلى روايات معاصريه.

ثانيها:

أنّه يُوجد في مواضع كثيرة من النسخ المتداولة من التفسير، بعد إيراد روايات المعاصرين لعلي بن إبراهيم جملة ((رجع إلى تفسير علي بن إبراهيم))^(١).

(١) ينظر: القمي، تفسير القمّي: ١/ ٢٧١، ٢٧٢، ٢٩٩.

أو جملة ((رجع إلى رواية علي بن إبراهيم))^(١).

أو ((رجع إلى حديث علي بن إبراهيم))^(٢).

أو ((في رواية علي بن إبراهيم))^(٣).

أو ((قال علي بن إبراهيم في قوله...))^(٤).

وجاء في مورد واحد عند ذكر رواية لمحمد بن أحمد بن ثابت، ما لفظه ((فيه زيادة أحرف لم تكن في رواية علي بن إبراهيم))^(٥).

وهذه التعبيرات قرائن واضحة على اشتغال النسخة على ما ليس من رواية علي بن إبراهيم وتفسيره، وأنه كان بناء الجامع لها على الفصل والتمييز بين القسمين بإيراد هذه الفواصل. وأما توجيه ذكرها - مع البناء على كون النسخة بتمامها

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٧٩، ٣١٨، ٣٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٢٢، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢/ ٢٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٣، ١٠٦، ١٠٩ وغيرها، ٢/ ١٧، ١٩، ٢١،

١٦٠ وغيرها.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٣٦٠.

من علي بن إبراهيم -، بأنّه أراد الفصل بين ما يورده تفسيراً للآيات الكريمة من عند نفسه، وبين ما يرويه عن مشايخه ومعاصريه عن الأئمة (عليهم السلام) في تفسيرها، حتّى لا يختلط أحدهما بالآخر، فهذا توجيهٌ ضعيفٌ، إذ أنّ هذه الجمل وقعت في مطلق مواردّها فصلاً بين الروايات المروية عن معاصري القمّي، وبين ما ذكره هو من الروايات والتفسير، ولم نعثر على مورد واحد وقعت جملة (قال علي بن إبراهيم) أو (رجع إلى رواية علي بن إبراهيم) مثلاً، بين ما ذكره علي بن إبراهيم من شرح وتفسير ورواية.

فيلاحظ أنّه يذكر رواية أبي الجارود، ثمّ يقول: ((وقال علي بن إبراهيم))^(١)، أو يذكر رواية جعفر بن محمد وأحمد بن إدريس، ثمّ يقول: ((وقال علي بن إبراهيم))^(٢)، أو يذكر رواية محمد بن جعفر، ثمّ يقول: ((وقال علي بن إبراهيم))^(٣)، أو يذكر رواية أبي الجارود، ثمّ يقول: ((رجع إلى تفسير علي بن

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣١ وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٢٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٠، ٧٩.

إبراهيم))^(١)، أو ((رجع إلى حديث علي بن إبراهيم))^(٢)، أو ((في) رواية لعلي بن إبراهيم))^(٣).

وهكذا في عشرات الموارد الأخرى.

ومع ذلك كيف يستقيم القول بأن هذه الجمل والعبارات، إنّما هي من علي بن إبراهيم نفسه، وأوردها للتمييز بين ما يذكره من التفسير، وما يرويّه بطرق مشايخه ومعاصريه؟!.

ثالثها:

أنّ المصادر التي نقلت من تفسير علي بن إبراهيم، -ومن أوسعها في التّقل عنه، مجمع البيان، وتأويل الآيات الظاهرة-، لم تنقل عنه ما وقع في القسم الثاني المشار إليه^(٤).

ولو كان هذا القسم من أصل كتاب التفسير لا من الزيادات عليه، لكان بعض المنقول -في ما يناهز مائتي مورد، نقل فيها عنه- من روايات هذا القسم، إذ لا يمكن بموجب

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٣٤٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٢٢.

(٤) باستثناء مورد واحد في المصباح للكفعمي.

حساب الاحتمالات أن يتفق كون جميع الموارد المنقولة من القسم الأول، مع وضوح عدم العناية بذلك من قبل الناقلين. وبالجملة:

لا ينبغي الإشكال في أن النسخة الواصلة من كتاب تفسير علي بن إبراهيم إلى العلامة المجلسي ومعاصريه، تتضمن من الروايات والتفاسير، ما ليس لعلي بن إبراهيم. ولكن يمكن أن يُقال:

إن هذا لا يضرّ -بحدّ ذاته-، باعتبار ما ورد في هذه النسخة من تفاسير علي بن إبراهيم ورواياته، بعد بناء الجامع لها على الفصل والتمييز بين ما يرويه عن علي بن إبراهيم، وما يورده بطرق سائر مشايخه، بمثل قوله: (رجع إلى حديث علي بن إبراهيم) ونحو ذلك ممّا مرّ.

نعم، الملاحظ أن التمييز بين القسمين بما ذكر غالباً وليس دائماً، ففي موارد عديدة لم يفصل الجامع بين رواية أبي الجارود وأضرابها، وكلام علي بن إبراهيم، أو روايته بشيء أصلاً^(١).

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١/ ٢٠١، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٤٧، ٢٧/٢.

ولكنه لا يضرّ أيضاً، فإنّ مسانيد علي بن إبراهيم -التي هي الأهم فيما يحتويه كتاب التفسير-، مميزة عمّا عداها دائماً، فإنّها مرويةٌ عن أبيه غالباً، وربّما يوجد ما يكون مروياً عن بعض مشايخه الآخرين، ولكنهم جميعاً من الطبقة السّابقة، بخلاف الروايات الأخرى، فإنّها مبدوءة بأسماء من هم من الطبقة الثامنة أو التاسعة.

بالإضافة إلى أنّ روايات علي بن إبراهيم تبدأ عادةً بجملة (حدّثني) بصيغة المتكلم وحده^(١)، وأمّا روايات الآخرين فالغالب فيها ابتداءؤها بجملة (حدّثنا) أو (أخبرنا) بصيغة المتكلم الجمع، فلاحظ^(٢).

وكيفما كان فأقصى ما يقتضيه تضمّن النسخة المتداولة من تفسير علي بن إبراهيم للروايات المروية بطرق عددٍ من

٤٠، ٥٦، ٦١، ٨٧، ١١٧.

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/ ٢٥، ٣٢، ٣٥، ٤٣، ٤٤ وغيرها، ١٣/ ٢، ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٥١، ٥٥ وغيرها.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١/ ١٠٢، ١٤٠، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠ وغيرها، ٢/ ٢٢، ٤٠، ٤٦، ٤٧، ٤٨ وغيرها، وقد توجد بلفظ (حدّثني)، كما في ١/ ٣١٣، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٨٣، ٥٠/ ٢، ١٠١، ٢٨٠ فلاحظ.

معاصريه، هو أن بعض تلامذته - ولعلّه العباس بن محمد راوي هذه النسخة - أدرج في نسخته من كتاب التفسير جملة من روايات سائر مشايخه وأساتذته؛ تكميلاً للكتاب وإتماماً لفائدته، وهذا لا يחדش بوجه اعتبار القسم المروي عن علي بن إبراهيم، بعدما مرّ من إمكان استحصال الوثوق بصحّته، بالنظر إلى مطابقة المنقول عن كتاب التفسير لما هو الموجود في هذه النسخة.

وجدير بالذكر:

أنّ هذه النتيجة هي ما توّصل إليها المحقّق صاحب الذريعة وغيره، ممّن التفت إلى أنّ هذه النسخة المتداولة تشتمل على روايات أشخاصٍ آخرين غير علي بن إبراهيم، فقالوا: إنّ هذه النسخة هي تفسير علي بن إبراهيم القمّي، ولكن مع إضافة بعض الروايات، ممّا هي من مرويات غيره، أضافها تلميذه العباس بن محمد؛ تمييزاً له وتكثيراً لنفعه^(١) ((٢)).

وعليه، فتحصل ممّا تقدّم:

(١) ينظر: الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٣٠٣/٤.

(٢) محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١٢١/٢ - ١٢٨.

أنّ الكتاب المتداول بين أيدينا حالياً والمعروف بتفسير القمّي، ما هو إلا خليط من أكثر من تفسير، أحدهما للقمّي، والآخر لأبي الجارود.

ولكنّ السؤال: هل هو خليطٌ من تفسيرين فقط، أو أكثر من ذلك؟

والجواب:

أمّا كونه خليطاً من تفسيرين للقمّي وأبي الجارود، فهذا هو القدر المتيقّن، وأمّا الأكثر من ذلك فهو قريب جداً، ويحتمل فيه احتمالات:

الاحتمال الأوّل:

أن يكون هناك قسماً آخر أُضيف من قبل العباس بن محمّد، راوي هذه النسخة من التفسير.

الاحتمال الثاني:

أنّ هناك قسماً آخر مضافاً إلى التفسير، أُضيف من قبل أحد النُسخ، أو أحد المجهولين لنا، أو أحد من اختصره، كمحمّد بن إبراهيم بن العتائق سنة (٧٦٧) للهجرة، وقد يكون غيره.

وبالتالي، فما دام احتمال أكثر من تفسير قد انفتح وانقح

وأُيِّد كونهما اثنتين ما ورد عن روايات لأبي الجارود، فهناك شواهدٌ على كون هناك قسماً ثالثاً، بمعية ما يظهر من موارد متعدّدة من وجود شخصٍ ثالثٍ، كان يقوم بسرد محتويات الكتاب، مرّة يذهب بالمحتوى عن طريق علي بن إبراهيم، وأخرى يذهب بالمحتوى عن طريق أبي الجارود، وثالثة يذهب بالمحتوى في طريق ثالث، لا هذا ولا ذاك.

ومن الشّواهد على ذلك:

وجود الوساطة - بل حتّى الواسطتين في بعض الأحيان - بين علي بن إبراهيم القمّي وأبيه، ومن الواضح أنّ علي لا يحتاج إلى الوساطة للنقل عن أبيه، كما هو معروف معلوم عنه.^(١)

وأظهرت نتائج الدراسات المقارنة بين ما نقله الأعلام في كتبهم عن التفسير - كما في مجمع البيان، وسعد السعود، وفرج المهموم، وتأويل الآيات الظاهرة وغيرها -، وبين ما بأيدينا من التفسير، الاختلاف في المنقول والتغيير والتبديل في المتون والأسانيد والنقل بالمعنى في عشرات الموارد، والذي يمنع من

(١) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ١ / ٢٧٤.

الاطمئنان باعتبار حتى ما وصل إلينا من التفسير^(١)، وشواهد يأتي الحديث عنها وقت بيان المختار^(٢).

(١) ينظر: محمد رضا السيستاني، قبسات من علم الرجال: ١٢٨/٢-١٣٧.

(٢) ينظر: ٢٧٢.

الحديث عن احتمالات مصادر ومنابع كتاب التفسير المنسوب للقمي الذي بأيدينا

ينطلق هذا الحديث بعد ثبوت أن هناك مجموعة ثالثة من الروايات الواردة في ما يسمى بتفسير القمي، الذي بأيدينا -خارج دائرة روايات علي بن إبراهيم القمي، وأبي الجارود، عن طريق ابن عقدة-، وهذا القسم يمثل عدداً روائياً ليس بالقليل، ونسبة من المجموع ليست بالتي يمكن إهمالها، وغض النظر عنها.

وتمتاز هذه الطائفة من الروايات بأنها تبتدئ بأسماء جديدة وطرق جديدة غير القمي وابن عقدة، مما يعطي انطباعاً أولياً بأنها تمثل قسماً ثالثاً، ولعله رابعاً وخامساً وسادساً، وأكثر بحسب منابعها.

ومن هنا صارت هذه المجموعة من الروايات محط اهتمام جملة من الباحثين، -بعد أن أشار إليها بدواً وإجمالاً المحقق آغا بزرك الطهراني (طاب ثراه) (المتوفى ١٣٨٩ للهجرة) -، وكانت الجهود العلمية في هذا المضمار منصبة على محاولة إرجاع هذه الروايات المتنوعة إلى أصولها ومنابعها.

وبالتالي، تتشكل لدينا صورة جديدة لما بين أيدينا من

تفسير القمّي، قوامها أنه مؤلف من ثلاثة أقسام أو أكثر -بحسب ما نستطيع إثباته من منبع مستقل وجديدة، لجملة مما ورد في التفسير من الروايات المستقلة عن القمّي وأبي الجارود-.

وبالتالي، محاولة فهم كيف أدرجت في ما بين أيدينا من التفسير، ومتى أدرجت -ولو إجمالاً واحتمالاً-.

والإنصاف، أنها جهود مشكورة، أضاءت لنا جانباً جديداً في التفسير، يساعد في الحكم على الكتاب بالاعتبار أو عدم الاعتبار، من خلال استكشاف مقدار الزيادة والإضافة الحاصلة على أصل التفسير، وهل أنها بالمقدار الذي أخرج التفسير عن مسمى تفسير القمّي؟ أو أنه لم يصل به إلى هذا الحد؟ ومن الواضح أنّ هذا مهم جداً قبل الحكم عليه.

والفكرة الأساسية التي تقف وراء هذا الحديث، هو محاولة استقراء الروايات التي تنتهي إلى صاحب أصل أو كتاب، له علاقة بمادة كتاب التفسير الذي بأيدينا، ومن ثم محاولة الربط بين هذه الكتب وبين المحتوى المنقول من صاحب هذا الكتاب، أو الأصل المدرج في التفسير الواصل إلينا، ومن ثم يمكن أن يقال بأنّ المضيف لهذه الروايات قد أخذها من هذا

الكتاب أو ذاك .

وطبعاً الأمر لا يخلو من تعقيدات وغموض، ولكنه نافع جداً في تحديد جملة جديدة من المنابع لما بين أيدينا من التفسير، وقد أفرز البحث في هذه الجهة أن هناك جملة من المنابع والمصادر الجديدة، التي يحتمل قوياً أن تكون قد ساهمت - بشكل أو بآخر - في تكوين مادة ما بأيدينا من التفسير.

المنبع الأول:

هو المنبع الأصلي والأساسي، وهو نفس علي بن إبراهيم القمّي:

(كان حياً سنة ٣٠٧ للهجرة)، وقد أُستقرت روايات الرجل في ما بين أيدينا من التفسير من قبل الباحثين - فوجدت أنها تمثل حوالي (٣٨٠) رواية من مجموع روايات الكتاب^(١).

ولا بد من الالتفات إلى أن مرويات علي بن إبراهيم القمّي في التفسير، لم تكن بذلك الوضوح؛ وذلك لتناثر الروايات المضافة لغير القمّي في ثنايا صفحات التفسير الذي بأيدينا، ولذلك سنحاول الإشارة إلى تعداد الروايات بمعية

(١) ينظر: محمد كاظم رحمن ستايش وروح الله شهيدي، منابع تفسير القمي.

أهم المؤشرات على أنّ الرواية لعلي بن إبراهيم القمّي، معتمدين على نسخة التفسير المحققة من قبل مؤسسة الإمام المهدي (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، والتي كانت بإشراف السيد محمد باقر الموحد الأبطحي (رحمته الله).

أما روايات علي بن إبراهيم عن والده إبراهيم بن هاشم القمّي، فهي في الصفحات التالية:

٤٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٧٠،
 ٧١، ٧٣، ٧٥، ٨٠، ٨٧، ٨٨، ٩٣، ١٠٣، ١٠٧، ١١١، ١١٣،
 ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩،
 ١٣٠، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١،
 ١٥٤، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٥،
 ١٨٦، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٨،
 ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥،
 ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨،
 ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١،
 ٣١٤، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٥٣، ٣٥٦،
 ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦،
 ٤١٤، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٥٤، ٤٦٤

،٥٠٢ ،٤٩٩ ،٤٨٩ ،٤٨٦ ،٤٨١ ،٤٨٠ ،٤٧٣ ،٤٦٩ ،٤٦٧ ،٤٦٥
 ،٥٢١ ،٥١٨ ،٥١٩ ،٥١٧ ،٥١٦ ،٥١٣ ،٥١٠ ،٥٠٩ ،٥٠٤ ،٥٠٣
 ،٥٥٠ ،٥٤٩ ،٥٤٨ ،٥٤٧ ،٥٤٤ ،٥٣٢ ،٥٣٠ ،٥٢٨ ،٥٢٦ ،٥٢٢
 ،٥٩٨ ،٥٩٦ ،٥٩٤ ،٥٩٣ ،٥٩٢ ،٥٩٠ ،٥٨٤ ،٥٧٨ ،٥٧٦ ،٥٥٣
 ٦٣٧ ،٦٣٤ ،٦٣٣ ،٦٣٠ ،٦٢٩ ،٦١٨ ،٦١٥ ،٦٠٩ ،٦٠٢ ،٥٩٩
 ٦٦٦ ، ٦٦٤ ، ٦٦٣ ، ٦٥٧ ، ٦٥٢ ، ٦٤٨ ، ٦٤٧ ، ٦٤٣ ، ٦٤٠ ،
 ٦٩٣ ، ٦٨٨ ، ٦٨٦ ، ٦٨٠ ، ٦٧٨ ، ٦٧٥ ، ٦٧٤ ، ٦٧٢ ، ٦٦٧ ،
 ٧٢٤ ، ٧٢٢ ، ٧٢١ ، ٧١٣ ، ٧١١ ، ٧٠٨ ، ٧٠٣ ، ٧٠٥ ، ٧٩٩ ، ٦٩٨ ،
 ،٧٦٨ ، ٦٦٤ ، ٧٥٣ ، ٧٤٧ ، ٧٤٦ ، ٧٣٨ ، ٧٣٦ ، ٧٣٠ ، ٧٢٨ ، ٧٢٦ ،
 ٨٠٧ ، ٨٠٢ ، ٧٩٤ ، ٧٨٩ ، ٧٨٥ ، ٧٨١ ، ٧٧٧ ، ٧٧١ ، ٧٧٠ ، ٧٦٩
 ٨٦٨ ، ٨٦٤ ، ٨٦٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٥ ، ٨٤٥ ، ٨٤٣ ، ٨٤٠ ، ٨٣٧ ، ٨٣٥ ،
 ،٩٠٤ ، ٩٠٢ ، ٩٠١ ، ٨٩٨ ، ٨٩٥ ، ٨٩١ ، ٨٨٤ ، ٨٨٣ ، ٨٧٥ ، ٨٧١ ،
 ،٩٣٦ ، ٩٣٥ ، ٩٢٣ ، ٩٢٢ ، ٩١٦ ، ٩١٤ ، ٩١٣ ، ٩٠٩ ، ٩٠٧ ، ٩٠٦
 ، ٩٦١ ، ٩٦٠ ، ٩٥٨ ، ٩٥٥ ، ٩٥١ ، ٩٤٩ ، ٩٤٥ ، ٩٤١ ، ٩٣٩ ، ٩٣٨
 ، ١٠٢٢ ، ١٠٢١ ، ١٠١٦ ، ١٠١٠ ، ١٠٠٥ ، ٩٩٨ ، ٩٨٦ ، ٩٧٩ ، ٩٧٦
 ، ١١٢٢ ، ١١٠٩ ، ١٠٩١ ، ١٠٨٩ ، ١٠٧٨ ، ١٠٦٨ ، ١٠٥٢ ، ١٠٢٥
 . ١١٩٢ ، ١١٨٦ ، ١١٥٩ ، ١١٥٥ ، ١١٢٦ ، ١١٤١

وتعداد هذه الموارد (٣٨٤) مورداً.

فهرس ما ذكر في الكتاب: قال علي بن إبراهيم:

١٨٦، ١٧٧، ١٧٧، ١٦٣، ١٦٢، ١٥٨، ١٥٤، ٥٦، ٥٥، ٥١
 ٢٣٩، ٢٣٦، ٢٢٧، ٢٢٣، ٢٠٦، ٢٠٣، ١٩٧، ١٩٢، ١٩٠، ١٨٨
 ،٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٢٩٠، ٢٨٦، ٢٦٦
 ،٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٣، ٤٣٩، ٤٣٦، ٤٣١، ٤٢٩
 ،٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٧١، ٤٨٠، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٥٩، ٤٥٣
 ٥٢٤، ٥٢١، ٥١٥، ٥٢٠، ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٥، ٤٩٣
 ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٤٨، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٠، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٣١، ٥٢٦،
 ٦١٥، ٦٠٨، ٦٠٢، ٥٨٩، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٨١، ٥٦٠،
 ٦٦٤، ٦٥٥، ٦٥١، ٦٤٢، ٦٣٧، ٦٣٣، ٦٣٢، ٦٢٩، ٥٢٢، ٦٢٦،
 ٧٠٦، ٧٠٨، ٧٠٣، ٦٩٧، ٦٩٥، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٧١، ٦٦٧،
 ٧٦٢، ٧٢٥، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٧، ٧١٥، ٧١٢، ٧١١،
 ٧٨٧، ٧٨١، ٧٧٦، ٧٧٥، ٧٦٥، ٧٦٢، ٧٤٩، ٧٤٥، ٧٢٨، ٧٣٥،
 ٨٣٠، ٨٢٤، ٨٠٧، ٨٠٥، ٨٠٤، ٧٩٦، ٧٩٥، ٧٩٤، ٧٩٣، ٧٨٩،
 ٨٦٢، ٨٦٠، ٨٥٥، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤٥، ٨٤٢، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣١،
 ٩٠٢، ٩٠٠، ٨٩٧، ٨٩١، ٨٨٨، ٨٨٠، ٨٧٤، ٨٦٨، ٨٦٧، ٨٦٥،
 ٩٢٧، ٩٢٥، ٩١٩، ٩١٧، ٩١٦، ٩١٣، ٩٠٩، ٩٠٨، ٩٠٦، ٩٠٥،
 ٩٧٩، ٩٧٧، ٩٧٦، ٩٧١، ٩٦٧، ٩٦٥، ٩٥٧، ٩٥٥، ٩٤٣، ٩٤١،

١٠٧٢، ١٠٢١، ١٠١٧، ١٠١٢، ١٠٠٩، ١٠٠٥، ٩٩٤، ٩٩١، ٩٨٤،
 ١٠٤٤، ١٠٤٨، ١٠٤١، ١٠٣٨، ١٠٣٦، ١٠٣٥، ١٠٣٠، ١٠٢٨،
 ١٠٧٠، ١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦٠، ١٠٥٦، ١٠٥٤، ١٠٥٢،
 ١٠٨٥، ١٠٨٢، ١٠٨١، ١٠٧٩، ١٠٧٧، ١٠٦٧، ١٠٥٧، ١٠٧٤،
 ، ١١١٢، ١١٠٧، ١١٠٤، ١١٠٣، ١١٠١، ١١٠٠، ١٠٩٥، ١٠٩٤،
 ١١٣٠، ١١٢٨، ١١٢٧، ١١٢٣، ١١٢١، ١١١٦، ١١١٤، ١١١٣
 ١١٤٨، ١١٤٧، ١١٤٣، ١١٤٢، ١١٤١، ١١٤٠، ١١٣٥، ١١٣٤،
 ١١٦٧، ١١٦٤، ١١٦١، ١١٦٠، ١١٥٧، ١١٥٥، ١١٥٣، ١١٥٢،
 . ١١٧٧، ١١٧٧، ١١٧٠.

وتعداد هذه الموارد (٢٣٦) مورداً.

فهرست ما روي عن أبي الجارود:

١٨٧، ١٧٩، ١٨٦، ١٧٧، ١٧٥، ١٦٣، ١٦٢، ١٥٧، ١٥٣
 ، ٢٨٥، ٢٦٣، ٢٣٩، ٢٢٥، ٢٢٢، ٢٠١، ١٩٦، ١٩١، ١٩٠، ١٨٨،
 ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٢، ٤١٥، ٣٠٧، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٥، ٢٩١، ٢٩٠
 ٤١٢، ٤١١، ٤٠٩، ٤٠٦، ٤٠٥، ٣٩٩، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٦١، ٣٥٨،
 ، ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٣١، ٤٢٩، ٤٢٦، ٤٢٠، ٤١٨، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣،
 ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٦٠، ٤٥٧، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥
 ٥٢٤، ٥٢٠، ٥٢١، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥٠٩، ٥٠٨، ٤١٩، ٤٨٨،

٥٨٣، ٥٨١، ٥٦٢، ٥٥٩، ٥٥٧، ٥٤٥، ٥٣٧، ٥٣٥، ٥٣١، ٥٢٦،
 ٦٢٤، ٦٢٢، ٦١٥، ٦٠٦، ٦٠٢، ٥٩٥، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٤
 ٦٨٩، ٦٨٠، ٦٧٠، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٤٩، ٦٤٢، ٦٣٥، ٦٣٣، ٦٢٥،
 ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٣، ٦٩٧، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٩٠،
 ٧٤٨، ٧٤٥، ٧٣٧، ٧٣٥، ٧٢٩، ٧٢٧، ٧٢٥، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧١٨
 ٨٢٤، ٨٠٦، ٨٠٤، ٧٩٥، ٧٩٣، ٧٨٨، ٧٧٦، ٧٧٥، ٧٦٥، ٧٥٠،
 ٨٦٠، ٨٥٧، ٨٥٤، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤١، ٨٣٤، ٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨،
 ٨٩٧، ٨٩٤، ٨٨٧، ٨٧٩، ٨٧٢، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦٥، ٨٦٤، ٨٦٢،
 ١٠٦٣، ١٠٦٢، ٩٤١، ٩٢٨، ٩٢٥، ٩٢١، ٩١٦، ٩١٥، ٩٠٦،
 ١٠٩٣، ١٠٨٤، ١٠٧٨، ١٠٧٧، ١٠٧٤، ١٠٦٩، ١٠٦٧، ١٠٦٤
 ١١١٢، ١١٠٥، ١١٠٤، ١١٠٣، ١١٠١، ١١٠٠، ١٠٩٦، ١٠٩٥،
 ١١٣٤، ١١٢٩، ١١٢٨، ١١٢٥، ١١٢١، ١١١٨، ١١١٧، ١١١٤،
 ١١٦٠، ١١٥٧، ١١٥٥، ١١٥٢، ١١٤٦، ١١٤٣، ١١٤٠، ١١٣٩،
 ١١٧١، ١١٧٠، ١١٦٤.

وتعداد هذه الموارد (١٩٣) مورداً.

أمّا من ناحية الرواة:

فإنه يضم - كما قيل - (٢٨٧) راوياً، كما تقدمت الإشارة

إليه مفصلاً^(١)، من ناحية القسم الخاص بعلي بن إبراهيم القمّي، و(٤٣٨) راوياً في القسم الخاص بأبي الجارود.

ولكن هذا التقسيم مبني على أن التفسير مؤلف من قسمين فقط، ولكن الصحيح أنه مؤلف من أكثر من قسمين بكثير.

وبالتالي، فإننا لا نعتقد بصحة هذه التقسيمات والأرقام.

(١) يراجع: ص ٧٩.

المنبع الثاني:

وهي روايات أبي الجارود:

ولا شك في وجود هذا القسم من الروايات في ما بين أيدينا من التفسير، بل قد نُصَّ على أن أعداد الرواة في هذا القسم (٤٣٨) راوياً، فيكون المجموع (٧٢٥) راوياً.^(١)

ولكن يطرح هنا تساؤل مهم، وهو:

هل أن مجموع رواة التفسير (٧٢٥) راوياً موزعين على قسمين، قسم متعلق بالقمّي، وعدد رواته (٢٨٧) راوياً، وقسم آخر متعلق بأبي الجارود، وعدد رواته (٤٣٨) راوياً، فعلى هذا أين ذهب الرواة الذين وردوا في منابع التفسير الأخرى؟ -والذي ستأتي النتائج لتشير أنهم بالعشرات -.

فهل هذه الإحصائيات من دون النظر إلى أنّ العدد (٧٢٥) راوياً، يمثل كل رواة التفسير؟ أم أنّ هذا العدد يمثل رواة القسم المتعلق بعلي بن إبراهيم القمّي وأبي الجارود؟ فيكون الاستقراء قد تمّ على أساس إحصاء رواة القسم المتعلق بعلي بن إبراهيم فكانوا (٢٨٧) راوياً، والمجموع كان (٧٢٥) راوياً، وحيث أنّ

(١) ينظر: الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: ص ٢٧٦،

المستقرئ يقول بأنّ التفسير مؤلف من قسمين فقط، فقام بطرح (٢٨٧) من مجموع (٧٢٥)، فظهر له العدد (٤٣٨)، فقال: إنهم رواة قسم أبي الجارود، وهذا هو الظاهر.

ولكن هذا الاستقراء ليس بصحيح؛ وذلك لأنه سيثبت بأنّ التفسير يتألف من أكثر من عشرة أو عشرين قسماً - على أقل تقدير -.

فبالتالي، حساب كل هذه الأقسام من الرواة، سيتغير بالتأكيد .

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مرويات أبي الجارود كانت قد وردت على أنماط مختلفة، وصور متنوعة، فقد وردت:

١ - بصيغة: ((حدثنا أحمد بن محمد الهمداني، قال: حدثنا جعفر بن عبد الله المحمدي، قال: حدثنا كثير بن عياش عن أبي الجارود عن أبي جعفر محمد بن علي (عليه السلام)))^(١)

٢ - كما وردت تلك الروايات بنمط المراسيل المباشرة عن أبي الجارود، وهي كذلك منتشرة في التفسير الذي بأيدينا.

٣ - كما وردت بأنماط أخرى، يسهل على القارئ الكريم أن

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١/١٠٢، ١٧١، ١٩٩، ٢٢٤-٢٢٥.

يلتقطها في التفسير المطبوع.

المنبع الثالث:

روايات عبد الله بن عباس:

طبعاً هذه المنابع هي اقتراحات واحتمالات، قد تثبت وقد لا تثبت، وقد تثبت عندنا ولا تثبت عند الغير، وقد يحصل العكس، فكلّ هذا الكلام إنما هو في دائرة الاحتمال والمناقشة. أمّا الحديث عن هذا المنبع فإن أصل وجود هذا المنبع، كان قد أشار إليه السيد أسد الله الكاظمي (عليه السلام) في كتابه (كشف القناع)،^(١) حيث أشار إلى أنّ التفسير الذي بأيدينا مشتمل على روايات لعبد الله بن عباس في موارد كثيرة، ومن ثم نقل عنه هذا المعنى الشيخ أحمد سلمان في كتابه (تفسير القمّي، بحث حول النسخ المتداولة)^(٢) ولم يُشر إليه الآخرون.

ثم أننا قمنا بتتبع هذا الكلام، فوجدنا أن المنقول عن ابن عباس في ما بين أيدينا من التفسير، كان على نمطين:

(١) ينظر: الكاظمي، كشف القناع: ص ٢١٤.

(٢) ينظر: أحمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٤٩.

النمط الأول:

وهو ما أُشير إليه - فيما تقدم من الكلام - من الرواية عن الرجل مباشرة، كما لاحظنا هذا النمط في غير مورد من التفسير. ^(١)

النمط الثاني:

وهو الرواية عن ابن عباس، عن طريق نفس علي بن إبراهيم القمّي، عن أبيه عن طرقه المعروفة إليه، وبحسب الاستقراء وجدنا أن هذه الموارد تعدادها (١٩) مورداً.

وبالتالي، فالكثرة النسبية لتعداد هذه الروايات إنما كانت عن طريق علي بن إبراهيم القمّي.

فعدئذٍ، لا يصحّ أن يقال: إن الجامع للتفسير الذي بأيدينا قد أخذ عن تفسير ابن عباس مستقلاً، وإنما كانت روايات ابن عباس الواردة في التفسير هي روايات القمّي - في الأغلب -، ولم تكن الكثرة مع النمط الآخر.

فالتتية: أنه يبعد أن يكون تفسير ابن عباس منبعاً مستقلاً من منابع ما بأيدينا من التفسير.

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/٢١٢، ٢٣٥، ٢٤٥ وغيرها.

نعم، يبقى هنا تساؤل معهم، وهو:

هل أن روايات ابن عباس وردت في مختصر ابن العتائقي للتفسير؟

والجواب:

تتبعنا المختصر فوجدنا، أن روايات ابن عباس قد وردت، ولكن بصيغة الإرسال المباشر عنه، في غير مورد. ^(١)

المنبع الرابع:

مرويات أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، برواية أحمد بن إدريس: وهي روايات كثيرة، حُدد تعدادها في منابع تفسير القمي بكونها (٥٢) رواية، وتبعه في ذلك صاحب تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة .

ومن نماذج تلك الروايات:

((أخبرنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نجران، عن حماد، عن حريز، عن زرارة

(١) ينظر: ابن العتائقي، مختصر تفسير القمي: ص ٤٢، ٤٣، ١٩٤، ٣٥٠، ٤٦٨

عن، أبي جعفر (عَلَيْهِ السَّلَامُ)). (١).

وكذلك: ((أخبرنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن ابن محبوب، عن أبي جميلة، عن أبان بن تغلب، قال: قال لي أبو عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)). (٢).

وكذلك قوله: ((أخبرنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن العباس الحريشي، عن أبي جعفر (عَلَيْهِ السَّلَامُ)). (٣).

وغيرها من الموارد. (٤).

وأحتمل أخذ هذه الروايات من كتاب (النوادر) غير المبوب، لأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي .
ويعضد هذا الاحتمال:

أنه عادة ما تكون كتب النوادر مشتملة على خليط

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢ / ١١٦ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٦٢ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٠١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٤٨، ٢ / ٤٠٥-٤٠٦، ٣٢٧ وغيرها الكثير من

غير متجانس من الروايات الفقهية والتفسيرية والعقائدية والأخلاقية وغير ذلك الكثير، وهذا هو المناط في تسميتها بالنوادر؛ لأنه لا يمكن أن تجمع تحت عنوان واحد واضح معلوم الحدود، فبالتالي، مثل هذه العناوين من الكتب تكون مظان وجود روايات متعلقة بالتفسير، فتدرج في الكتب التفسيرية، خصوصاً وأنَّ الرجلَ صاحب كتاب مشهور في النوادر- وإن لم يصل إلينا-.

ويدعم الأخذ من النوادر هذا، العدد الكثير نسبياً من الروايات -حوالي (٥٢) رواية-، لأنه يصعب حينئذٍ الحمل على الأخذ لها شفاهة، أو من خلال واسطة أخرى، ويقرب الأخذ من الكتاب مباشرة، كما هي عادة المصنفين في تلك الأزمان، حيث كانوا يعتمدون المصادر في تأليفاتهم، فيأخذون منها الشيء الكثير أو قل غير القليل؛ لأنَّ طبيعة مصنفاتهم كانت قائمة على السرد، والسرد قائم على الأخذ من المصادر، والإدراج في المصنف الجديد، ويقلّ فيها التحليل والتوجيه وإعمال القواعد العقلية، والتحليل المنطقي وتقسيماته، فقد كان الفقه في تلك الأزمان بثوب فقه الحديث، ولم ينتقل إلى فقه المتون وإبداء الرأي إلا في مرحلة تعتبر متأخرة- نوعاً ما-، وتحديدًا بعد شروع الغيبة الكبرى بعقود .

نعم، يبقى السؤال عن ورود هذه الروايات في مختصر ابن العتائقي من عدمه؟

والجواب:

بعد تتبع مختصر ابن العتائقي، ظهر لنا أمران:

الأمر الأول:

أنه قد وردت رواية أحمد بن محمد بن محمد في مورد واحد، فقد وردت عن طريق أحمد بن إدريس^(١).

الأمر الثاني:

أن هناك جملة من الروايات - التي قد وردت في التفسير، منسوبة إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي - قد وردت متونها، ولكنها لم تُنسب إلى أحمد بن محمد بن عيسى ولا لغيره، بل كانت من دون إسناد، ولكن لجنة تحقيق المختصر أخرجته من كتب، كان الطريق فيها يمر من خلال أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي^(٢).

(١) ينظر: ابن العتائقي، مختصر تفسير القمي: ص ١٦٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٩٨، ٤٧٨، وغيرها.

المنبع الخامس:

تفسير المعلى بن محمد البصري:

وقد أشير لهذا المنبع في بحث حول النسخ المتداولة لتفسير القمِّي^(١)، وذكر أن الراوي عن تفسير المعلى بن محمد هذا، هو الحسين بن محمد بن عامر الأشعري في موارد كثيرة^(٢).

ولكننا بعد التتبع وجدنا، أنّ الرجل وإن وقع في أسانيد موارد كثيرة في التفسير الذي بأيدينا-تقرب من عشرة موارد-، ولكن الرجل لم يكن في نهاية سلسلة أسانيدنا، حتى يمكن لنا القول بأن الروايات قد أخذت من كتابه، بل كان الرجل فيها في وسط السلسلة^(٣).

وبالتالي، فيبعد أن تكون هذه الروايات قد أخذها المضيف للتفسير من كتاب التفسير لمعلى بن محمد، وأدرجها في ما بين أيدينا من التفسير، حتى يمكن القول بأن تفسير المعلى بن محمد كان منبعاً من منابع تفسير القمِّي الذي بأيدينا.

(١) ينظر: احمد سلمان: تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه.

(٣) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ١٦١، ٢٠٦، ٣٧٧، ٣٩٦، ١٤٨، ١٥٤.

بل غاية ما يمكن أن يقال: أنّ المعلّى قد وقع في أسناد مجموعة من الروايات، كان الجامع للتفسير قد أوردها في التفسير، عن طريق الحسين بن محمد بن عامر الأشعري . مضافاً إلى أنّ المعلّى يروي عن جمع، مثل ابن بسطام، والحسن بن علي، والحسين بن محمد بن عامر صاحب كتاب نوادر، فيكون هو صاحب الكتاب الذي أخذ منه الجامع للتفسير تلك الروايات، كما هو الأقرب.

المنبع السادس:

روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي:

وقد أشار في منابع تفسير القمّي إلى هذه الروايات وحددها بكونها (١٥) رواية، وأنها عن طريق علي بن الحسين السعد آبادي.^(١)

وجاءت هذه الروايات بطرق مختلفة، منها:

((علي بن الحسين، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن يونس، عن أبي جعفر الأحول، عن حمران، عن أبي عبد

(١) ينظر: روح الله شهيدي ومحمد كازم رحمن ستايش، منابع تفسير القمي:

الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)) (١).

وكذلك: ((حدثني علي بن الحسين، قال: حدثني أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن أبان عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله، عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)) (٢).

وكذلك: ((حدثنا علي بن الحسين، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)) (٣)، وغيرها من الموارد (٤).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ أحمد بن محمد بن خالد البرقي، قد يرد في الأسانيد وكتب الفهارس والتراجم تحت عنوان:

١- (أحمد بن أبي عبد الله).

٢- وقد يرد تحت عنوان (أحمد بن أبي عبد الله البرقي).

وكذلك فمن المعلوم أنّ طرق النجاشي والطوسي (قدس

(١) القمي، تفسير القمي: ١/ ١٤٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١١٠.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٤) المصدر نفسه: ٢/ ٣٥٣-٣٥٤، ٣٧١-٣٧٢، ٣١٤، وغيرها من الموارد.

سرهما)، إلى جميع كتب وروايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تمرّ عن طريق علي بن الحسين السعد آبادي^(١)، ويحتّم - كما قيل - أن تكون هذه الروايات مأخوذة عن غير كتاب المحاسن للبرقي؛ من جهة عدم وجودها في ما بين أيدينا من المحاسن.^(٢)

إلا أن هذا القيل بعيد، والقريب كون مأخذ الرواية كتاب المحاسن والوجه في ذلك؛ سعة دائرة موضوعات روايات كتاب المحاسن، حتى أنها كانت تضمّ الروايات التفسيرية منها.^(٣)

وقد لاحظنا - بعد تتبع روايات البرقي في التفسير الذي بأيدينا - أن رواياته منتشرة في النصف الثاني من التفسير، وفي دائرة سور كثيرة منها سورة الضحى وسورة الناس.^(٤)

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٧٧، الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٤.

(٢) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمى: ص ١٣٩.

(٣) ينظر: المحاسن، البرقي: ١/ ٤٢، ٢٦٢، ٢٧٠.

(٤) ينظر: القمى، تفسير القمى: ٢/ ٤٢٧، و ٤٥٠.

والفكرة الأساسية هنا، هي:

حيث أنّ البرقي صاحب كتب ومصنفات كثيرة، فيحتمل أنه قد أخذ الجامع للتفسير من تلك الروايات، هذه الروايات وأدرجها في ضمن التفسير بعد أن كانت أسانيداً مبتدئة بـ(علي بن الحسين السعد آبادي)، وليس علي بن إبراهيم أو ابن عقدة إلى أبي الجارود، وهذه النكتة هي الأساس في إعطاء مؤشر لكون هذا الجزء أو ذاك، إضافة جديدة على التفسير الأصلي.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أننا تتبعنا روايات البرقي في مختصر ابن العتائقي، فلم نجد له أثراً في متن المختصر، لا بعنوان أحمد بن محمد بن محمد بن خالد، ولا بعنوان أحمد بن أبي عبد الله، والتي هي العناوين الأساسية التي يرد فيها البرقي في الروايات والأسانيد.

المنبع السابع:

روايات جعفر بن محمد بن مالك الفزاري:

وتعداد روايات الرجل في ما بين أيدينا من التفسير (١٢) رواية، والملاحظ فيها أنها مروية عن طريق محمد بن همام، منها:

((حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال:

حدثنا محمد بن الحسن الصائغ، قال: حدثنا الحسن بن علي بن صالح بن سهل الهمداني، قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) ((١)).

وكذلك: ((حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن مالك، قال: حدثنا القاسم بن الربيع، عن محمد بن سنان، عن عمار بن مروان، عن منخل، عن جابر، عن أبي جعفر (عليه السلام) ((٢)).

وكذلك: ((حدثنا محمد بن همام، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفزاري، عن الحسن بن علي اللؤلؤي، عن الحسن بن أيوب، عن سليمان بن صالح، عن رجل، عن أبي بصير، عن أبي عبد الله (عليه السلام) ((٣)).

ولنا في المقام كلام، حاصله:

إن مجموع ما وجدناه من الموارد تسعة فقط، وكلها في النصف الثاني من التفسير^(٤)، والملاحظ أنه في ثمانية منها يروي

(١) المصدر السابق: ٢/ ١٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ١٠٣-١٠٤.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٥، ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى،

منابع تفسير القمي: ص ١٤٦، ١٣٣.

(٤) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٣، ٢٨٠،

فيها، عن جعفر بن محمد بن مالك، بينما في مورد واحد فقط يروي، عن سعد بن محمد بن عباد بن يعقوب عن عبد الله بن الهيثم، عن صلت بن الحرّة، حيث يروي الرجل الرواية، عن زيد بن علي (عليه السلام).^(١)

ثم أنّ هناك قرينة على أنّ روايات محمد بن همام، عن جعفر بن محمد بن مالك، كانت مدرجة مع معرفة المدرج والتفاتة إلى أنها ليست من روايات علي بن إبراهيم القمّي، وهي: أنه ذكر بعد إدراجها في الكتاب - كما في غير مورد منها - القول بأنه: ((وقال علي بن إبراهيم (...)).^(٢)

نعم، في رواية واحدة منها من مرويات الرجل، صريحة في حدوث التحريف في القرآن الكريم، ولكنها مرسلة.^(٣)

يبقى الكلام في أنه:

هل أن هذه الروايات لجعفر بن محمد الفزاري، التي أدرجت في التفسير الواصل إلينا، مأخوذة من كتاب تفسيري

. ٣٨٩، ٣٧٨، ٢٩٥

(١) المصدر السابق: ٢ / ٢٨٠.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ١١٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٢٩٥.

للرجل، أو كتاب نوادر له ونحو ذلك، حتى يكون كتاب الرجل منبعاً من منابع تفسير القمّي الواصل إلينا؟

أم أنها روايات رُويت عن طريق الرجل، بتوسط محمد بن همام؟

والجواب عن ذلك:

بعد تتبع حال الرجل في كتب الفهارس والرجال، ظهر كونه ضعيفاً في الحديث، بل كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وكان فاسد المذهب والرواية، كما نقل كل ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بل استغرب النجاشي من رواية الشيخ الجليل أبي علي محمد بن همام عنه، وهو على هذا الحال.^(١)

وكذا وصفه ابن الغضائري في رجاله، من كونه كذاباً، متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع، ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكلّ عيوب الضعفاء مجتمعة فيه، مضافاً إلى تضعيف الشيخ الطوسي له وآخرين.^(٢)

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٢٢ الرقم ٣١٣.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ٥ / ٨٨-٨٩ الرقم ٥٢٠.

والسؤال الأساسي في المقام: ممن أخذت هذه الروايات؟ هل من كتاب تفسير للرجل؟ أم من كتاب آخر له؟
والجواب:

الظاهر أنه يحتمل أن تكون من سائر كتبه؛ وذلك من جهة عددها الذي لم يكن بتلك الكثرة، وكذلك يُحتمل أن تكون قد أخذت من كتاب له بعنوان (النوادر)، حيث نصّ الأعلام أن له كتاب النوادر، خصوصاً أنه عادة ما يكون عنوان النوادر شاملاً لخليط غير متجانس من الروايات، التي لا يمكن تجتمع تحت عنوان واحد.

ومن هنا احتمل في منابع تفسير القمّي، أنّ هذه الروايات مأخوذة من نوادر الفزاري، بمعنى أنّ طريق النجاشي إلى كتب الفزاري تمرّ عن طريق محمد بن همام وتحديدًا:

((أخبرنا عدة من أصحابنا، عن أحمد بن إبراهيم، عن أبي رافع، عن محمد بن همام، عن جعفر بن محمد بن خالد الفزاري بكتبه)).^(١)

ولكن الظاهر أنّ هذا الاحتمال بعيد، والأقرب كون هذه

(١) محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدي، منابع تفسير القمي: ص ١٣٤.

الروايات مأخوذة من كتاب (أخبار الأئمة الأطهار) عليهم السلام))، وكتاب (الملاحم والفتن) للرجل، بقريئة أن متون روايات الفزاري المنقولة في ما بين أيدينا من التفسير للقمي، كانت تتحدث عن هدي الناس إلى الإمام علي (عليه السلام)، وأنَّ العَمَام هو علي بن أبي طالب (عليه السلام)، من جهة التحدث عن الفتنة التي وقعت أيام أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويشخص أسماءهم ومواقفهم .

نعم، يحتمل أنَّ الذي أدرج هذه الروايات في التفسير، هو نفسه الراوي عن أبي الفضل العباس بن محمد الأعرابي، بقريئة أنه الراوي عن القمِّي الذي كان حياً سنة (٣٠٧) للهجرة، بقريئة رواية أبي غالب الزراري (المتوفى ٣٦٨ للهجرة) عن محمد بن همام، كما نصَّ على ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

نعم، الوضع في الروايات، ودعوى تحريف القرآن الكريم، وتأويله بتأويلات بعيدة غير مقبولة، سمة واضحة في مرويات الرجل في التفسير، وهذا ليس بغريب عنه، بعدما تقدّم من نصّ أعلام الجرح والتعديل على أنَّ الرجل كان كذاباً وضيعاً، وكل عيوب الرجال الضعفاء مُجمعة فيه.

المنبع الثامن:

روايات علي بن أبي حمزة البطائني، فقد ذُكر أن هناك (١٢) رواية للرجل في تفسير علي بن إبراهيم القمي الواصل إلينا، وهي بأكملها مروية عن أبي بصير، وكان النجاشي قد أشار في ترجمة علي بن أبي حمزة إلى مسألة أن له كتاباً في التفسير، وأن الراوي والناقل عنه هو أبي بصير.

وبالتالي، فتكون روايات علي بن أبي حمزة الواردة في ما بين أيدينا من التفسير منقولة عن كتاب التفسير للبطائني.^(١) وبعد المتابعة الشخصية للتفسير، وجدنا أنه:

أولاً:

لم تكن الموارد (١٢) كما ذكر، بل كانت (١٨)، أغلبها في القسم الثاني من التفسير.

ثانياً:

ما ذكر من كونها مروية عن أبي بصير، فهو صحيح في الموارد التي اطلعنا عليها، وبالتالي فيحتمل جداً أن تكون هذه الروايات قد نُقلت عن تفسير علي بن أبي حمزة البطائني، عن

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ١١٩.

أبي بصير تارة عن علي عن أبيه عن أبي بصير، وتارة أخرى عن أبي بصير، وثالثة عن أبي عبد الله (عليه السلام) مباشرة ومن دون واسطة، ورابعة يروي عن أبان بن عثمان، عن أبي بصير.

نعم، مضمون روايات الرجل في التفسير لا تخلو من التأويل البعيد، كما هو واضح لكل من طالع تلك الروايات في التفسير، مضافاً إلى أنّ علياً نفسه لم يسلم من الطعن عليه من أهل الجرح والتعديل.

والغريب أنّ أغلب روايات البطائني في تفسير القمّي تؤكد على ولاية الأئمة (عليهم السلام) وتعدادهم، مع أنّ الرجل رأس الواقعة ورئيسهم، ومن أركان الوقف، ومن الذين وقفوا على الإمام الكاظم (عليه السلام)، ولم يقل بإمامة الإمام الرضا (عليه السلام)، ومن بعده من الأئمة المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين)، فلاحظ.

وقد تسأل: هل وردت روايات علي بن أبي حمزة البطائني في مختصر ابن العتائقي؟

والجواب:

الظاهر أنها لم ترد في شيء من روايات المختصر، لا بعنوان علي بن أبي حمزة، ولا بعنوان ابن أبي حمزة، ولا بعنوان البطائني؛ ولعل السبب في ذلك أن النسخة التي وقعت بيد ابن العتائقي

واختصرها، كانت نسخة مكتوبة قبل إضافة مرويات علي بن أبي حمزة للتفسير، كما نرجح ذلك، بل قبل أن تضاف جملة الإضافات الأخرى على روايات علي بن إبراهيم القمّي .

وبعبارة أخرى:

نعتقد أن النسخة الأصلية التي كتبها علي بن إبراهيم القمّي، وكانت تضمّ بين طياتها مرويات القمّي فقط، هي التي وقعت بيد ابن العتّاق فاختصرها؛ ولذلك لم تظهر فيها أي إضافات أخرى خارج دائرة روايات القمّي، علماً أنه بحساب الاحتمال كان لا بدّ أن تظهر مجموعة من روايات غير القمّي، والتي تشكّل الأعم الأغلب في ما بين أيدينا من التفسير (حوالي الثلثين كما تقدّم).

المنبع التاسع:

روايات فرات بن إبراهيم الكوفي صاحب تفسير فرات

الكوفي:

ذكر غير واحد أن المنقول في ما بين أيدينا من التفسير عن تفسير فرات الكوفي موردين،^(١) وأن واحداً منهما وارد في ما بين أيدينا من تفسير فرات الكوفي، بينما المورد الآخر غير موجود.

وبالتالي فإنّ المدرج لهاتين الروايتين كان قد أخذهما عن تفسير فرات الكوفي.^(٢)

وبعد أن عدنا إلى ما بأيدينا من تفسير القمّي، تبين لنا فعلاً أنه قد ورد عن فرات الكوفي في موردين، وكلّيهما برواية أبي القاسم الحسيني (الحسني)، وهذا الراوي هو نفسه الراوي لتفسير فرات الكوفي، وكنا قد فصلنا الحديث في ذلك في كتابنا (تفسير فرات الكوفي، دراسة وتحليل) فراجع^(٣).

(١) ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٢.

(٢) ينظر محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي: ص ١٤٦، ١٢١.

(٣) ينظر: عادل هاشم: تفسير فرات الكوفي، دراسة وتحليل: ص ٣٧.

نعم، نعتقد أنه يبعد أن يكون الجامع لما بين أيدينا من تفسير القمّي، كان قد نقل هاتين الروایتين عن تفسير فرات الكوفي، خصوصاً بعد أن ثبت أن الموجود في ما بين أيدينا من تفسير الكوفي مورد واحد فقط، والوجه في هذا البعد هو قلة الموارد، فهذان الموردان قد يكون النقل فيهما كان شفاهة، أو من خلال كتاب آخر - خصوصاً مع قرب الطبقة -، وإلا فعادة ما ينقل المؤلف والمصنف في تلك الأزمان الكثير من المصدر الواحد؛ لأنّ طبيعة النقولات كانت تتسم بالسردية والحرفية دون النقدية أو التحليلية.

وبالتالي، فعادة ما تتعدى هذه النقولات المورد والموردين بكثير .

وعليه، فيبعد أن يعدّ تفسير فرات الكوفي منبعاً من منابع ما بأيدينا من ما يسمى بتفسير للقمي.

والملاحظ أنه لم يرد ذكر لفرات الكوفي في ما بين أيدينا من تفسير للقمي، بل أنّ كلتا الروایتين الواردة في تفسير القمّي وردت متناً ولم ترد مروية عن فرات الكوفي، وإنما أشارت لجنة تحقيق المختصر، أنه قد روي معناها في تفسير القمّي في

الصفحات (١٤٠) و(٢٩٤)، فراجع.^(١)

المنبع العاشر:

روايات أبي حمزة الثمالي، أو ثابت بن دينار الثمالي:

فقد تتبعنا روايات أبي حمزة الثمالي في ما بين أيدينا من التفسير، فوجدنا أنها (١٣) رواية، وموردها في الجزء الثاني من التفسير، وهي مروية عن الإمام الباقر (عليه السلام) في أغلبها، ولكن مع ذلك فقسم منها مروى عن الإمام الصادق (عليه السلام)، وكلها برواية وطريق عبد الكريم بن عبد الرحيم، عن محمد بن علي بن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة، وهذا هو الطريق الآخر لأبي حمزة، غير طريق النجاشي لتفسير أبي حمزة وهو الذي كان: ((أخبرنا عدة من أصحابنا، قالوا: أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر بن سلم بن البراء بن سبرة بن سيار التميمي، المعروف بالجعابي، قال: حدثنا أبو سهل عمرو بن حمدان في المحرم من سنة سبع وثلاثمائة، قال: حدثنا سليمان بن إسحاق بن داود المهلبى قدم علينا البصرة سنة سبع وستين ومائتين، قال: حدثنا عمي عبد ربه، قال: حدثني أبو حمزة

(١) ينظر: ابن العتائقي، مختصر تفسير القمي: ص ٣٦١، ٥٣٧.

بالتفسير)).^(١)

وكذلك قد ورد في القسم الأول من التفسير في أربع موارد، ومنقولة عن تفسير أبي حمزة بنفس سند القسم الثاني المتقدم ذكره، فيكون مجموع الموارد (١٧) مورداً.

والظاهر أنها مأخوذة من كتاب التفسير لأبي حمزة الثمالي؛ من جهة كثرتها النسبية، وأمّا اختلاف الطريق فيمكن توجيهه بالحمل على تعدد الطرق إلى تفسير الثمالي.

نعم، الملاحظ أنه لم يرد ذكر لأبي حمزة الثمالي في ما بين أيدينا من مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، بل لاحظنا أنّ هناك روايتين فقط، قد أُشير في الأولى إلى أنّ الإمام (عليه السلام) يخاطب أبا حمزة^(٢)، وفي الثانية أخرجت لجنة تحقيق المختصر هامشاً، يقول: ((أنّ معنى هذه الرواية قد ورد في تفسير القمّي، كما أشار الى ذلك البحراني في كتاب البرهان)).^(٣)

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٥-١١٦ الرقم ٢٩٦.

(٢) ينظر: ابن العتائقي، مختصر تفسير القمي: ص ٣٤٥.

(٣) المصدر السابق: ص ٤٧٠ الهامش رقم ٢: رواه البحراني في البرهان: ٥٨/٥ عن تفسير القمي، والعبارة فيه هكذا: ((عن محمد بن الفضيل، عن أبي حمزة عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: نزل جبرائيل (عليه السلام) على رسول

المنبع الحادي عشر:

روايات علي بن حسان الهاشمي:

فقد ذكر غير واحد أن مجموع روايات علي بن حسان الهاشمي في ما بين أيدينا من تفسير القمّي هي تسعة موارد^(١)، وعن آخر أنها عشرة موارد^(٢)، ولكن ظهر لنا من خلال تتبعنا الشخصي للموارد كونها (١١) مورداً، موزعة على مورد واحد في النصف الأول من التفسير، وعشرة موارد في النصف الثاني منه .

نعم، الملاحظ على روايات الرجل في تفسير القمّي أنه يغلب عليها التأويل البعيد، كما هو واضح جداً من متابعة

الله (ﷺ) بهذه الآية هكذا: (ذلك بانهم كرهوا ما أنزل الله) في علي - إلا أنه كشط الاسم - (فاحبط الله أعمالهم)، وراجع تفسير الآية (٧٩) من سورة الزخرف (٤٣).

ومن الواضح أن في الرواية إشارة - بل تصريحاً - بالنقيصة في القرآن، وهو غير مقبول كما هو واضح.

(١) ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٣.

(٢) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي:

متونها والتدقيق فيها، حيث يحاول فيها الغاء دور دلالة الألفاظ الواردة فيها، وما يظهر منها في ضمن النظام اللغوي العام، وهو منهج معروف، وعادة ما يذهب إليه أهل الغلو والتخليط عن عمد وقصد؛ حتى يستطيعوا من خلاله تمرير أفكارهم الغريبة والعجيبة، وغير المقبولة في الشريعة من خلال الإفلات- كما يتصورون- من الضوابط والمعايير الضابطة لدلالة الألفاظ، وبالنحو الذي لا يكون هناك جهة أخرى يمكن أن نرجع إليها لمحكمة أفكارهم وقراءاتهم الخاصة للنصوص الدينية بصورة عامة .

وهذا ليس مستغرباً من علي بن حسان الهاشمي، بعد أن وصفه النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، بأن له كتاباً في التفسير الباطن كله تخليط، وأن الرجل نفسه مذكور في عداد الغلاة، فاسدي الاعتقاد.^(١)

وفي الحقيقة يستفاد من هذا الكلام، أن هذا النمط من الروايات التفسيرية التأويلية، البعيدة جداً عن ظاهر الألفاظ والتعبيرات اللغوية، كانت مادة عمل عليها أهل الغلو والتخليط منذ قديم الزمان، ولم تكن هذه الروايات خفية

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥١ الرقم ٦٦٠.

عن عيون أهل التحقيق والتدقيق لكبار علمائنا، كالطوسي والنجاشي فأخذوا عليها بالنقد والتوضيح؛ لدفعها وتنقية كتبنا الروائية والتفسيرية منها، وهذا كاشف عن عدم رضاهم عن مثل هذه الطرق في فهم مرادات الشارع المقدس - كما هو الحق والصحيح - .

ومن الأمثلة لتأويلات هذا الرجل، قوله في تفسير قوله تعالى أنه: (وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ) ^(١) وأنَّ المقصود بذلك فلان وفلان وفلان ^(٢)، وما شاكل ذلك، والتي قد اتضح منشؤها مما تقدّم، خصوصاً بعد عدم نقل هذه المعاني من كبار الأصحاب وأهل الرواية والحديث، مع ما للتفسير من أهمية عظيمة عند المؤمنين، وما ذلك إلا لأنهم علموا أنّ المراد في مثل هكذا موارد هو حملها على ظاهر هذه الألفاظ والتعبيرات، دون الخوض في التأويلات البعيدة لغايات خاصة، بعيدة عن مراد الشارع المقدس.

نعم، تبعنا مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نجد ذكراً لعلي بن حسان فيه، ولعلّ منشأ ذلك أنّ نسخة التفسير

(١) سورة الحجرات: الآية ٧.

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٣١٩/٢.

التي اختصرها ابن العتائقي، لم تكن مشتملة على روايات علي بن حسان- كما هو الأقرب-، أو يَحْتَمِلُ أَنَّ ابن العتائقي لم يرتضِ روايات علي بن حسان، ووجد أنها غير مقبولة فحذفها جميعاً، كما أشار ابن العتائقي نفسه إلى هذه الفكرة لديه، وأنه وجد التفسير مليئاً بالأشياء غير المقبولة، فحاول تنقية التفسير منها.

المنبع الثاني عشر:

روايات التفسير لعلي بن مهزيار الأهوازي:

حيث حُددَ تعداد هذه الروايات بكونها ثمانية في ما وصل إلينا من تفسير للقمي^(١)، وبعد تتبعنا الشخصي وجدنا أنّ الموارد كانت ثمانية بالفعل، ستة منها في الجزء الأول من التفسير^(٢)، واثنان منها في الجزء الثاني من التفسير^(٣)، ولعلّ شخصاً آخر يستقرئ فيجد غير ذلك .

لكن السؤال الأساسي في المقام هو:

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدي ، منابع تفسر القمي: ص ١٤٦ .

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ١/ ٢٨٨، ٣٢٥، ٣٥٤، ٣٦٩ .

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٨، ٢٢٢ .

هل أنّ هذه الروايات تمثل جزءاً مستقلاً من روايات التفسير، أضيفت للتفسير في مرحلة لاحقة زماناً؟ وما هو الشاهد على ذلك إن كان هو كذلك؟

وفي مقام الجواب، قيل:

إن الجامع لما بين أيدينا من التفسير، نقل عن تفسير علي بن مهزيار (رحمه الله) في أكثر من مورد، بواسطة ابنه الحسن بن علي بن مهزيار، حيث بدأ بالنقل عنه من سورة هود، قال: ((أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار عن أبيه عن...)).^(١)

وبالرجوع للفهارس نجد أنّ النجاشي (رضي الله عنه) قد نصّ على أنّ الذي روى عن ابن مهزيار هو ابنه الحسن، حيث قال: ((أخبرنا محمد بن محمد والحسين بن عبيد الله والحسين بن أحمد بن موسى بن هدية، عن جعفر بن محمد، عن محمد بن الحسن بن علي، عن أبيه، عن جده بكتبه جميعها))^(٢)، والظاهر أنه في هذا الكلام تبع مقالة أصحاب منابع تفسير القمي^(٣).

(١) المصدر نفسه: ١/ ٣٣٥.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٤ الرقم ٦٦٤، ينظر:

أحمد سلمان: تفسير القمي بحث حول نسخه المتدولة: ص ٥٤.

(٣) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدي، منابع تفسير القمي:

ولكن الظاهر ان هذا الكلام غير تام؛ وذلك لأمر:

الأمر الأول:

أنّ تعداد الموارد ابتداءً ليس بذلك الكثير، وتحديدًا فإنه يمثل حوالي ثمانية من الألف، باعتبار أنّ ما بأيدينا من روايات في التفسير أكثر من (٩٠٠) رواية وتحديدًا (٩٣٣) رواية، وعدم الكثرة تبعاً لاحتمال أن تكون قد أخذت من أصل، أو كتاب لابن مهزيار، مقارنة بما إذا كانت الموارد كثيرة، كالخمسين أو الستين أو الأربعين ونحو ذلك، بملاحظة ما تشكّله من نسبة مئوية في الكتاب محلّ البحث والتحقيق.

الأمر الثاني:

أننا تتبعنا أسانيد هذه الروايات الثمان، فوجدنا أنّ منها ما هو مروى برواية علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي، عن أبيه، عن علي بن مهزيار، كما في:

١- مارواه عن والد علي بن إبراهيم، عن علي بن مهزيار، عن علاء المكفوف، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)

((...)).^(١)

٢- مارواه عن والد القمّي، عن علي بن مهزيار والحسن بن محبوب، عن النضر بن سويد، عن درست، عن أبي بصير، عن أبي جعفر (عليه السلام)....^(٢).

٣- قال علي بن إبراهيم:..... فإنه حدثني أبي، عن علي بن مهزيار، عن عمرو بن عثمان، عن المفضل بن صالح، عن جابر عن إبراهيم بن العلي، عن سويد بن علقمة، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)....^(٣).

٤- حدثنا أبي، عن علي بن مهزيار، عن إسماعيل السراج، عن يونس بن يعقوب، عن المفضل الجعفي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)....^(٤).

وبالتالي، فهذه الروايات الأربع تمثل نصف روايات علي بن مهزيار في التفسير، وكانت عن طريق نفس القمّي، عن والده عمّن روى عنه.

(١) القمي، تفسير القمي: ٢ / ٥٨.

(٢) المصدر نفسه: ٢ / ٢٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ١ / ٣٦٩.

(٤) المصدر نفسه: ١ / ٣٥٤.

وبالتالي، فيبعد نسبتها إلى تفسير علي بن مهزيار مباشرة بطريقه الخاص، وهو ابن علي بن مهزيار.^(١)

الأمر الثالث:

أن هناك رواية منها، وردت بالسند الآتي:

((حدثنا محمد بن عمير، قال: حدثنا إبراهيم بن مهزيار، عن أخيه علي بن مهزيار، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ((.....)).^(٢)

وهذه الرواية وإن أمكن حملها على النقل من تفسير علي بن مهزيار، بمعينة أن أخاه- إبراهيم بن مهزيار- قد روى كتب علي بن مهزيار، ومن الطبيعي أن يكون كتاب التفسير منها، فيكون قد أخذها عن التفسير.

ولكن لنا في المقام كلام، حاصله:

أن هذا الاحتمال وإن كان قائماً، ولكنه احتمال ضعيف؛ والوجه في ضعفه أن تفسير علي بن مهزيار لو كان من مصادر

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٣ الرقم ٦٦٤.

(٢) القمي، تفسير القمي: ١/ ٢٨٨.

الجامع لما بين أيدينا من التفسير، لنقل عنه -بطبيعة الحال- الكثير من الموارد والروايات.

وبالتالي، فلا يُتصور أن يقع كتاب التفسير لعلي بن مهزيار -الذي من الطبيعي أن يضم بين طياته عشرات، إن لم تكن المئات من روايات التفسير؛ لأن المنهج الروائي في التفسير، هو المنهج السائد في تلك الأزمان- بيد الجامع مع شدة الحاجة إليه -؛ لأن روايات التفسير قليلة عموماً، مقارنة بالروايات الفقهية والعقائدية-، ولا ينقل عنه إلا في مورد أو موردين !!؟

الأمر الرابع:

إنَّ المتبقي ثلاث روايات فقط، وهي:

١- ((أخبرنا الحسن بن علي بن مهزيار، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله (عليه السلام)....)).^(١)

٢- ((أخبرنا الحسن بن علي، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن أبي السفاتج، عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قوله تعالى ((.....)).^(٢)

(١) المصدر السابق: ١/ ٣٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/ ٣١٠.

٣- ((أخبرنا الحسن بن علي، عن أبيه، عن الحسين بن بنت إلياس وإسماعيل بن همام، عن أبي الحسن، قال: كانت الحكومة في بني إسرائيل)).^(١)

وحمل النقل لهذه الروايات من تفسير علي بن مهزيار، بمعية أن طريق التفسير يمرّ بمحمد بن الحسن بن علي، عن أبيه - الحسن بن علي - عن جده - علي بن مهزيار -، كما ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة^(٢).

فهو وإن كان محتملاً، ولكن هذا الاحتمال يصطدم بما تقدّم منا - غير مرة - من كون الموارد المنقولة قليلة، لا تتناسب مع المطلوب في جعل الكتاب مصدراً من مصادر التفسير من قبل الجامع، فإنه لا يمثل أكثر من ثلاثة بالألف من محتوى الكتاب الذي بأيدينا، ولو كان مصدراً له لنقل عنه أضعاف مضاعفة، مقارنة بهذا العدد والكم المنقول فعلياً.

فالتيجة:

أنه يبعد أن يكون الجامع للتفسير قد نقل هذه الروايات التفسيرية من تفسير علي بن مهزيار، ولعله نقلها من مصدر

(١) المصدر نفسه: ١ / ٣٥٥.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٣ الرقم ٦٦٤.

آخر، أو نقلها مشافهة عن ابنه أو حفيده.

نعم، تتبعنا روايات علي بن مهزيار في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نجد للرجل ذكراً فيه، إلا في مورد واحد نقل تفسيراً لقوله تعالى (إِنَّمَا نَعُدُّهُمُ عَدًّا)^(١)، حيث ذكر في تفسيرها:

((قال لي: ما هو عندك؟ قلت: عدّ الأيام، قال: لا، إنَّ الآباء والأمهات ليحصون ذلك، ولكن عدّ الأنفاس)).^(٢)

وكانت لجنة تحقيق المختصر قد ذكرت في هامش لها على هذا الكلام، أنه:

((رواه البحراني في البرهان^(٣) عن تفسير القمّي: وروى الشيخ محمد بن يعقوب الكليني في الكافي^(٤)، عن محمد بن يحيى، عن الحسين بن إسحاق، عن علي بن مهزيار، عن علي بن إسماعيل الميثمي، عن عبد الأعلى مولى آل سام، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام) قول الله (عز وجل) (إِنَّمَا نَعُدُّهُمُ عَدًّا)؟

(١) سورة مريم: الآية ٨٤.

(٢) ابن العتائقي، مختصر تفسير القمّي: ص ٣٠١.

(٣) البحراني، البرهان في تفسير القرآن: ٣/ ٧٣٠.

(٤) الكليني، الكافي: ٣/ ٢٥٩ ب: النوادر ح ٣٣.

فقال: ما هو عندك؟ قلت: عدّ الأيام، قال: لا، إنّ الآباء والأمهات يحصون ذلك، ولكن عدد الأنفاس)).^(١)

ولم أجد أكثر من ذلك في ما بين أيدينا من مختصر تفسير للقمي، مما له ربط بعلي بن مهزيار.

المنبع الثالث عشر:

الروايات التفسيرية للحسن بن علي بن فضال:

فقد ذكروا في منابع تفسير القمّي أنّ الروايات التفسيرية للحسن بن علي بن فضال في ما بين أيدينا من التفسير للقمي، هي ثلاث روايات - بل يُحتمل أكثر من ذلك - ولعله تصل إلى العشرة؛ من جهة اختلاف التعبيرات الواردة فيها، وأرجعوها إلى تفسير الحسن بن علي بن فضال، أو نوادره.^(٢)

وذكر صاحب تفسير القمّي: بحثاً حول النسخ المتداولة، تعقيباً على هذا الكلام: أنّ الجامع لما بين أيدينا من تفسير القمّي، قد نقل عن تفسير الحسن بن علي بن فضال في أكثر

(١) ابن العتائقي، مختصر تفسير القمي: ص ٣٠١ الهامش رقم ٣.

(٢) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي:

من مورد من الكتاب بنفس السند، وهو:

((حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن عيسى بن

زياد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن....))^(١).

وقد نصّ الشيخ الطوسي (قدس سره) نقلاً عن ابن النديم،

على أنّ له تفسيراً، قال: له كتب منها كتاب الصلاة، كتاب

الديات، وزاد ابن النديم كتاب التفسير.^(٢)

والمشكلة أنهم لم يذكروا لهذا التفسير طرقاً؛ لكي تتم

مطابقتها.

نعم، ورد في كتاب (رسالة أبي غالب الزراري) ما يمكن

الاستفادة منه، وهو ذكر أبي غالب الزراري (رضي الله عنه) طريقه لأحد

كتب ابن فضال، إذ قال: ((كتاب البشارات لابن فضال،

حدثني به خال أبي، أبو العباس الرزاز، عن جدّه محمد بن

عيسى بن زياد التستري، عن الحسن بن فضال))^(٣).

وعليه، فلعلّ هذا أيضاً هو طريق تفسيره الذي ذكره ابن

(١) القمي، تفسير القمي: ٧٤ / ٢.

(٢) انظر: ابن النديم، الفهرست: ص ٩٨.

(٣) الزراري، رسالة أبي غالب الزراري: ص ٧١.

النديم، ويكون قد وصل للجامع بهذا الطريق، ونستفيد ايضاً
أنّ الجامع هو من طبقة أبي غالب الزراري (رحمته الله).^(١)

وهذا الكلام كان قد أشار إليه صاحب منابع تفسير
القَمِّيِّ، ولكن السؤال الأساسي في المقام، هو:

هل ظهر لنا شيء خلاف ذلك، بعد النظر في هذا الحديث
أم لا ؟

والجواب:

بعد أن تتبعنا روايات الحسن بن علي بن فضال في ما بين
أيدينا من التفسير، وجدنا أنها ثمانية موارد، وهي تمثل ثمانية
بالألف من مجموع روايات التفسير تقريباً، - وإن كان مجموع
رواياته تحديداً (٩٣٣) رواية -، ولاحظنا أنّ اثنين منها في الجزء
الأول من التفسير، وستة منها في الجزء الثاني منه.

والملفت للنظر في أسانيد هذه الروايات أن أربعاً منها
وردت عن طريق نفس علي بن إبراهيم القمّي، - بقرينة سياق
الكلام - عن أبيه إبراهيم بن هاشم القمّي، عن الحسن بن علي

(١) ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: اص ٥٤ -

بن فضال. (١)

وهذا مؤثر واضح على أن نفس القمّي قد أخذ هذه الروايات عن أبيه، فبالتالي، لا تندرج في ضمن ما أخذ عن تفسير الحسن بن علي بن فضال كمصدر ومنبع مستقل، ومن ثم أضيف إلى ما بين أيدينا من التفسير.

وأما الروايات الأخرى، فثلاث منها كانت بسند محمد بن جعفر، عن محمد بن عيسى بن زياد، عن الحسن بن علي بن فضال (٢)، - وهو الطريق المعروف المشار إليه فيما تقدّم من الكلام -، ولكن الذي يبعد كون هذه الروايات قد أخذت من كتاب التفسير لعلي بن الحسن بن فضال هو كونها قليلة العدد - ثلاث روايات فقط، أي ما يقرب من ثلاثة بالألف من مجموع روايات الكتاب الواصل إلينا -؛ وذلك لأنه لو كان كتاب ما مصدراً من مصادر مؤلف ومصنف مُعين، وعزم على الأخذ منه - خصوصاً مع قلة المصادر في التفسير -، فيصعب أن ينقل عنه ثلاثة موارد فقط، خصوصاً مع الالتفات إلى أن طريقة المتقدمين في تلك الفترة تعتمد على النقل والسرود

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٣٩/١، ١٢٣، ١١٨/٢، ١٣٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٧٤/٢، ٩٩، ٣٩١.

من كتب الآخرين، لا على طريقة التحليل والتقسيم وإعمال النظر والأخذ والرد، كما صار متعارفاً في مصنفات المتأخرين ومتأخري المتأخرين، والذي ازداد وضوحاً عند المعاصرين .

نعم، في مورد واحد السند هكذا:

((أخبرنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال))،^(١) وهذا يعزز ما ذهبنا إليه من عدم كون الروايات مأخوذة من تفسير الحسن بن علي بن فضال.

وبعد تتبع مختصر التفسير لابن العتائقي، لم نعثر على ذكر لابن فضال فيه، ولعله من جهة أن المختصر قد عمد إلى رواياته، فحذفها لسبب أو لآخر.

المنبع الرابع عشر:

روايات محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي صاحب كتاب نواذر الحكمة.

مجموع ما أشير إليه من روايات لمحمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي، التي وردت في ما بين أيدينا من

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٢٨٨.

التفسير هي تسع روايات.^(١)

وذكروا أنه قد روى عنه في عدة موارد، منها بواسطة محمد بن جعفر الرزاز، وقد بدأ بالنقل عنه من سورة يونس، قال: ((حدثني محمد بن جعفر، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن....)).^(٢)

وأن هذا الطريق هو عين طريق كتاب نوادر الحكمة المذكور في الفهارس، إذ أن الراوي لهذا الكتاب هو الرزاز، قال النجاشي (رحمه الله): ((أخبرنا الحسين بن موسى، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا محمد بن أحمد بنوادر الحكمة)).^(٣)

وقال أبو غالب الزراري في رسالته: ((كتاب نوادر الحكمة، حدثني به خال أبي، أبو العباس الرزاز، عن محمد بن أحمد بن يحيى، وهو مصنفه)).^(٤)

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدي، منابع تفسير القمي: ص ١٤٦.

(٢) القمي، تفسير القمي: ١ / ٣١٣.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٩ الرقم ٩٣٩.

(٤) الزراري، رسالة أبي غالب الزراري: ص ٧٠، ينظر: احمد سلمان، تفسير

وكان أصحاب منابع تفسير القمّي قد تحدثوا عن ذلك بشيء من التفصيل، وذهبوا كذلك إلى أنّ روايات محمد بن أحمد بن يحيى المذكورة في ما بين أيدينا من التفسير، مأخوذة عن كتاب نوادر الحكمة.^(١)

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أنا وجدنا - بعد تتبع روايات الرجل في ما بين أيدينا من التفسير - عدم القدرة على ضبط العدد لتلك الروايات؛ وذلك من جهة الاشتراك الكثير في عنوان الرجل، لأنّ اسمه من الأسماء المتداولة الشائعة التي يكثر ورودها بين الرواة، خصوصاً اسمه الأول والثاني، والمهم في المقام هو الحديث عن أنه:

هل كان مصدر روايات محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمّي كتابه (نوادر الحكمة)؟ أم كان كتاباً آخر؟
والجواب عن ذلك:

القمي بحث حول النسخ المتداول: ص ٥٥-٥٦.

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي: ص

بعد تتبع متون روايات الرجل في ما بين أيدينا من التفسير، وجدنا أنها في غالبها نصوصاً تفسيرية لآيات قرآنية، كما في تفسير قوله تعالى (وَأَسْرُوا التَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَدَابَ) ^(١)، وكذلك في تفسير قوله تعالى (وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَقَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدِّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا) ^(٢) وغيرها .

وبالعودة الى كتب وأبواب كتاب نوادر الحكمة، لم نجد أنّ فيه باباً مختصاً بالتفسير، بل أنّ الأعم الأغلب من أبواب الكتاب فقهية وعقائدية.

وكذلك لا تتناسب معاني رواياته المدرجة في التفسير، مع عناوين كتبه الأخرى التي ذكرها النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، ككتاب الملاحم، وكتاب الطب، وكتاب مقتل الحسين (عليه السلام)، وكتاب المزار. ^(٣)

نعم، وجدت رواية واحدة فقط، وردت كالاتي:

((حدثني محمد بن جعفر، قال: حدثنا محمد بن أحمد،

(١) سورة يونس: الآية ٥٤، ينظر: القمي، تفسير القمي: ١/ ٣١٣.

(٢) سورة الحج: الآية ٥، ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ٧٨.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨-٣٤٩ الرقم

عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سعدان، عن عبد الله بن القسم، عن صالح، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: في قوله (قوة)، قال: القوة القائم (عليه السلام)، والركن الشديد ثلاثمائة وثلاثة عشر (...).^(١)

فهذه الرواية تتناسب مع عنوان كتاب له، وهو الإمامة كما ذكره النجاشي^(٢)، وعلى كل حال، فحيث أن كتاب (نوادير الحكمة) - مع الأسف - لم يصل إلينا، فيبقى احتمال الأخذ منه في المقام وارد، وإن كان لا قرينة تؤيده، بل لعله صار بعيداً، بمعينة ما قدمناه من شواهد.

نعم، بعد تتبع مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، لم نجد ذكراً لصاحب نوادر الحكمة فيه، فلاحظ.
ولعلّ المختصر تعمد الذهاب إلى روايات الرجل، وحذفها لسبب أو لآخر.

(١) القمّي، تفسير القمّي: ١/ ٣٣٥-٣٣٦.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨-٣٤٩ الرقم

المنبع الخامس عشر:

روايات أحمد بن علي الفائدي القزويني من كتابه (النوادر):

فقد ذكروا في منابع تفسير القمّي، أنّ تعداد روايات أحمد بن علي الفائدي في ما بين أيدينا من التفسير هي أربع روايات، ذكروا تفصيلات تلك الروايات، وذكروا أنّ للنجاشي طريقاً لكتاب نوادر أحمد بن علي الفائدي، وله طريقه الخاص في فهرست أسماء مصنفى الشيعة، وهو:

((أخبرنا إجازةً، أبو عبد الله القزويني، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن حاتم عنه، وكذلك الشيخ الطوسي بطريقه، وهو:

أخبرنا أحمد بن عبدون، عن أبي عبد الله الحسين بن علي بن شيبان القزويني، عن علي بن حاتم عنه، والظاهر أنّ هؤلاء من أهل قزوين)).^(١)

وأعاد طرح هذا الكلام صاحب بحث في النسخ المتداولة، وأضاف عليه:

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمّي: ص ١٣٥، ١٤٦ (فارسي).

((أَنَّ هَذِهِ قَرِينَةٌ مَهْمَةٌ لِمَعْرِفَةِ الْجَامِعِ، حَيْثُ أَنَّهُ مِنْ طَبَقَةِ تَلَامِيذِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْفَائِدِيِّ الْقَزْوِينِيِّ، وَسَمِعَ مِنْهُ وَحَدَّثَ عَنْهُ)).^(١)

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أَنَّ مَجْمُوعَ الْمَوَارِدِ الَّتِي لَاحِظْنَاهَا بِرِوَايَةِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ هِيَ خَمْسَةٌ مَوَارِدَ، كُلُّهَا فِي الْجِزْءِ الثَّانِي مِنَ التَّفْسِيرِ، وَهِيَ:

١- ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ)، عَنِ السَّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبَانَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (...)).^(٢)

٢- ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ عَمْرِو الْكَلْبِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّامِتِ، قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) ...)).^(٣)

٣- ((حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْعُلُوِّيُّ، عَنِ الْعَمْرِكِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَمْهُورٍ،

(١) أحمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٦.

(٢) القمي، تفسر القمي: ٦١/٢.

(٣) المصدر السابق: ١١٢/٢.

قال: حدثنا سليمان بن سماعة، عن عبد الله بن القاسم، عن يحيى بن ميسرة (مسيرة على طبعة) الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام) (...)).^(١)

٤- ((حدثنا أحمد بن علي، قال: حدثنا الحسين بن عبيد الله السعدي، قال: حدثنا الحسن بن موسى الخشاب، عن عبد الله بن الحسين، عن بعض أصحابه، عن فلان الكرخي، قال: قال رجل لأبي عبد الله (عليه السلام) (...)).^(٢)

٥- ((حدثنا أحمد بن علي قال: حدثنا محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن أسلم، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) (...)).^(٣)

وعليه، فتعداد الروايات منهم لم يكن دقيقاً، ولكن المهم أنه لا توجد هناك رواية واحدة ذكر فيها اسم الرجل صريحاً بكونه أحمد بن علي الفائدي القزويني، فكيف حملوا أحمد بن علي المطلق من غير تقييد، على أحمد بن علي الفائدي القزويني في أسانيد ما بأيدينا من التفسير، مع كونه مشتركاً،

(١) المصدر نفسه: ٢/ ٢٦٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/ ٣١٦.

(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٣٤٤.

ولم تبرز قرينة في المقام؟!.

والجواب عن ذلك:

ظاهر - بل صريح - كلمات أصحاب منابع تفسير القمّي،
أن أحمد بن علي الفائدي القزويني كان موجوداً في قزوین، وأن
الكتاب كذلك كان هناك ونقل منه، أو حدّث عن الرجل.^(١)

ولكن يمكن أن يناقش في هذا الكلام بالقول:

أولاً:

أن الموارد المنقولة قليلة، فهي لا تمثل أكثر من خمسة
بالألف من مجموع روايات ما بين أيدينا من التفسير، - أي
أقل من نصف من الواحد من المئة - . وبالتالي، المتعارف عادة
النقل عن مصدر الكتاب بأعداد تفوق هذه النسبة بكثير،
خصوصاً فيما إذا كان الموضوع مما تقل فيه المصادر، كالتفسير،
أو علوم القرآن، أو أسباب النزول، ونحو ذلك، مع الالتفات
إلى أن طبيعة الأخذ من المصادر في تلك الأزمان كان مقتصرًا على
السرد والنقل، من دون أعمال نظر أو توجيه أو أعمال القواعد

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمّي:

العقلية والمنطقية في المنقول، بل كان الفقه- على سبيل المثال- في تلك الفترة بثوب فقه الحديث، ولم يكن قد تحوّل بعد إلى فقه المتون الذي نعرفه ونتداوله في أيامنا هذه .

ثانياً:

أن مجرد احتمال تواجد شخصين أو أكثر في مكان واحد وزمان واحد، لا يكون قرينة تورث الاطمئنان على أنها قد التقياً، فكم من أعلام عاشوا في زمن واحد ومكان واحد، ولم يلتق أحدهما بالآخر لسبب أو لآخر، وليس هناك قاعدة أو أصلاً يقول: إن من عاش في مكان مع شخص آخر لا بد أن يلتقي به، أو يتفاعل معه علمياً، والواقع المعاش خير شاهد على ذلك .

ثالثاً:

أن أحمد بن علي مشترك بين أكثر من واحد.

وبالتالي، فيكون صحة الحمل على الفائدي القزويني بحاجة إلى قرينة، كما هو واضح، ولم تُبرز أي قرينة في المقام على التشخيص والتعيين.

رابعاً:

أن الروايات في التفسير الذي بأيدينا، لم تُرو عن طريق علي بن أبي حاتم .

خامساً:

أنه يحتمل من سياق الكلام كون من حدّث عن أحمد بن علي، هو علي بن إبراهيم القمّي .

فبالتالي، تكون هذه الروايات من ضمن مرويات القمّي نفسه، غايته أنها عن غير أبيه، لا أكثر .

وبالتالي، فلا تكون جزءاً مستقلاً مضافاً إلى التفسير بطريق مستقل، في مرحلة متأخرة زماناً عن أصل تصنيف التفسير وتأليفه .

فالتيجة:

أنّ عدّ كتاب (النوادر) لأحمد بن علي الفائدي القزويني من مصادر ومنابع تفسير القمّي الجديدة، التي أخذ منها الجامع للتفسير الذي بأيدينا، ليس بذلك الواضح .

نعم، تتبعنا إمكانية ورود روايات أحمد بن علي في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نظفر -ولا في مورد واحد-

برواية عن أحمد بن علي، ولعلها كانت موجودة في الكتاب قبل الاختصار، فحذفها ابن العتائقي، ولعلها أضيفت الى التفسير بعد التأليف، - وإن كان ذلك خلاف احتمال أن الراوي عن أحمد بن علي هو علي بن إبراهيم القمّي -، ولعل النسخة التي اختصرها ابن العتائقي هي غير النسخة الواصلة إلينا، - كما يقرب ذلك على ما سيأتي مفصلاً حال بيان المختار^(١) -، والاحتمالات في مثل هكذا كتب جدلية، كثيرة عديدة لا تنقطع.

المنبع السادس عشر:

روايات التفسير للحسن بن علي بن أبي حمزة:

فقد ذكر في المقام: أن الجامع لما بين أيدينا من تفسير القمّي، قد نقل عن تفسير الحسن بن علي بن أبي حمزة، وبدأ بالنقل عنه من سورة الحشر، بهذا الإسناد:

((حدثنا به محمد بن أحمد بن ثابت، عن أحمد بن ميثم، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة))^(٢).

وقد نصّت كتب الفهارس على أن الراوي لكتاب الحسن

(١) ينظر: ص ٢٧٢.

(٢) القمّي، تفسير القمّي: ٣٦/٢.

بن علي بن أبي حمزة، هو أحمد بن ميثم بن أبي نعيم، قال الشيخ الطوسي: ((له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن الأنباري، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عن الحسن بن أبي حمزة)).^(١)

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أولاً:

أنَّ تعداد الموارد عن الحسن بن علي في الجزء الثاني من التفسير، كان عشرة موارد^(٢)، وتنوعت موضوعاتها بين تفسير آيات كريمة (سبعة موارد)، وبين روايات تاريخية (ثلاثة موارد)، بينما لم يرد شيء من الروايات في الجزء الأول من التفسير.

ثانياً:

أنَّ الطابع العام والسمة الظاهرة في الروايات التفسيرية في

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٠١ الرقم ١٧٧، ينظر:

احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٦-٥٧.

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٤٦/٢، ٥٥، ٥٦، ٣٦٠، ٣٧٠، ٤٠٨،

٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٤.

المقام، هي التأويل البعيد جداً عن ظاهرها، وهذا واضح.

ثالثاً:

أن احتمال الأخذ من كتاب التفسير لحسن بن علي بن أبي حمزة - كما هو المدعى - غير صحيح؛ والوجه في ذلك إن النجاشي قام بسرد كتب الحسن بن علي بن أبي حمزة، وقال أنها:

((منها: كتاب (الفتن) وهو كتاب الملاحم، أخبرنا به أبو عبد الله بن شاذان، عن علي بن أبي حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: حدثنا علي بن الحسين بن عمرو الخزاز، عن الحسن به.

وله كتاب (فضائل القرآن)، أخبرناه أحمد بن محمد بن هارون، عن أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا أحمد بن يوسف بن يعقوب بن حمزة بن زياد الجعفي القصباني، يعرف بـ(ابن الجلا) (الحلا) بعرضم، قال: حدثنا إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي نصر، عن الحسن به.

وكتاب (القائم الصغير)، وكتاب الدلائل، وكتاب المتعة، وكتاب الغيبة، وكتاب الصلاة، وكتاب الرجعة، وكتاب فضائل

أمير المؤمنين (عليه السلام) وكتاب الفرائض)).^(١)

وذكر الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرسته:

((الحسن بن علي بن أبي حمزة له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن الأنباري، عن حميد، عن أحمد بن ميثم، عن الحسن بن أبي حمزة)).^(٢)

((وله كتاب الدلائل، وكتاب فضائل القرآن، رويناهما بالإسناد الأول، عن أحمد بن ميثم، عن أبي نعيم الفضل بن دكين عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أبي الصهبان، عنه)).^(٣)

ولنا تعليق في المقام، حاصله:

أن الحسن بن علي بن أبي حمزة كان من وجوه الواقفة، كما نصّ عليه النجاشي^(٤).

فبالتالي، كون أن له كتاباً بعنوان (الغيبة)، وكتاب

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧ الرقم ٧٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة واصولهم: ص ١٠١ الرقم ١٧٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٠٢ الرقم ١٨٥.

(٤) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦ الرقم ٧٣.

بعنوان (القائم)، فيحتمل جداً أنه كان لدعم فكرة أنّ القائم والغائب والمهدي إنما هو الإمام الكاظم (عليه السلام) المستشهد ١٨٣ للهجرة)، حيث أن مذهب الواقفة قائم على أنّ القائم والغائب هو الإمام الكاظم (عليه السلام) دون غيره، ولهذا الكلام نظير في الحسن بن محمد بن سماعة، كما ستأتي الإشارة إليه^(١).

ومن الملاحظ أنه لم يكن للحسن بن علي بن أبي حمزة كتاب في التفسير، حتى يمكن أن ينسب إليه ما يدعى من أخذها من قبل الجامع لما بين أيدينا من تفسير للقمي .

بل أكثر من ذلك:

فحتى كتاب (فضائل القرآن) لا ينسجم مضموناً مع متون الروايات الواردة في التفسير، عن الحسن بن علي بن أبي حمزة، وكذلك لا ينسجم مع عناوين الكتب الأخرى للحسن بن علي .

فالتتيجة:

أنّ الأقرب إنما هو وقوع الحسن بن علي بن أبي حمزة في طريق مجموعة من الروايات، أضيفت إلى ما بأيدينا من تفسير

(١) ينظر: ص ١٥٢.

للقمي.

قد يقال: إنه يمكن أن يقال: بأنه كان للحسن بن علي بن أبي حمزة كتاب في التفسير، ولكن لم يُشر إليه أصحاب الفهارس للمصنفات.

فإنه يقال: إن هذا احتمال وارد، لكنه لا قرينة عليه تؤيده، وهو بعيد بحساب الاحتمالات.

نعم، تتبعنا روايات الحسن بن علي بن أبي حمزة في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نعثر على شيء منها، والظاهر أن المختصر أسقطها، أو أنها أضيفت للتفسير بعد الاختصار، أو أن نسخة المختصر لم تكن مشتملة عليها - كما هو الأقرب - على تفصيل يأتي في مقام بيان المختار^(١)، خصوصاً وأنّ مختارنا قائم على التفصيل بين النسخة التي كانت بيد ابن العتائقي ومن قبله، - وهي النسخة المتمحضة في روايات القمّي - والنسخة التي توفرت وانتشرت بعد ابن العتائقي - وهي النسخة الملفقة بين روايات القمّي وغيره، بصورة عامة -، على تفصيل يأتي^(٢).

(١) ينظر: ص ٢٧٢.

(٢) ينظر: ص ٢٧٤.

المنبع السابع عشر:

كتب الحسن بن محمد بن سماعة:

وقيل في المقام:

أنّ الجامع لما بين أيدينا من التفسير قد نقل عنها-أي عن كتب الحسن بن محمد بن سماعة-، تارة بواسطة محمد بن أحمد بن ثابت، وتارة أخرى بتوسط حميد بن زياد، وكلا الرجلين من رواة كتبه، كما نصّت على ذلك كتب الفهارس، قال النجاشي:

((أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: علي بن حاتم، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن ثابت، قال: رويت كتب الحسن بن محمد بن سماعة عنه، وقال لنا أحمد بن عبد الواحد: قال لنا علي بن حبشي: حدثنا حميد بن زياد، قال: سمعت من الحسن بن محمد بن سماعة الصيرفي-وكان ينزل كندة- كتبه المصنفة))^(١).

ولنا في المقام كلام، حاصله أمور:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٤٢ الرقم ٨٤، ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداول: ص ٥٧.

الأمر الأول:

أن مجموع موارد ورود الحسن بن محمد بن سماعه في ما بين أيدينا من التفسير هي ثلاثة فقط ^(١)، وكانت كلها في الجزء الثاني من التفسير.

الأمر الثاني:

أنها وردت في اثنين منها عن محمد بن أحمد بن ثابت، ولكن في مورد واحد عن أحمد بن زياد، وليس حميد بن زياد كما قيل، ولعله تصحيف كما هو الأقرب؛ لقرب رسم كلمة أحمد وحميد.

الأمر الثالث:

أن هذا المقدار من الروايات لا يمثل سوى ثلاثة بالألف من مجموع ما بأيدينا من روايات تفسير القمّي.

فبالتالي، هو لا يعدو كونه ثلاثة من العشرة من المئة، فلو كان الجامع لما بين أيدينا من التفسير قد وقعت يده على تفسير للحسن بن محمد بن سماعه، وبنى على أن يتخذه مصدراً له في الإضافة الجديدة للتفسير، لنقل عنه حينئذٍ أكثر من هذا

(١) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/٣٤٩، ٣٥٧، ٤٥١.

المقدار بكثير، كما تقدّم بيان سببه غير مرة في ما تقدّم من الكلام، ولا يقتصر عادة على هذا المقدار.

الأمر الرابع:

أنّ أهل الفهارس والمصنفات من أصحابنا وغيرهم قد عدّوا كتب الحسن بن محمد بن سماعة، فهذا النجاشي قد ذكر في فهرست أسماء مصنفي الشيعة أنّ منها:

((النكاح، الطلاق، الحدود، الديات، القبلة، السهو، الطهور، الوقت، الشراء، البيع، الغيبة، البشارات، الحيض، الفرائض، الحج، الزهد، الصلاة، الجنائز، اللباس)).^(١)

ثم أننا لاحظنا شيئاً ملفتاً للنظر، وهو:

أنّ النجاشي قد نصّ على وفاة الرجل سنة (٢٦٣) للهجرة في الكوفة^(٢)، وأنّ له كتاباً في الغيبة - كما تقدّم -، وهو من أعمدة الوقف كما هو معروف، وقد نصّ على ذلك النجاشي كذلك^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١-٤٢ الرقم ٨٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٢، الرقم ٨٤.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١ الرقم ٨٤.

فبالتالي، يُحتمل جداً أن يكون كتابه في الغيبة لدعم دعوى الواقفة بغيبة الإمام الكاظم (عليه السلام) (استشهد ١٨٣ للهجرة)، فقد كان ابن سماعه يُنكر فضائل الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام)، كما نصَّ على ذلك النجاشي في فهرسته،^(١) كما تقدّم في الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني الذي كان من أعمدة الوقف، وكان له كتاب في الغيبة وكتاب القائم .

ثم أننا تتبعنا الحسن بن محمد بن سماعه في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نجد له أثراً يذكر:

١- لا بعنوان (الحسن بن محمد).

٢- ولا بعنوان (بن سماعه).

٣- ولا بعنوان (الحسن بن محمد بن سماعه).

ولعلّ الجامع حذف روايات ابن سماعه، أو أنها أصلاً لم تكن موجودة في التفسير الذي اختصره ابن العتائقي، -كما نعتقد أنه الأقرب؛ لأن مختارنا أنّ للتفسير نسختين مستقلتين، نسخة خالصة للقمي، ونسخة ملفقة مع غيره، على تفصيل

(١) ينظر: المصدر السابق.

يأتي^(١) - أو أنها أضيفت إليه فيما بعد، والكلّ محتمل، فتفسير القمّي يمتاز بأن الأسئلة فيه أكثر من الأجوبة.

المنبع الثامن عشر:

كتاب طلحة بن زيد:

وقد ذكر في المقام:

أنّ الجامع للتفسير قد نقل عن كتاب طلحة بن زيد في مورد بهذا السند:

((حدثنا حميد بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى، عن طلحة بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليه السلام) ((٢)).

وقد نصّ النجاشي على أنّ هذا الكتاب قد روي بعدة طرق، فقال: ((له كتاب يرويه جماعة يختلف برواياتهم، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن كليب، قال:

(١) ينظر: ص ١٧٨.

(٢) القمّي، تفسير القمّي: ١٠٣/٢.

حدثنا سيف بن عميرة، عن منصور بن يونس، عن طلحة بن زيد بكتابه))^(١).

وفي هذا التفسير نجد أنّ السند قد صدر به (حميد بن زياد)، وهو الذي نصّ النجاشي أنه من رواة كتابه - كما تقدّم -، بل نقل عنه الشيخ الطوسي طريقاً آخر لكتب طلحة بن زيد، قال: ((وأخبرنا جماعة عن أبي الفضل، عن حميد، عن أبي محمد القاسم بن إسماعيل القرشي، عن طلحة بن زيد))^(٢). وعليه، فإن جامع التفسير نقل عن (حميد بن زياد) كتاب طلحة بن زيد، بأحد طرقه التي وصلت إليه^(٣).

وبعد أن تتبعنا - شخصياً - روايات الرجل في ما بين أيدينا من التفسير، وجدنا أنها ثلاث روايات فقط، وكلّها في الجزء الثاني من التفسير^(٤).

والرجل وإن كان له كتاب - كما تقدّم - ولكن الأعلام لم

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة واصولهم: ص ١٥٠ الرقم ٣٧٢.

(٣) ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٧ -

(٤) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/١٠٣، ١٧٠، ١٩٣.

ينصوا على ماهية وموضوع هذا الكتاب، أنه كتاب تفسير، أو ما يتعلق بالقرآن الكريم أو قريب منه، بل يُحتمل كونه كذلك كما يحتمل كونه غير ذلك، وإن كنا نستبعد كونه كتاب تفسير؛ والوجه في ذلك:

أنَّ الرجل عامِّي، روى عن جعفر بن محمد (عليه السلام)، - كما نصَّ على ذلك النجاشي - ^(١)، وعادة ما يبعد أن يروي العامة روايات تفسيرية عن الأئمة المعصومين (عليهم السلام)؛ وذلك لما فيها - عادة - من مختصات مذهبية، كما في الحديث عن ولاية أهل البيت (عليهم السلام)، ونحو ذلك مما هو مخالف لما عليه العامة من عقائد، بينما تجرد الأجزاء الفقهية أكثر استقراراً وانسجاماً بين المذاهب الإسلامية عامة، مقارنة بالأجواء العقائدية.

ولكن ذكر الشيخ الطوسي (رحمته الله) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم أنَّ الرجل وإن كان عامياً، ولكن كتابه معتمد، وذكر طرقة إليه وهو:

((ابن أبي جدي، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد، بن الحسين، عن محمد بن سنان عنه.

وأخبرنا به جماعة، عن أبي الفضل، عن حميد، عن أبي

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢٠٧ الرقم ٥٥٠.

محمد القاسم بن إسماعيل القرشي، عن طلحة بن زيد ((١)).
وبعد تتبع متون روايات الرجل منا - شخصياً - في التفسير،
وجدنا أنها روايات سليمة خالية عن التأويل، بعيدة عنه .

نعم، حيث أنها روايات قليلة العدد، فيبعد أن يكون
كتاب الرجل مصدراً للجامع لما بين أيدينا من التفسير، بل
لعل الرجل قد وقع في روايات أخذها الجامع دون الأكثر من
ذلك، فإن مجموع الروايات محل الكلام لا تشكل من مجموع
روايات ما بأيدينا من التفسير إلا نسبة ثلاثة بالألف فقط لا
أكثر.

نعم، تتبعنا روايات الرجل في ما بين أيدينا من مختصر
تفسير القمّي لابن العتائقي الحلي، فلم نظفر ولا برواية واحدة
عن الرجل فيه، ولعل المختصر حذفها، أو أنها لم تكن موجودة
أصلاً في التفسير، - كما هو الأقرب بناءً على المختار من كون
هناك نسختان منفصلتان من التفسير - على تفصيل يأتي (٢) -،
أو أنها أضيفت إليه بعد عملية الاختصار، ونحو ذلك من
المحتملات.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٩ - ١٥٠ الرقم ٣٧٢.

(٢) ينظر: ص ١٧٨.

المنبع التاسع عشر:

روايات عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي من كتاب

النوادر:

والفكرة الأساسية التي تقف وراء هذا المنبع المحتمل، هو أنّ هناك ثلاث روايات -بحسب المدعى-^(١) نقلها الجامع للتفسير من كتاب نوادر عبد الله بن محمد الطيالسي بهذا السند: ((حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا عبد الله بن محمد عن (...)).^(٢)

وبالرجوع الى كتب الفهارس نجد أنّ النجاشي (رحمه الله)، ذكر أنّ الراوي لكتاب الطيالسي هو محمد بن جعفر الرزاز، وهو نفس الوساطة بين جامع التفسير والطيالسي، قال: ((ولعبد الله كتاب نوادر، أخبرنا عدّة من أصحابنا، عن الزراري، عن محمد بن جعفر، عنه بكتابه)).^(٣)

(١) محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي: ص ١٣٤.

(٢) القمي، تفسير القمي: ٦٨/٢.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٢١٩ الرقم ٥٧٢، ينظر:

احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٨-٥٩.

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أولاً:

أنّ الموارد التي وردت في ما بين أيدينا من التفسير، تحت عنوان عبد الله بن محمد كانت خمسة،^(١) وإن كان واحداً منها فقط كان مقيداً بالتفليسي^(٢).

وبالتالي، فما قُدم من أرقام فهي ليست بدقيقة.

ثانياً:

أنه بالتتبع الشخصي لمتون الروايات محلّ الكلام، ظهر لنا أنها روايات تفسيرية تؤكد على ولاية أهل البيت (عليهم السلام)، ومكانتهم في الإسلام.

ثالثاً:

أنه لقلة عدد ونسبة هذه الروايات - حيث أن الأربع روايات تمثل حوالي أربعة بالألف من مجموع ما وصلنا من روايات تفسير القمّي، أي أقل من نصف من الواحد بالمئة - فيصعب أن يقال: إن الجامع للتفسير الذي بأيدينا كان قد جعل

(١) القمي، تفسير القمي: ٢/٦٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٣٠٨، ٣٧٧.

(٢) المصدر نفسه: ٢/٢٢٨.

كتاب نوادر عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي مصدرأله، أخذ عنه في الإضافة التي أضافها للتفسير.

نعم، يبقى احتمال أخذ هذه الروايات مشافهة، أو من خلال مصدر آخر، قائماً لا يبعد.

ثم أننا تتبعنا - شخصياً - مرويات الرجل في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نعثر على شيء منها:

١- لا بعنوان (عبد الله بن محمد بن خالد).

٢- ولا بعنوان (عبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي).

ولعل المختصر للكتاب حذف روايات الرجل، أو أنها لم تكن أصلاً موجودة في ما اختصره من التفسير - كما هو الأقرب، بناءً على المختار من وجود نسختين مستقلتين من التفسير -، أو أنها أُضيفت إلى التفسير بعد الاختصار من قبل ابن العتائقي، فالمحتملات كثيرة والأجوبة والقرائن قليلة.

المنبع العشرون:

روايات كتاب الملاحم للعمركي بن علي، أبي محمد
البوفكي:

ذُكر في تحقيق النسخ المتداولة من تفسير القمّي، أن الجامع
لما بين أيدينا من نسخة التفسير للقمي قد نقل عن كتاب
الملاحم للعمركي بن علي، أبي محمد البوفكي في مورد واحد
فقط بهذا السند:

((حدثنا أحمد بن علي وأحمد بن إدريس، قالا: حدثنا
محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي عن...)).^(١)

وبالرجوع إلى كتب الفهارس نجد أن نفس هذا السند هو
الذي نُقل به هذا الكتاب، قال النجاشي: ((الله)): ((له كتاب
الملاحم، أخبرنا به أبو عبد الله القزويني، قال: حدثنا أحمد
بن محمد بن يحيى، قال: حدثنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا
محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي، عن العمركي)).^(٢)

وكان أصحاب مقالة منابع تفسير القمّي قد أشاروا إلى

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٦٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٠٣ الرقم ٨٢٨، ينظر:
احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٦٩.

هذا الكلام في مقالته^(١)، وبعد أن قمنا بتتبع الموارد في ما بين أيدينا من التفسير، وجدنا فعلاً أنّ الرجل وقع فيه في مورد واحد.

ولكن السؤال الأساسي والجوهري في المقام، هو:

هل أخذت هذه الرواية من كتاب الملاحم للعمركي البوفكي؟ وما هو الدليل على ذلك؟

اتفق صاحب بحث حول النسخ المتداولة، مع أصحاب مقالة منابع تفسير القمّي، على أن الرواية مأخوذة من كتاب الملاحم للعمركي البوفكي، بقرينة وحدة الطريق بين الرواية محل الكلام، وبين طريق النجاشي لكتاب العمركي (الملاحم)، وهو: محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي - كما تقدّم -، مضافاً إلى أنه لم يكن للعمركي كتاب غيره.

ولنا وجهة نظر أخرى في المقام، حاصلها:

أنه بعد مراجعة متن رواية العمركي في ما بين أيدينا من تفسير القمّي، وهو:

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمّي:

((حدثنا أحمد بن علي وأحمد بن إدريس، قالوا: حدثنا محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي، عن محمد بن جمهور، قال: حدثنا سليمان بن سماعة، عن عبد الله بن القاسم، عن يحيى بن مسيرة (ميسرة في طبعة) الخثعمي، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: سمعته يقول: حم عسق أعداد سني القائم، وقاف جبل محيط بالدنيا من زمرد أخضر، فخرصة السماء من ذلك الجبل، وعلم كل شيء في عسق)).^(١)

فإن تعبير الملاحم ورد كثيراً في فهارس مصنفات أصحابنا وغيرهم، وقد جاء في سياق وصف عناوين كتب أصحابنا من المصنفين الأوائل، وعادة ما تكون مرتبطة بالتعبير (الفتن)، سواء أكان هذا التعبير جزء العنوان، أو أنه عنواناً مستقلاً، ومن أطال النظر في فهارس النجاشي والطوسي يستوضح ما نقوله بوضوح.

ومن المعلوم أنّ الملحمة إنما هو تعبير يستعمل لوصف حالة القتال العظيم، بين المسلمين من جهة، وبين الكفار من جهة أخرى، وبهذه الجهة يختلف قتال الملاحم عن قتال الفتن، الذي هو تعبير عن اقتتال المسلمين فيما بينهم، بعضهم مع

(١) القمي، تفسير القمي: ٢/٢٦٧-٢٦٨.

البعض الآخر - مع الأسف -، في قبال قتالهم كطائفة واحدة مع الكفار في الملاحم.

وبالعودة إلى المتن الروائي المتقدم المنقول عن العمركي البوفكي، لا نجد له صلة بالملاحم، بل لا ذكر فيه للكفار أصلاً، لا من قريب ولا من بعيد، مضافاً إلى أن ما فيه من كون السماء خضرة، فهذا خلاف المشاهد بالحواس، فالسماء تميل إلى الأزرقاق بل لها لون خاص بها (سمائي)، لا أخضر كما هو المدعى.

فالتيجة:

أنه يبعد أخذ هذه الرواية من كتاب الملاحم، كما هو المدعى، بل يقرب أن تكون هذه الرواية قد أخذت من كتاب (النوادر) للبوفكي، الذي نصّ عليه النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.^(١)

ثم أننا تتبعنا شخصياً الرجل في مختصر تفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نجد له أثراً:

١- لا بعنوان (العمركي).

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٣ الرقم ٨٢٨.

٢- ولا بعنوان (البوفكي).

ولعدم الذكر احتمالات متعددة، تقدمت الإشارة إليها في غير العمركي، فراجع^(١).

المنبع الحادي والعشرون:

كتاب التوحيد لمحمد بن إسماعيل البرمكي:

فقد أشار أصحاب مقالة منابع تفسير القمّي، إلى ورود رواية عن محمد بن إسماعيل بن بشير البرمكي في ما بين أيدينا من التفسير، وأنه قال: ((حدثنا محمد بن أبي عبد الله، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، عن ..)).^(٢)

وأنّ للنجاشي طريقاً إلى كتاب التوحيد للبرمكي، فقد قال في فهرسته: ((له كتب، منها كتاب التوحيد، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة، قال: حدثنا محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل بكتابه)).^(٣)

وأنّ هذا هو نفس الطريق، إذ أنّ محمد بن أبي عبد الله هو

(١) يراجع: ص ١٦١، ١٥٨، ١٥٥، ١٥٢ وغيرها.

(٢) القمّي، تفسير القمّي: ٣٦١ / ٢.

(٣) النجاشي: فهرست أسماء مصنفّي الشيعة: ص ٣٤١ الرقم ٩١٥.

محمد بن جعفر الأسدي، وليس شخصاً آخر، والجامع يروي عنه مباشرة بلا واسطة^(١)، وتبعهم في ذلك صاحب تفسير القمّي، بحث حول النسخ المتداولة^(٢).

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أولاً:

أنّ سند الرواية- كما لاحظناه- يختلف عن سند طريق النجاشي إلى كتاب التوحيد لمحمد بن إسماعيل البرمكي، الذي يمرّ بأحمد بن علي بن نوح، عن الحسن بن حمزة، عن محمد بن جعفر الأسدي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي صاحب كتاب التوحيد، بينما في الرواية الواردة في ما بين أيدينا من تفسير القمّي ينقل الناقل بالقول:

((وقال علي بن إبراهيم في قوله: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ)^(٣)، القدوس: هو البريء من الشوائب

(١) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمي: ص ١٤١ . (فارسي).

(٢) ينظر: احمد سلمان، تفسير القمي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٥٩-٦٠.

(٣) سورة الحشر: الآية ٢٣.

والآفات الموجبات للجهل، قوله: (السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ)، قال: يؤمن أوليائه من العذاب، قوله: (المُهَيِّمُنُ)، أي الشاهد، قوله: (هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِيُّ)^(١)، الباري: الذي يخلق الشيء لا من شيء.

(لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)^(٢)، حدثنا محمد بن أبي عبد الله، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، عن علي بن العباس، عن جعفر بن محمد، عن الحسن بن أسد، عن يعقوب بن جعفر، قال: سمعت موسى بن جعفر (عليه السلام) يقول:

إِنَّ اللَّهَ (تَبَارَكَ وَتَعَالَى) أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ مُحَمَّدٍ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ، وَسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ، الْعَزِيزُ، الْجَبَّارُ، الْعَلِيُّ، الْعَظِيمُ، فَتَاهَتْ هُنَاكَ عَقُولُهُمْ، وَاسْتَخَفَّ حُلُومُهُمْ، فَضَرَبُوا لَهُ الْأَمْثَالَ، وَجَعَلُوا لَهُ أَنْدَادًا، وَشَبَّهُوهُ بِالْأَمْثَالَ، وَمَثَلُوهُ أَشْبَاهًا، وَجَعَلُوهُ يَزُولُ وَيَحُولُ، فَتَاهُوا فِي بَحْرِ عَمِيقٍ لَا يَدْرُونَ مَا غُورُهُ، وَلَا يَدْرُكُونَ كُنْهَ بَعْدِهِ.^(٣)

فالظاهر أنَّ الرواية من مرويات علي بن إبراهيم القمِّيِّ

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) القمِّي، تفسير القمِّي: ٢/ ٣٦٠-٣٦١.

نفسه، بلحاظ سياق الكلام في المقام .

وبالتالي، فهي ليست إضافة من الجامع للتفسير، كان قد أخذها من كتاب التوحيد للبرمكي، كما هو المدعى.

ويعضد ما ذهبنا إليه:

أنّ الجامع لو كان قد وقع في يده كتاب التوحيد للبرمكي، وصار بناءه على النقل منه، وجعله مصدراً من مصادر الإضافة للتفسير، لنقل عنه أكثر من مورد، كما هو واضح، فإن إدراج رواية واحدة في ما بين أيدينا من تفسير القمي لا يعدو كونه إدراج واحد من الألف (واحد من العشرة من المئة)، بلحاظ المجموع الكلي لروايات التفسير تقريباً، وهي نسبة قليلة جداً، كما هو واضح.

نعم، قمنا بتتبع إمكانية ورود محمد بن إسماعيل البرمكي في مختصر تفسير القمي لابن العتائقي، فلم نجد له ذكراً.

١- لا بعنوان (محمد بن إسماعيل).

٢- ولا بعنوان (محمد بن إسماعيل البرمكي).

المنبع الثاني والعشرون:

رسالة مياح المدائني:

حيث ذكر غير واحد، أنه قد وردت رواية واحدة لمياح المدائني في ما بين أيدينا من التفسير، وكانت بالطريق الآتي:

((حدثنا محمد بن أبي عبد الله، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا القاسم بن ربيع، قال: حدثنا صباح (مياح المدائني)).^(١)

وذكروا أنّ النجاشي قد نقل بطريقه إلى هذه الرسالة، وهو مطابق للسند المنقول في التفسير المتداول، قال: ((أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أبو غالب، أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن مياح بها)).^(٢)

وزادوا في المقام: أنّ هناك تفاوتاً بين ابتداء طريق سند تفسير القمّي، وابتداء طريق النجاشي.^(٣)

(١) المصدر السابق: ٢/ ٢٥٣.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٥ الرقم ١١٤٠.

(٣) ينظر: محمد كاظم ستايش وروح الله شهيدى، منابع تفسير القمّي:

ص ١٤١، أحمد سلمان، تفسير القمّي بحث حول النسخ المتداولة: ص ٦٠.

ولنا في المقام كلام، حاصله في أمور:

الأمر الأول:

أنَّ الرجل (مباح المدائني) لم يذكر في ما بين أيدينا من تفسير للقمي، بل الوارد فيه إنما هو (صباح المدائني).
فبالتالي، لا بدَّ من القول بالتصحيح في المقام، ولا بدَّ من إبراز قرينة على التصحيح، ولم تُبرز قرينة في المقام.

الأمر الثاني:

أنَّ السند الوارد في ما بين أيدينا من التفسير مضطرب جداً، فقد جاء بالصورة التالية:

((قوله: (وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا)^(١) حدثنا محمد بن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثني القاسم بن الربيع، قال: حدثني صباح المدائني، قال: حدثنا المفضل بن عمر أنه سمع أبا عبد الله (عليه السلام) يقول في قوله تعالى: (وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا)، قال: رب الأرض يعني إمام الأرض، فقلت: فإذا خرج يكون ماذا؟ قال: إذا يستغني الناس

(١) سورة الزمر: الآية ٦٩.

عن ضوء الشمس ونور القمر، ويجتزون بنور الإمام)).^(١)
والاضطراب في السند واضح جداً، فلازم صدر السند
أنّ الجامع في عصر الحضور المبارك للأئمة (عليهم السلام)،
بقريئة قوله: حدثنا محمد بن أبي عبد الله (عليه السلام)، وهو اضطراب
واضح، ويلحقه اضطراب آخر في سلسلة طبقات السند، كما
هو واضح.

بل ذكر النجاشي (عليه السلام) أنّ نفس الرجل (مياح المدائني)
ضعيف جداً، وطريق رسالته أضعف منها.^(٢)
وظاهر متن الرواية تأويل بعيد، فإنّ الحديث فيها عن
يوم القيامة، وكون النور فيها هو نور الحق (تعالى شأنه)،
وهو ظاهر الفاظ الآية المباركة.

وبالتالي، فحمله على إرادة نور الإمام (عليه السلام)، لا يتمّ إلاّ
بقريئة، ولا قريئة في المقام.

الأمر الثالث:

أنه يصعب - بل يبعد - الحمل على أخذ الرواية من

(١) القمي، تفسير القمي: ٢/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٤ الرقم ١١٤٠.

رسالة مباح المدائني، التي لا نعلم ما هو موضوعها، ولا محتواها، ولا طرقها، ولا أسانيدها، ولا متونها، ولا أي شيء عنها، فإنَّ الرسائل كثيرة متنوعة الموضوعات والغايات، ولم تكن قد وصلت إلينا لنعرف محتواها، لكي نحدد موضوعها، وكذلك لم يُشر أهل الفهارس للكتب والمصنفات إلى أي جهة من هذه الجهات في الرسالة.

وبالتالي، فيكون الحمل عليها من الفرض في الفرض كما يقال، وهو غير مقبول علمياً.

الأمر الرابع:

أنه يبعد الحمل على الأخذ من رسالة مباح المدائني؛ وذلك لأنه لو كان الأمر كذلك، لكان لازمه وقوع الرسالة بين يدي الجامع لما بين أيدينا من التفسير، ولو كان الأمر كذلك، لنقل - عادة - عنها في أكثر من مورد - إذا كانت مختصة بروايات التفسير -، وما نقل إلينا في ما وصل إلينا قليل جداً، وأمّا إذا لم تكن في موضوع التفسير فلا مجال للاستفادة منها بدواً.

قد يقال: إنه لعل الجامع قام بالنقل عن الرسالة في غير مورد، ولكنها لم تصل إلينا في ما وصل إلينا من نسخة

التفسير، حيث أنه قد كان في تلك الفترة-فترة الإضافة- سبعة أجزاء، كما صرح ابن العنائق حينما اختصره في عام (٧٦٧) للهجرة- ولكن ما وصل إلينا لم يتعدّ المئات من الصفحات فقط.

والجواب عن ذلك:

إنّ هذا الكلام بعيد بمقتضى حساب الاحتمال؛ لأنه يبعد أن تسقط-عادة- الأعم الأغلب من روايات شخصٍ ما في مجموع ألف رواية تقريباً بالصدفة، ولا يبقى منها إلا واحدة وبسند مرتبك، إلا إذا كان حذف هذه الروايات متعمداً من قبل الناسخ، أو المختصر، أو المضيف للتفسير، أو غيرهم، أو أنها لم تكن اصلاً مدرجة في الكتاب الذي أختصر.

فالنتيجة:

أنّ حمل رسالة مياح المدائني كمصدر ومنبع من نابع ما بأيدينا من تفسير للقمي، فهو بعيد جداً.

نعم، تتبعنا إمكانية ورود مياح (صباح) المدائني في مختصر تفسير القمي لابن العنائق، فلم نعثر على أي مورد.

١- لا بعنوان مياح.

- ٢- ولا بعنوان صباح.
 ٣- ولا بعنوان مياح المدائني.
 ٤- ولا بعنوان صباح المدائني.
 ٥- ولا حتى بعنوان المدائني فقط.
 ولعدم الورود احتمالات كثيرة تقدّم ذكرها^(١).

المنبع الثالث والعشرون:

كتاب السيد عبد العظيم الحسني:

فقد ذُكر في المقام: ((أنّ الجامع لما بين أيدينا من التفسير للقمي نقل عن كتاب السيد عبد العظيم الحسني في مورد واحد فقط، قال: حدثنا أبو القاسم، قال: حدثنا محمد بن عباس، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا عبد العظيم بن عبد الله الحسني، قال...)).^(٢)

والراوي عن عبد العظيم الحسني، هو عبيد الله بن موسى الروياني، الذي ذكرت كتب الفهارس والحديث أنه الراوي عنه كتبه، قال النجاشي (رحمته الله):

(١) يراجع: ص ١٦١، ١٥٨، ١٥٥، ١٥٢ وغيرها.

(٢) القمي، تفسير القمي: ٢/ ٢٩٤.

((أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة بن علي، قال: حدثنا علي بن الفضل، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى الروياني (أبو تراب)، قال: حدثنا عبد العظيم بن عبد الله بجميع رواياته))^(١).

ولنا في المقام كلام، حاصله:

أولاً:

أنَّ الأمر - بلحاظ العدد - كما أُفيد في المقام، فلم يرد ذكر لعبد العظيم بن عبد الله الحسني في ما بين أيدينا من تفسير للقمي إلا مرة واحدة^(٢)، بالسند المتقدّم.

ثانياً:

أنَّ دعوى نقل الجامع لما بين أيدينا من التفسير هذه الرواية من كتاب عبد العظيم بن عبد الله الحسني، فهي دعوى غير تامة؛ وذلك:

لأنَّ كتاب عبد العظيم بن عبد الله الحسني إنما كان

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٨ الرقم ٦٥٣، ينظر:

احمد سلمان: تفسير القمي، بحث حول النسخ المتداولة: ص ٦٠-٦١.

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ٢٩٤.

موضوعه حُطْبُ أمير المؤمنين (ع)، كما نصَّ على ذلك النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة^(١)، بينما وجدنا -من خلال العودة إلى نص الرواية محل الكلام- أنه: ((قال عبد العظيم بن عبد الله الحسني: حدثنا عمر بن رشيد، عن داود بن كثير، عن أبي عبد الله (ع)، في قول الله (عز وجل) (قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ)^(٢) قال: قل للذين مننا عليهم بمعرفتنا أن يغفروا للذين لا يعلمون، فإذا عرفوهم فقد غفروا لهم)).^(٣)

وبالتالي، فلا صلة ظاهرة بين عنوان محتوى كتاب عبد العظيم الحسني وروايته في محلّ الكلام، فهذا التفسير لا علاقة له بكلام أمير المؤمنين (ع)، والمفروض أن كتاب عبد العظيم الحسني إنما هو كتاب مختص بخطب أمير المؤمنين (ع) لا التفسير.

ثالثاً:

أنّ الأقرب كون ما ورد من رواية للسيد عبد العظيم

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٧ الرقم ٦٥٣.

(٢) سورة الجاثية: الآية ١٤.

(٣) القمي، تفسير القمي: ٥٩/٢.

الحسني هي رواية مستقلة من روايات التي يرويها، ويؤيد ذلك:

أن النجاشي ذكر في فهرست أسماء مصنفي الشيعة أن له طريقاً إلى جميع روايات السيد عبد العظيم الحسن، وهو: ((أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة بن علي، قال: حدثنا علي بن الفضل، قال: حدثنا عبيد الله بن موسى الروياني (أبو تراب)، قال: حدثنا عبد العظيم بن عبد الله بجميع رواياته)).^(١)

ولا يمكن الاستفادة غير ذلك من الطوسي؛ وذلك لأنَّ الشيخ الطوسي (قدس سره)، قد ذكر في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، أنَّ للسيد عبد العظيم الحسن كتاباً، وذكر طريقه إليه، وهو: ((أخبرنا به جماعة، عن أبي الفضل محمد بن عبد الله الشيباني، عن أبي جعفر بن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عنه)).^(٢)

وعدم الاستفادة صار واضحاً؛ من جهة عدم تحديد لما يضمه الكتاب من محتوى.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٤٨ الرقم ٦٥٣.

(٢) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٨.

فبالتالي، لا يمكن حمل محتواه على التفسير إلا بقريضة، خصوصاً مع عدم شيوع كتب التفسير مقارنة بكتب الفقه، والعقائد، والتاريخ، والسيرة، والتراجم، وما يتحدث عن أهل البيت (عليهم السلام) في تلك الفترة.

رابعاً:

أنّ المنقول عن السيد عبد العظيم في ما بين أيدينا من التفسير إنما هي رواية واحدة فقط، ومثل هذا العدد يبعد معه احتمال كون كتاب عبد العظيم الحسني مصدراً من مصادر الجامع للتفسير الذي بأيدينا؛ لأنّ هذه الرواية لا تمثل أكثر من واحد بالألف من مجموع ما وصلنا من مرويات في ما يسمى بتفسير القمّي، بل يزيد هذا من احتمال كونها رواية منفردة، منقولة عن السيد عبد العظيم بطريق أو بآخر.

نعم، يحتمل أن يكون كتاب السيد عبد العظيم مصدراً من مصادر كتاب نهج البلاغة، كما لعلّه الأقرب.

ثم أننا تتبعنا إمكانية ورود السيد عبد العظيم الحسن في أسانيد ما بأيدينا من مختصر لتفسير القمّي لابن العتائقي، فلم نعثر له على أثر يذكر، والمحتملات في عدم الوجدان كثيرة،

تعرضنا لها سابقاً فراجع^(١).

(١) يراجع: ص ١٦١، ١٥٨، ١٥٥، ١٥٢ وغيرها.

قائمة المصادر

فهرسُ المصادرِ والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. بحوث رجالية في كامل الزيارات: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، (مخطوط).
٣. رجال النجاشي بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر).
مخطوط
٤. نظرية تعويض الاسانيد لتصحيحها: الشيخ عادل هاشم (معاصر). الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢١م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٥. تفسير فرات الكوفي، دراسة وتحليل: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٦. بحوث في الكتب الأربعة: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى. سنة الطبع: ٢٠٢٢م. المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٧. أصحاب الإجماع، بحث رجالي: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى، سنة الطبع: ٢٠٢٢م، المطبعة: الصادق عليه السلام.

٨. بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطبعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢ م. المطبعة: مطبعة الصادق عليه السلام. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٩. التحفة السنوية في شرح نخبة المحسنية: الجزائري، عبد الله بن نور الدين بن نعمة الله الموسوي (ت ١١٧٣ هـ) مخطوط: مخطوطات استانة قدس.
١٠. الرسائل الفقهية: الوحيد البهبائي، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) الطبعة الأولى: سنة ١٤١٩ هجري. منشورات مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبائي.
١١. مستند الشيعة: النراقي، أحمد بن محمد مهدي بن أبي ذر (ت ١٢٤٥ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - مشهد المقدسة الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الأول ١٤١٥ هـ المطبعة: ستارة - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث - قم.
١٢. تفسير القمي، بحث حول النسخ المتداولة: الشيخ أحمد سلمان (معاصر) الطبعة الأولى: ٢٠١٨ م الناشر: دار الولاء.
١٣. مصابيح الظلام: الوحيد البهبائي، محمد باقر بن محمد أكمل (ت ١٢٠٦ هـ) تحقيق: مؤسسة العلامة المجدد الوحيد البهبائي الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤ هـ الناشر: مؤسسة

العلامة المجدد الوحيد البهبهاني .

١٤ . غنائم الأيام في مسائل الحلال والحرام: الميرزا أبو القاسم بن محمد حسن الشفتي القمي، (ت ١٢٣١ هـ) تحقيق: عباس تبريزيان والمساعدان: عبد الحلیم الحلي ، السيد جواد الحسيني الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٣٧٥ ش المطبعة: مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي الناشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي .

١٥ . المقنع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام) سنة الطبع: ١٤١٥ ، المطبعة: اعتماد الناشر: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام) .

١٦ . تفسير القمي: القمي علي بن إبراهيم (ت ٣٢٩ هـ) مطبعة النجف: سنة ١٣٨٧ هـ. منشورات مكتبة الهدى .

١٧ . البيان: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية - قم - إيران طبعة حجرية .

١٨ . البيان: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: تحقيق الشيخ محمد الحسون الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢، المطبعة: المطبعة: صدر -

قم الناشر: محقق.

١٩. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة: الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد العاملي الجزيني (ت ٧٨٦ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث تاريخ النشر: ١٤١٩ هـ الطبعة: الأولى المطبعة: ستاره - قم الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث.

٢٠. غاية المرام في شرح شرائع الإسلام: الصيمري، الشيخ مفلح بن الحسن بن رشيد بن صلاح البحراني (ت ٩٠٠ هـ) تحقيق الشيخ جعفر الكوثراني العاملي الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م. الناشر: دار الهادي.

٢١. الهداية: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام) الطبعة: الأولى سنة الطبع: رجب المرجب ١٤١٨ هـ المطبعة: اعتماد - قم الناشر: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام).

٢٢. الوافي: الكاشاني، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود (ت ١٠٩١ هـ) تحقيق: مكتبة امير المؤمنين (اصفهان) الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠ هـ، المطبعة: رسول - قم الناشر: عطر عترت (عليه السلام).

٢٣. مجلة الخزانة: الشيخ محمد باقر ملكيان (معاصر) العدد الحادي

عشر والثاني عشر: السنة السادسة، مجلة علمية نصف سنوية
تعنى بالتراث المخطوط والوثائق. بغداد-العراق.

٢٤. تحقيق هام حول النسخ المتداولة لتفسير علي بن إبراهيم
القمي ونسخ مختصراته: محمد علي العريبي البحراني (معاصر)
الطبعة الأولى: ١٤٣١ هـ، قم المقدسة.

٢٥. مستطرفات السرائر: ابن إدريس، محمد بن منصور بن أحمد
الحلي (ت ٥٩٨ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق الطبعة: الثانية
سنة الطبع: ١٤١١ المطبعة: مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي
الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم
المشرفة.

٢٦. كتاب المؤمن: الحسين بن سعيد الأهوازي (ت بعد سنة
٢٥٤ هـ) الطبعة الأولى: ١٤٠٤ هـ. الناشر: مدرسة الامام
المهدي (عليه السلام) - قم.

٢٧. منهج علي بن إبراهيم القمي في تفسيره عرض ونقد: أمل
إبراهيم الشيخ رسالة دكتوراه للعام ١٤٣١ - ١٤٣٢ هـ.
جامعة ام القرى.

٢٨. الأمان من أخطار الأسفار والأزمان: ابن طاووس، رضي
الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق: مؤسسة
آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث. الطبعة: الأولى. المطبعة: مهر -

قم سنة الطبع: ١٤٠٩. الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم المشرفة.

٢٩. مختصر تفسير القمي: ابن العناتقي، عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم الحلبي (ت بعد ٧٧٨هـ) تحقيق حسيني جلالى ومحمد جواد الطبعة الأولى: ١٤٣٢ هجرى شمسي طبعة دار الحديث - قم ايران .

٣٠. جمال الأسبوع: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) تحقيق: جواد قيومي الإصفهاني. الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٣٧١ ش المطبعة: مطبعة أختر شمال. الناشر: مؤسسة الآفاق.

٣١. منابع تفسير القمي: محمد كاظم رحمن ستايش وروح الله شهيدى (معاصران) مجلة دو فصل نامه علمي بزوهشي حديث بزوهشي سال بنجم: شماره نهم بهار وتابستان ١٣٩٢ هجرى شمسي .

٣٢. أبو جعفر النقيب: مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) مطبعة الهلال، الطبعة: الأولى الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر بغداد .

٣٣. سعد السعود: ابن طاووس، رضي الدين علي بن موسى بن جعفر (ت ٦٦٤ هـ) سنة الطبع: ١٣٦٣ المطبعة: أمير - قم

الناشر: منشورات الرضى - قم .

٣٤. فهرست أسماء مصنفى الشيعة: النجاشي، أحمد بن علي (ت ٤٥٠ هـ) الطبعة: الخامسة. سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر:

مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٥. تهذيب الأحكام: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:

٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي

الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة:

خورشيد الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.

٣٦. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)

تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع:

رمضان المبارك ١٤١٥ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٧. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن

الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة:

الأولى. سنة الطبع: شعبان المعظم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة

النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٣٨. الخلاف: أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق:

جماعة من المحققين سنة الطبع: جمادى الآخرة ١٤٠٧ الناشر:

مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

٣٩. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث .
٤٠. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١ هـ) الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.
٤١. التوحيد: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة. الزيارات .
٤٢. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .
٤٣. الهداية: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام الطبعة: الأولى سنة الطبع: رجب المرحب ١٤١٨ هـ المطبعة: اعتماد - قم الناشر: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام .
٤٤. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي

بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري.
الطبعة: الثانية الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين بقم المشرفة.

٤٥. المقنع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي
(ت ٣٨١ هـ) تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسسة الإمام
الهادي (عليه السلام) سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: اعتماد الناشر:
مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام).

٤٦. الأمالي: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي
(ت ٣٨١ هـ) تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة
البعثة - قم الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ الناشر: مركز
الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

٤٧. علل الشرائع: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه
القمي (ت ٣٨١ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم،
سنة الطبع: ١٩٦٦ م الناشر: منشورات المكتبة الحيدرية
ومطبعتها - النجف الأشرف.

٤٨. عيون أخبار الرضا: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي
بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحيح وتعليق وتقديم:
الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع: ١٩٨٤ م المطبعة: مطابع
مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر: مؤسسة الأعلمي

للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٤٩. المسائل السروية: المفيد، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان (ت ٤١٣ هـ) تحقيق: صائب عبد الحميد الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ - ١٩٩٣ م الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.

٥٠. مناقب آل أبي طالب: ابن شهر آشوب، أبو جعفر محمد بن عليّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: يوسف البقاعي الطبعة الثانية: ١٤١٢ هـ طباعة ونشر: دار الاضواء بيروت - لبنان

٥١. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابو جعفر، محمد بن عليّ المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ) تحقيق: مؤسسة ال البيت عليه السلام لاهياء التراث - مشهد الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ نشر: مؤسسة ال البيت عليه السلام لاهياء التراث .

٥٢. المعتبر: المحقق الحلي، أبو القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد (ت ٦٧٦ هـ) تحقيق وتصحيح: عدة من الأفاضل / إشراف: ناصر مكارم شيرازي سنة الطبع: ١٣٦٤ / ٣ / ١٤ ش المطبعة: مدرسة الإمام أمير المؤمنين عليه السلام الناشر: مؤسسة سيد الشهداء عليه السلام - قم

٥٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة: الثالثة،

سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر: دار الأضواء - بيروت
- لبنان .

٥٤. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: مؤسسة المعارف الإسلامية، الطبعة: الثالثة ١٤٢٥ هـ المطبعة: (عترت) الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية .

٥٥. زبدة البيان في أحكام القرآن: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد الباقر البهبودي الناشر: المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية - طهران .

٥٦. مجمع الفائدة والبرهان في شرح ارشاد الاذهان: الاردبيلي، أحمد بن محمد المقدس (ت ٩٩٣ هـ)، تحقيق: الحاج آغا مجتبي العراقي، الشيخ علي پناه الاشتهاردي، الحاج آغا حسين اليزدي الأصفهاني تاريخ النشر: ١٤٠٢ هـ الناشر: منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة .

٥٧. جامع الرواة وازاحة الاشتباهات عن الطرق والاسناد: الاردبيلي، محمد بن علي الاردبيلي (ت ١١٠١ هـ) الطبعة: الاولى ١٤٠٣ هـ الناشر: منشورات مكتبة أية الله العظمى المرعشي النجفي .

٥٨. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد

تقي بن مقصود علي (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي الكرمانى وعلي بناه الاشتهاري الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ الناشر: مؤسسة الثقافة الاسلامية .

٥٩. كشف اللثام: الهندي، أبو الفضل بهاء الدين محمد بن الحسن الأصفهاني (ت ١١٣٧ هـ) تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٦ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٦٠. الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرزي (ت ١١٨٦ هـ) الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: ١٤٣٦ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٦١. مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة: العاملي، السيد محمد جواد بن محمد بن محمد الطاهر الحسيني (ت ١٢٢٦ هـ) تحقيق وتعليق: الشيخ محمد باقر الخالصي الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٩ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

٦٢. رياض المسائل: الطباطبائي، السيد علي بن محمد علي بن أبي المعالي (ت ١٢٣١ هـ) تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة:

- الأولى سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٢ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .
٦٣. جواهر الكلام: النجفي، الشيخ محمد حسن بن باقر بن عبد الرحيم (ت ١٢٦٦ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوجاني الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٣٦٥ ش المطبعة: خورشيد الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران .
٦٤. كتاب الصلاة: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التستري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٥ المطبعة: مؤسسة الهادي - قم الناشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري .
٦٥. المكاسب: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التستري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة: الأولى، سنة الطبع: جمادي الأول ١٤١٥ المطبعة: باقري - قم الناشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري .
٦٦. النكاح: الانصاري، مرتضى بن محمد أمين بن مرتضى بن شمس الدين التستري (ت ١٢٨١ هـ)، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم الطبعة: الأولى، سنة الطبع: جمادي الثاني

- ١٤١٥ المطبعة: باقري - قم الناشر: المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاد الشيخ الأنصاري .
٦٧. دروس تمهيدية في القواعد الرجالية: الأيرواني، الشيخ محمد باقر ابن الشيخ محمد تقي (معاصر) الطبعة الثانية: ٢٠٠٧م المطبعة: القلم - قم الناشر: مدين .
٦٨. بحوث في علم الرجال: محمد آصف المحسني القندهاري (ت ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م) ترجمت ونشر: جامعة المصطفى العالمية.
٦٩. الفوائد الرجالية: الصدر، السيد علي بن محمد الحسيني (معاصر) الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ المطبعة: امين - قم الناشر: دار الغدير .
٧٠. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق: الداوري، الشيخ مسلم بن صمد حسن الاصفهاني (معاصر) تأليف وتحقيق: محمد علي علي صالح المعلم الطبعة الثانية: مزيدة ومنقحة ١٤٢٣ هـ .
٧١. مقياس الرواية في علم الدراية: المازندراني، الشيخ علي اكبر السيفي (معاصر) الطبعة الثانية: ١٤٣١ هـ طبع ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.
٧٢. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق: تحقيق وتصحيح وتذييل:

الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي الطبعة: الخامسة سنة
الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر: دار إحياء التراث العربي -
بيروت - لبنان .

٧٣. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الحر العاملي،
محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت
عليه السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة:
مهر - قم الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث بقم
المشرفة .

٧٤. خاتمة مستدرک الوسائل: النوري، الحسين بن محمد تقي
(ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث
طبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم
الناشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم - إيران .

٧٥. الرعاية في علم الدراية: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي
الجبعي العاملي (ت ٩٦٥ هـ) تحقيق: عبد الحسين محمد علي
البقال الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٠٨، المطبعة: بهمن
الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي - قم المقدسة .

٧٦. وصول الأخيار إلى أصول الأخبار: والد الشيخ البهائي،
الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (ت ٩٨٤ هـ) تحقيق:
السيد عبد اللطيف الكوهكمري الطبعة: الأولى، سنة الطبع:

- ١٤٠١، المطبعة: الخيام الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية.
٧٧. لؤلؤة البحرين في الاجازات وتراجم رجال الحديث: البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم بن عصفور الدرزي (ت ١١٨٦ هـ) تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم مؤسسة ال البيت للطباعة والنشر - قم .
٧٨. بحار الأنوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي (ت ١١١٠ هـ) الطبعة: الثانية المصححة. سنة الطبع: ١٩٨٣ م الناشر: مؤسسة الوفاء - بيروت - لبنان .
٧٩. قسبات من علم الرجال: السيستاني، السيد محمد رضا بن السيد علي (معاصر) ، جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء الطبعة الأولى سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت - لبنان.
٨٠. طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرك الطهراني، محمد محسن بن علي بن محمد رضا النجفي (ت ١٣٨٩ هـ) الطبعة الاولى: ١٤٣٠ هـ الناشر: دار احياء التراث العربي .
٨١. بحوث في فقه الرجال: الفاني، السيّد علي بن محمّد حسن بن حسين الحسيني الإصفهاني (ت ١٤٠٩ هـ) الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ هـ الناشر: مؤسسة العروة الوثقى .

٨٢. الفوائد الرجالية: بحر العلوم، محمد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت ١٢١٢هـ) تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، حسين بحر العلوم الطبعة: الأولى. المطبعة: آفتاب الناشر: مكتبة الصادق - طهران.
٨٣. معالم الدين وملاذ المجتهدين: ابن الشهيد الثاني، جمال الدين أبو منصور الحسن الجبعي، العاملي (ت ١٠١١هـ) تحقيق: لجنة التحقيق الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .
٨٤. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي الطبعة الثالثة: ١٤٢٢هـ الناشر: المجمع العالمي لاهل البيت عليه السلام.
٨٥. الكافي: الكليني، ابو جعفر محمد بن يعقوب الرازي (ت ٣٢٩هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٣٦٣ ش. المطبعة: حيدري الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٨٦. فهرست ابن النديم: ابن النديم، محمد بن إسحاق بن يعقوب البغدادي (ت ٤٣٨هـ) تحقيق: رضا تجدد ابن علي بن زين العابدين الحائري .
٨٧. رسالة ابي غالب لابنه: الزراري، ابو غالب، أحمد بن محمد

بن محمد (ت ٣٦٨ هـ) تحقيق: شرح: السيد محمد رضا الجلاي
الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١١ هـ المطبعة: مركز النشر -
مكتب الاعلام الإسلامي - قم الناشر: مركز البحوث
والتحقيقات الإسلامية - قم.

٨٨. تفسير نور الثقلين: الحويزي، الشيخ عبد علي بن جمعة
العروسي (ت ١١١٢ هـ). تحقيق: تصحيح وتعليق: السيد
هاشم الرسولي المحلاتي الطبعة: الرابعة، سنة الطبع: ١٤١٢
- ١٣٧٠ ش المطبعة: مؤسسة إسماعيليان الناشر: مؤسسة
إسماعيليان للطباعة والنشر والتوزيع - قم .

٨٩. لسان الميزان: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن
علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة: الثانية. سنة
الطبع: ١٩٧١ م الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات -
بيروت - لبنان.

٩٠. تذكرة الحفاظ: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن
أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) الطبعة: الأولى. سنة
الطبع: ١٩٥٣ م. الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- لبنان .

٩١. تاريخ الإسلام: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن
أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: د. عمر عبد

السلام تدمري الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م
المطبعة: لبنان/ بيروت - دار الكتاب العربي الناشر: دار
الكتاب العربي.

٩٢. تفسير العياشي: العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش
السلمي (ت ٣٢٠ هـ) تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية -
مؤسسة البعثة - قم الطبعة الاولى: ١٣٢١ هـ نشر وتوزيع:
مؤسسة البعثة - قم.

٩٣. فاضل الزاكي، طرق المتأخرين إلى الكتب: مجلة فقه أهل
البيت (عجل الله فرجه): العدد ٤٧

٩٤. الناصريات: أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد
الموسوي (ت ٤٣٦ هـ) تحقيق: مركز البحوث والدراسات
العلمية سنة الطبع: ١٤١٧ - ١٩٩٧ م المطبعة: مؤسسة الهدى
الناشر: رابطه الثقافة والعلاقات الإسلامية مديرية الترجمة
والنشر.

٩٥. القضاء في الفقه الإسلامي: الحائري، السيد كاظم بن السيّد
علي بن السيّد جليل الحسيني (معاصر) الطبعة: الأولى سنة
الطبع: جمادى الثانية ١٤١٥ المطبعة: باقري - قم الناشر:
مجمع الفكر الإسلامي .

٩٦. صراط النجاة: التبريزي، الميرزا جواد بن علي (ت ١٤٢٧

- هـ) الطبعة: الأولى سنة الطبع: جمادي الأولى ١٤١٦ المطبعة: سلمان الفارسي الناشر: دفتر نشر برگزیده .
٩٧. سبيل الهداية في علم الدراية والفوائد الرجالية: النجفي، الملا علي الخليلي الرازي (ت ١٢٩٧ هـ) تحقيق وتعليق: السيد محمود المقدس الغريقي الطبعة الاولى: ٢٠١٠م الناشر: الفجر للطباعة والنشر والتوزيع .
٩٨. تحقيق هام حول النسخ المتداولة لتفسير علي بن إبراهيم القمي ونسخ مختصراته: البحراني، محمد علي العريبي (معاصر) سنة الطبع: ١٤٣١ هـ قم المقدسة .
٩٩. البرهان في تفسير القرآن: البحراني، السيد هاشم بن سليمان الحسيني (ت ١١٠٧ هـ) تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية الطبعة الاولى: ١٤١٥ هـ. الناشر: مؤسسة البعثة .
١٠٠. كشف القناع عن وجوه حجية الاجماع: الكاظمي، أسد الله بن إسماعيل بن محسن التستري (ت ١٢٣٤ هـ) طبعة حجرية.
١٠١. مجمع البيان في تفسير القرآن: الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨ هـ) تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان .
١٠٢. بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ابن رشد، محمد بن أحمد بن

محمد بن أحمد بن أحمد (ت ٥٩٥ هـ) تحقيق: تنقيح وتصحيح: خالد العطار / إشراف: مكتبة البحوث والدراسات الطبعة: جديدة منقحة ومصححة سنة الطبع: ١٤١٥ - ١٩٩٥ م الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان. ١٠٣. تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب: المشهدي، الشيخ محمد بن محمد رضا القمي (ت ١١٢٥ هـ) تحقيق: حسين دركاهي المطبعة: نكارش سنة الطبع: ١٤٣٠ هـ الناشر: مؤسسة شمس الضحى .

١٠٤. تأويل الآيات الظاهرة: الحسيني، السيد شرف الدين علي الحسيني الأسترآبادي (ت ٦٤٠ هـ) تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (عج) الطبعة: الأولى سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤٠٧ هـ المطبعة: أمير - قم الناشر: مدرسة الإمام المهدي (عج) - الحوزة العلمية - قم المقدسة .

١٠٥. روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات: الإصبهاني، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت ١٣١٣ هـ). المطبعة الحيدرية طهران سنة ١٣٩٠ هـ الناشر: مكتبة اسماعيليان .

١٠٦. التدوين في اخبار قزوین: القزويني، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي (ت ٦٢٣ هـ) تحقيق: عزيز الله العطاردي سنة الطبع: ١٤٠٨ هـ. الناشر: دار الكتب العلمية

بيروت لبنان .

- ١٠٧ . تذكرة الفقهاء: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطَهَّر (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث الطبعة: الأولى سنة الطبع: محرم ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم الناشر: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم
- ١٠٨ . جامع احاديث الشيعة: البروجردي، السيد حسين بن السيد علي بن السيد أحمد الطباطبائي (ت ١٣٨٠هـ) المطبعة: واصف - قم تاريخ الطبع: ١٣٩١هـ الناشر: واصف لاهيجي - قم
- ١٠٩ . الفقه المنسوب إلى الإمام الرضا (عليه السلام): علي ابن بابويه القمي (ت ٣٢٩هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث - قم المشرفة الطبعة: الأولى سنة الطبع: شوال ١٤٠٦ الناشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا (عليه السلام) - مشهد المقدسة.
- ١١٠ . مختلف الشيعة: الحلي، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مُطَهَّر (ت ٧٢٦هـ) تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي الطبعة: الثانية سنة الطبع: ذي القعدة ١٤١٣ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ١١١ . المهذب البارع: ابن فهد، أحمد بن محمد الأسدي (ت ٨٤١هـ) تحقيق: الشيخ مجتبي العراقي سنة الطبع: رجب المرجب

١٤٠٧ هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

١١٢ . الفوائد الطوسية: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ) تحقيق: علق عليه وصححه العالمان المتتبعان الحاج السيد مهدي اللازوردي والشيخ محمد درودي سنة الطبع: شعبان ١٤٠٣ هـ المطبعة: المطبعة العلمية - قم .

١١٣ . مسند علي بن إبراهيم القمي: جمع وترتيب أحمد عابدي، الناشر: انتشارات زائر .

١١٤ . تفسير القمي: القمي علي بن إبراهيم (ت ٣٢٩ هـ) تحقيق ونشر: مؤسسة الأعلمي الطبعة الأولى: ١٩٩١ م بيروت - لبنان .

مُتَوَاتِرَاتُ الْكِتَابِ

الصفحة

الموضوع

| | |
|----|---|
| ٩ | مقدمة |
| ٩ | في تفسير علي بن إبراهيم بن هاشم القمّي |
| ١١ | السّمات العامّة لعلي بن إبراهيم القمّي |
| ١١ | السّمة الأولى: |
| ١٢ | مشايخه: |
| ١٤ | إطلالةٌ تاريخيةٌ على مسيرة تفسير القمّي |
| ١٦ | الأمر الأول: |
| ١٧ | الأمر الثاني: |
| ٢٩ | نظرةٌ عامّةٌ |
| ٣٩ | الكلام في التوثيق العام |
| ٣٩ | الأصل في هذا التوثيق العام: |
| ٣٩ | دائرة هذا التوثيق العام: |
| ٤٠ | القسم الأوّل: |
| ٤٠ | القسم الثاني: |
| ٤٢ | المقام الأوّل: |
| ٤٢ | الحديث عن سند الكتاب، لمؤلفه |
| ٤٢ | الجهة الأولى: |
| ٤٣ | المحاولة الأولى: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|----------------------------|
| ٤٥ | المحاولة الثانية: |
| ٤٦ | المحاولة الثالثة: |
| ٤٧ | الأمر الأوّل: |
| ٤٨ | الأمر الثاني: |
| ٥٠ | السّمة الأولى: |
| ٥١ | السّمة الثانية: |
| ٥٢ | السّمة الثالثة: |
| ٥٤ | السؤال الأوّل: |
| ٥٥ | المقدّمة الأولى: |
| ٥٦ | المقدّمة الثانية: |
| ٥٦ | المقدّمة الثالثة: |
| ٦٤ | الأمر الأوّل: |
| ٦٥ | الأمر الثاني: |
| ٦٥ | الأمر الثالث: |
| ٦٦ | السؤال الثاني: |
| ٦٩ | وأما الأمر الثاني فبالقول: |
| ٧٣ | الاتجاه الأوّل: |
| ٧٤ | الأمر الأوّل: |

الصفحة

الموضوع

٧٤

الأمر الثاني:

٧٥

الوجه الأوّل:

٧٥

الوجه الثاني:

٧٨

الوجه الثالث:

٧٩

الوجه الرابع:

٨١

الوجه الخامس:

٨٢

الوجه السادس:

٨٢

أولاً:

٨٣

ثانياً:

٨٤

الاتجاه الثاني:

٨٤

الأمر الأوّل:

٨٤

الأولى:

٨٤

الثانية:

٨٥

الثالثة:

٨٧

الأمر الثاني:

٨٨

الأمر الأوّل:

٨٩

الأمر الثاني:

٨٩

الأمر الثالث:

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------|
| ٩٠ | الأمر الرَّابِع: |
| ٩١ | الأمر الخامس: |
| ٩١ | الأمر السَّادس: |
| ٩٢ | الاتجاه الثالث: |
| ٩٥ | الاتجاه الرَّابِع: |
| ٩٧ | الاتجاه الخامس: |
| ٩٨ | أولاً: |
| ٩٨ | ثانياً: |
| ٩٨ | ثالثاً: |
| ٩٩ | أمَّا الأول: |
| ٩٩ | وأمَّا الثاني: |
| ١٠٠ | وأمَّا الثالث: |
| ١٠١ | الاتجاه السادس: |
| ١٠٢ | الأول: |
| ١٠٢ | الثاني: |
| ١٠٤ | أولاً: |
| ١٠٥ | ثانياً: |
| ١٠٥ | ثالثاً: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------|
| ١٠٦ | الجهة الأولى: |
| ١٠٩ | ((أولها: |
| ١١١ | ثانيها: |
| ١١٤ | ثالثها: |
| ١١٨ | الاحتمال الأوّل: |
| ١١٨ | الاحتمال الثاني: |
| ١٢١ | الحديث عن احتمالات |
| ١٢٣ | المنبع الأول: |
| ١٣٠ | المنبع الثاني: |
| ١٣٢ | المنبع الثالث: |
| ١٣٣ | النمط الأول: |
| ١٣٣ | النمط الثاني: |
| ١٣٤ | المنبع الرابع: |
| ١٣٨ | المنبع الخامس: |
| ١٣٩ | المنبع السادس: |
| ١٤٢ | المنبع السابع: |
| ١٤٨ | المنبع الثامن: |
| ١٤٨ | أولاً: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------|
| ١٤٨ | ثانياً: |
| ١٥١ | المنبع التاسع: |
| ١٥٣ | المنبع العاشر: |
| ١٥٥ | المنبع الحادي عشر: |
| ١٥٨ | المنبع الثاني عشر: |
| ١٦٠ | الأمر الأول: |
| ١٦٠ | الأمر الثاني: |
| ١٦٢ | الأمر الثالث: |
| ١٦٣ | الأمر الرابع: |
| ١٦٦ | المنبع الثالث عشر: |
| ١٧٠ | المنبع الرابع عشر: |
| ١٧٥ | المنبع الخامس عشر: |
| ١٧٨ | أولاً: |
| ١٧٩ | ثانياً: |
| ١٧٩ | ثالثاً: |
| ١٨٠ | رابعاً: |
| ١٨٠ | خامساً: |
| ١٨١ | المنبع السادس عشر: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|-------------------------|
| ١٨٢ | أولاً: |
| ١٨٢ | ثانياً: |
| ١٨٣ | ثالثاً: |
| ١٨٧ | المنبع السابع عشر: |
| ١٨٨ | الأمر الأول: |
| ١٨٨ | الأمر الثاني: |
| ١٨٨ | الأمر الثالث: |
| ١٨٩ | الأمر الرابع: |
| ١٩١ | المنبع الثامن عشر: |
| ١٩٥ | المنبع التاسع عشر: |
| ١٩٦ | أولاً: |
| ١٩٦ | ثانياً: |
| ١٩٦ | ثالثاً: |
| ١٩٨ | المنبع العشرون: |
| ٢٠٢ | المنبع الحادي والعشرون: |
| ٢٠٣ | أولاً: |
| ٢٠٦ | المنبع الثاني والعشرون: |
| ٢٠٧ | الأمر الأول: |

| الصفحة | الموضوع |
|--------|--------------------------|
| ٢٠٧ | الأمر الثاني: |
| ٢٠٨ | الأمر الثالث: |
| ٢٠٩ | الأمر الرابع: |
| ٢١١ | المنبع الثالث والعشرون: |
| ٢١٢ | أولاً: |
| ٢١٢ | ثانياً: |
| ٢١٣ | ثالثاً: |
| ٢١٥ | رابعاً: |
| ٢١٩ | فهرسُ المصادرِ والمراجعِ |